# الاقتراح في أصول النحو وجدله

تأليف

## عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

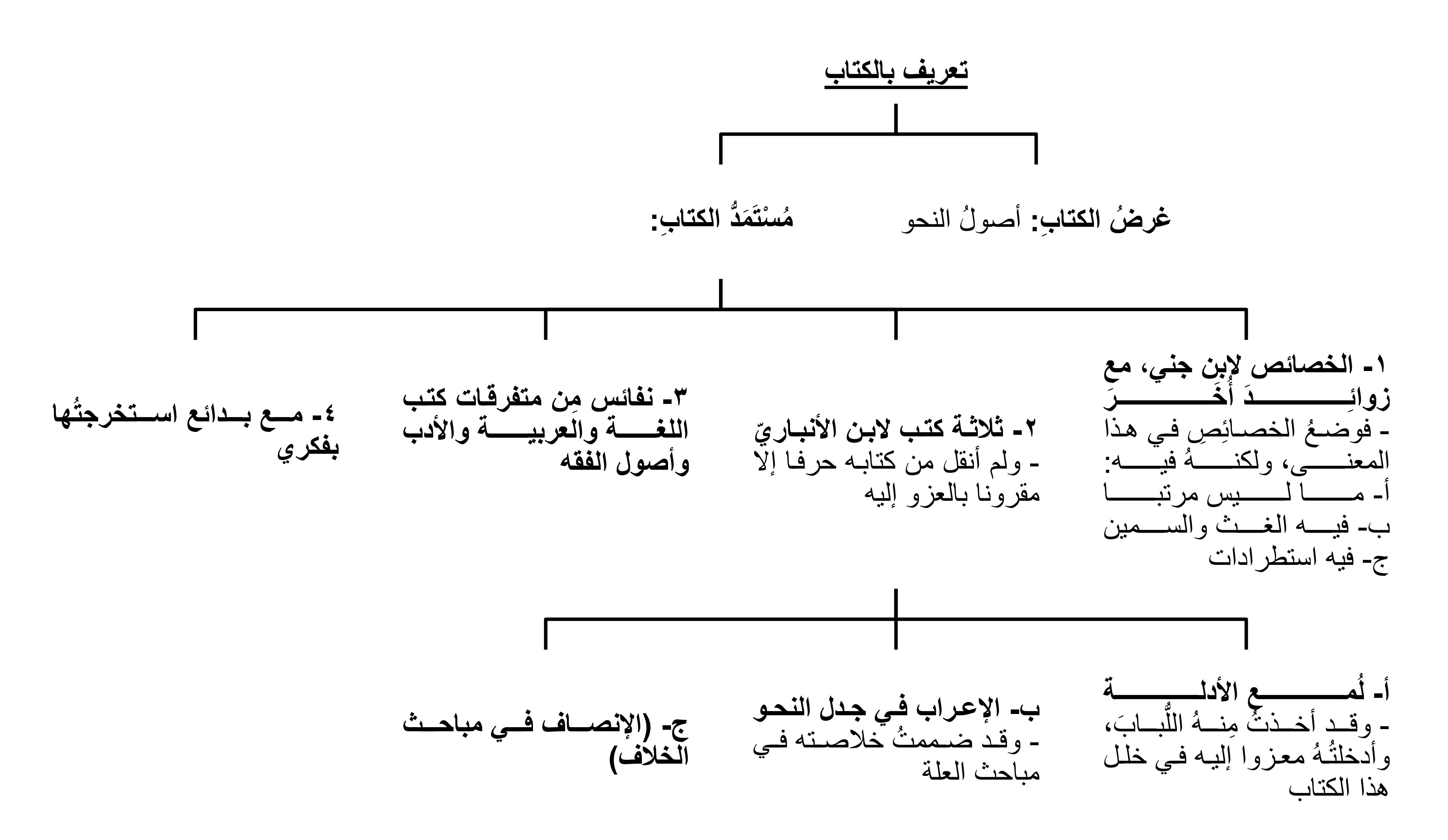
المتوفى سنة ٩١١ هـ

## في خرائط ذهنية

عُنِيَ بِهِ مُصْطفَى دَنْقَش

# الاقتراح فى أصول النحو (خريطة إجمالية)

- المقدمات
- الكتاب الأول في السماع
- الكتاب الرابع في الاستصحاب
- الكتاب السابع في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه
  - الكتاب الثاني في الإجماع
  - الكتاب الثالث في القياس
  - الكتاب الخامس في أدلة شتى
  - الكتاب السادس في التعارض والترجيح

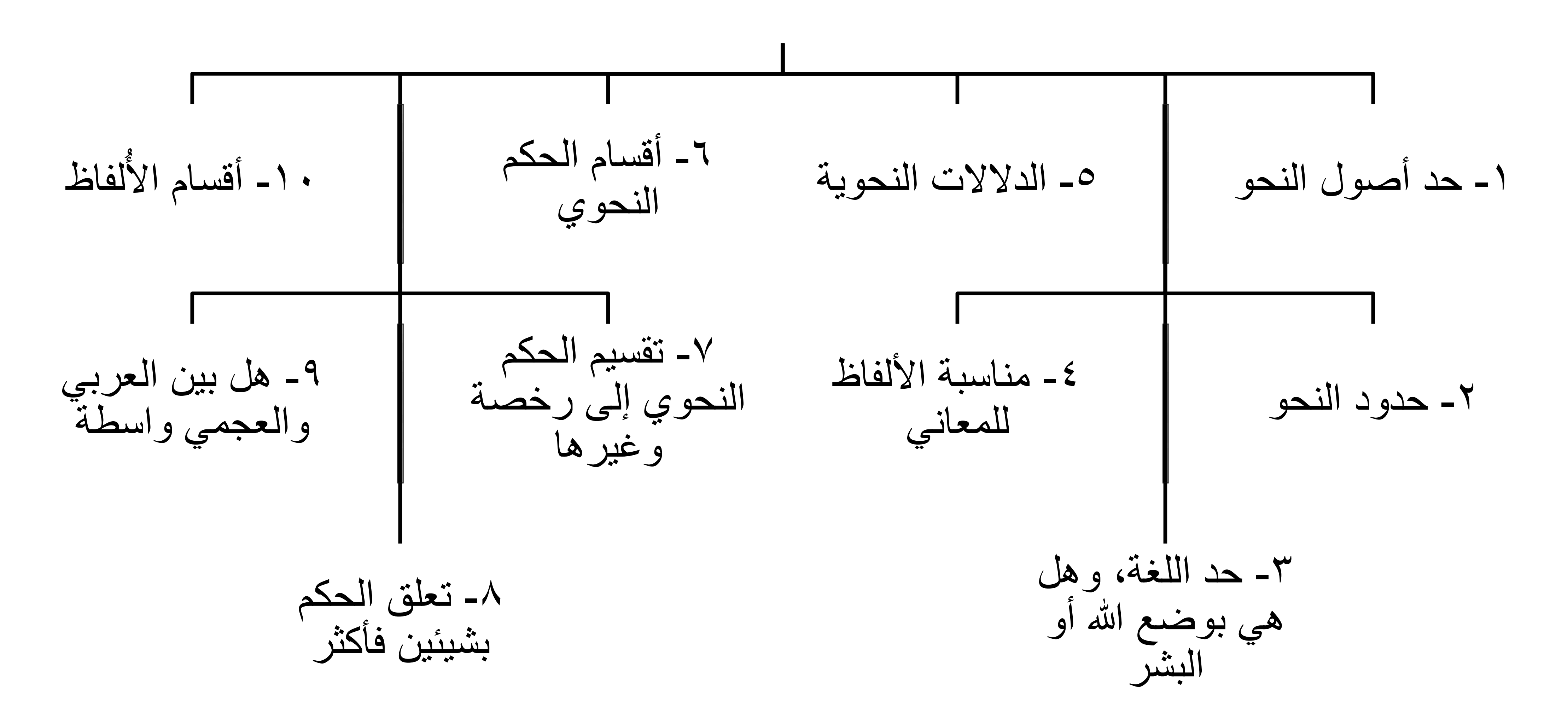

تعريف بالكتاب
غرضُ الكتابِ: أصولُ النحو
مُسْتَمَدُّ الكتابِ:
١- الخصائص لابن جني، مع زوائِـــــدَ أُخَـــــرَ
- فوضعُ الخصائِصِ في هذا المعنـــى، ولكنـــهُ فيـــه:
أ- مـــا لـــيس مرتبـــا
ب- فيـــه الغـــث والســـمين
ج- فيه استطرادات
٢- ثلاثة كتب لابن الأنباريّ
- ولم أنقل من كتابه حرفا إلا مقرونا بالعزو إليه
٣- نفائس مِن متفرقات كتب اللغـــة والعربيـــة والأدب وأصول الفقه
٤- مـع بـدائع اسـتخرجتُها بفكري
أ- لُمـــع الأدلـــة
- وقـد أخـذتُ مِنـهُ اللُّبـابَ، وأدخلتُهُ معزوا إليـه في خلل هذا الكتاب
ب- الإعراب في جدل النحو
- وقد ضممتُ خلاصته فـي مباحث العلة
ج- (الإنصـاف فـي مباحـث الخلاف)



مُصْطفَى دَنْقَش


المُقَدِّمَات

المقدمات


١- حد أصول النحو
٥- الدلالات النحوية
٦- أقسام الحكم النحوي
١٠- أقسام الأُلفاظ
٢- حدود النحو
٤- مناسبة الألفاظ للمعاني
٧- تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها
٩- هل بين العربي والعجمي واسطة
٣- حد اللغة، وهل هي بوضع الله أو البشر
٨- تعلق الحكم بشيئين فأكثر

## المسألـ(١)ـة: حَدُّ أصولِ النحو

- أصول النحو: (علم يُبحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيثُ هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ).

**(علم) أي صناعة**
- فلا يَرِدُ ما أورد على التعليل به في حد أصول الفقهِ، من كونه يَلزَمُ عليه فقدُهُ إذا فُقِدَ العالم به، لأنه صناعة مدونة، مقررة وُجِدَ العالمُ به أم لا.

**(عن أدلة النحو)** يُخرجُ كل صناعة سواهُ، وسوى النحو.
- وأدلة النحو:

**الغالبة أربعة:**
- بيانُها:

١- استصحاب حال
- ذكرَهُ ابن الأنباري في أصولِهِ

ذكر ابن جني في الخصائصِ ثلاثةً:

٢- السماع
- وعبر عنه ابن الأنباري في أصولِهِ بـ(النقل)

٣- الإجماع
- ولا بُدّ له مِن مِن مُستند مِن السماع كما في الفقه كذلك
- ولَم يذكُره ابنُ الأنباريّ في أصولِهِ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأيُ قومٍ

٤- القياس
- ولا بُدّ له مِن مِن مُستند مِن السماع كما في الفقه كذلك

**وغيرُها:**
٥- الاستقراء
٦- الاستحسان
٧- عدم النظير
٨- عدم الدليلِ

**(الإجمالية)** احترازٌ عن التفصيليةِ، كالبحث عن دليل خاصٍ بجواز..
١- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار
٢- أو مجيء التمييز مؤكدا
← فهذه وظيفةُ عِلم النحوِ نَفسِهِ، لا أصولِ النحوِ

**(من حيث هي أدلتُه)** بيانٌ لجهة البحث عنها

أي البحث عن..
١- القُرآن بأنه حجة في النحو،فهو أفصح الكلام،سواء المتواتر والآحاد
٢- والسنة كذلك بشرطها الآتي
٣- وكلام من يوثق بعربيته كذلك
٤- وإجماع أهل البلدين كذلك
٥- و القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوزُ

أي إن كلا مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره

**(وكيفية الاستدلال بها)**، أي عند تعارضها ونحوه
- كتقديم السماع على القياس
- وتقديم اللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع
- وتقديم أقوى العلتين على أضعفهما
- وتقديم أخف الأقبحين على أشدهما قبحا

**(وحال المستدل)** أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة
- أي صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل.

# تابع المسألـ(١)ـة: حَدُّ أصولِ النحو

**فائدتُـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــهُ:**

- ابن الأنباري: (أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيلُه، وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب).

المسألـ(٢)ـة: حُدود النحو

**لغـةً:** هـو فـي الأصـل مصـدر شـائعٌ، أي (نحـوت نحوا)، كـ(قصدت قصدا) ثم خص بـه انتحـاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه، في الأصل مصدر فقهت الشيء، أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خص به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، ولـه نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه
- وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر) خصائص ابن جنّي

**اصـــــــطلاحاً:**
- للنحـو حـدود شتى

١- أليقُها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص:
- **(انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها).**

٢- **(صناعةٌ علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى)** المستوفِي لابن الفرُّخان

٣- **(عِلمٌ بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب)** الخضراويّ

٤- **(علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)** ابن عصفور
- وانتقده ابنُ الحاجَّ بأنه:

أ- ذكر ما يُستخرَجُ به النحوُ، وتبيينُ ما يُستخرج به الشيءُ ليس تبييناً لحقيقة النحو

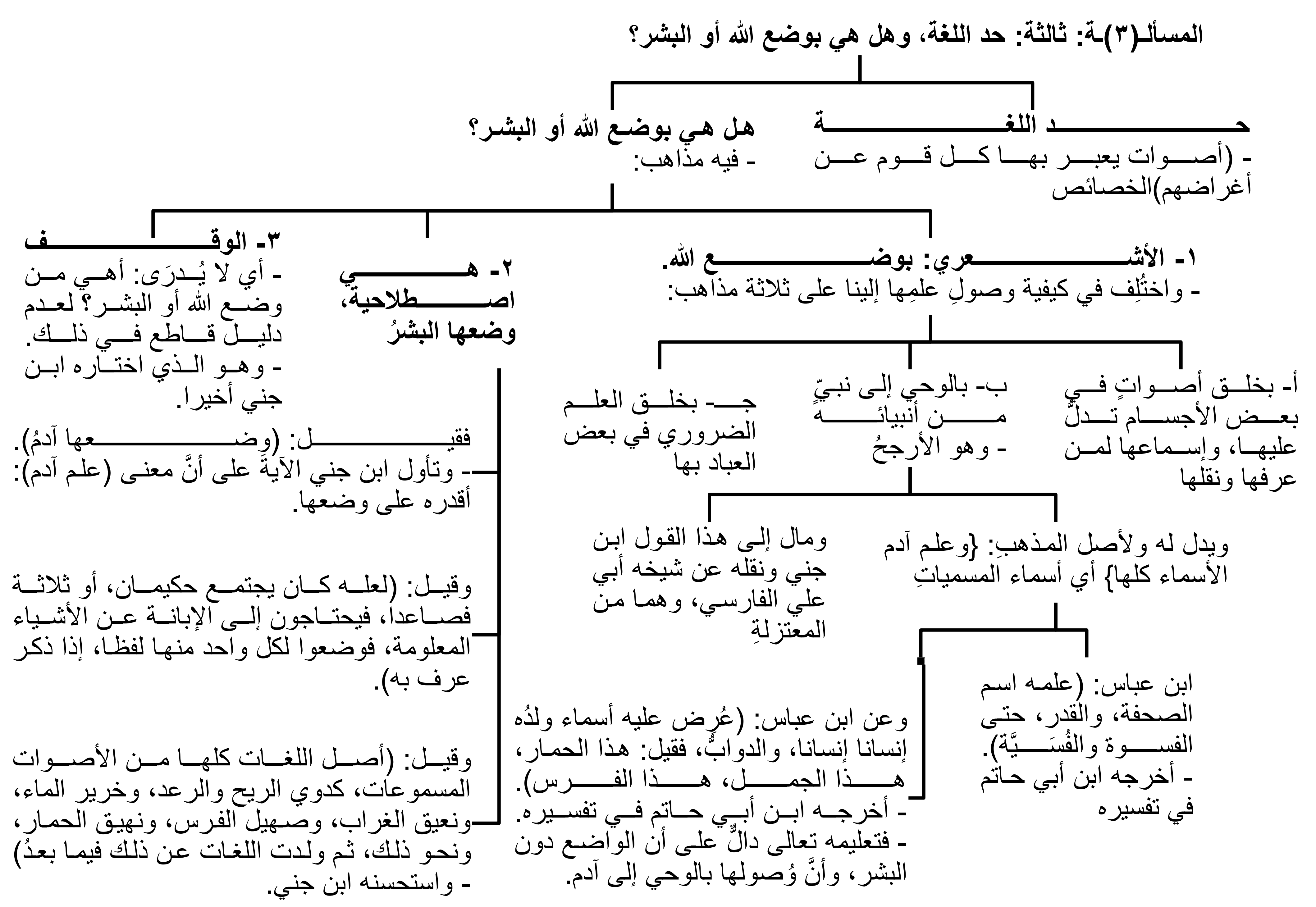
ب- وبأنَّ المقاييسَ – بناءً على تعريفِهِ - شيءٌ غيرُ النحو، ولكنَّ علمَ مقاييس كلام العرب هو النحو.

٥- **(صِناعةٌ علمية يُعرف بها أحوالُ كلام العربِ من جِهة ما يصح ويفسُدُ في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد)** البديع لابن الذكيّ أو ابن المغربيّ
- فبهذا يُعلَم أنَّ المرادَ بالعلمِ المُصَدَّرِ به حدودُ العلوم: الصناعةُ، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفورٍ

٦- **(عِلمٌ استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العربِ)** الأصول لابن السّراجِ



مُصْطفَى دَنْقَش



المسألـ(٣)ـة: ثالثة: حد اللغة، وهل هي بوضع الله أو البشر؟
حد اللغة
- (أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)الخصائص
هل هي بوضع الله أو البشر؟
- فيه مذاهب:
١- الأشعري: بوضع الله.
- واختُلِف في كيفية وصولِ علمِها إلينا على ثلاثة مذاهب:
أ- بخلق أصواتٍ في بعض الأجسام تدلُّ عليها، وإسماعها لمن عرفها ونقلها
ب- بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه
- وهو الأرجحُ
جـ- بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها
ويدل له ولأصل المذهبِ: {وعلم آدم الأسماء كلها} أي أسماء المسمياتِ
ابن عباس: (علمه اسم الصحفة، والقدر، حتى الفسوة والفُسَيَّة).
- أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره
وعن ابن عباس: (عُرِض عليه أسماء ولدُه إنسانا إنسانا، والدوابُّ، فقيل: هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس).
- أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره.
- فتعليمه تعالى دالٌّ على أن الواضع دون البشر، وأنَّ وُصولها بالوحي إلى آدم.
ومال إلى هذا القول ابن جني ونقله عن شيخه أبي علي الفارسي، وهما من المعتزلةِ
٢- هي اصطلاحية، وضعها البشرُ
فقيل: (وضعها آدمُ).
- وتأول ابن جني الآيةَ على أنَّ معنى (علم آدم): أقدره على وضعها.
وقيل: (لعله كان يجتمع حكيمان، أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة، فوضعوا لكل واحد منها لفظا، إذا ذكر عرف به).
وقيل: (أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات، كدوي الريح والرعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونهيق الحمار، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعدُ)
- واستحسنه ابن جني.
٣- الوقف
- أي لا يُدرَى: أهي من وضع الله أو البشر؟ لعدم دليل قاطع في ذلك.
- وهو الذي اختاره ابن جني أخيرا.


مُصْطفَى دَنْقَش

**تابع المسألـ(٣)ـة:**
**- تنبيهان:**

**للخلافِ فائدتانِ خلافاً لِمن نفى الفائدةَ في ذلك:**

**١- فائدة فقهية**
- ولذا ذكرت هذه المسألة في أصوله.

**٢- فائدة نحوية**
- ولهذا ذكرَها في أصوله تبعاً لابن جني في (الخصائص)، وهي جواز قلب اللغةِ، فإن قلنا: أنها اصطلاحية..جاز، وإلا..فلا
- وبناءً على كونِها توقيفيةً جاءَ إطباقُ النُّحاةِ على أنَّ المُصَحَّفَاتِ ليست بكلامٍ

**تتابعُ وضعِ اللغة:**
- ابن جني: (

الصوابُ - وهو رأي أبي الحسن الأخفش، سواء قلنا بالتوقيف أنِ بالاصطلاح - أنَّ اللغةَ لَمْ تُوضع كلها في وقت واحدٍ، بل وقعت مُتتابِعَةً)
- الأخفشُ: (اختلافُ لغاتِ العرب..

١- إنما جاء من قِبَلِ أنَّ أول ما وضع منها وُضع على اختلافٍ بينهم، وإن كان كله مَسوُقاً على صحة وقياسٍ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة لا حاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً

٢- ويجوزُ أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول)

**وأيُّ الأجناسِ الثلاثة - الاسم، والفعل، والحرف - وضع قبلُ؟**
- يحتمل في كل من الثلاثة وضعُهُ قبلُ، وبه صرح أبو عليٍّ

**ما غُيِّرَ لكثرة استعمالهِ، كالإعرابِ والبناءِ:**
- فيه احتمالان:

١- كان الأخفش يذهب إلى أن إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لابد من كثرةِ استعمالها إياه، فابتدءوا بتغييره
- وهو الأرجحُ، لأنه أدلُّ على حكمةِ العربِ وأشهدُ لها بِعلمِها بمصايِرِ أمرِها، فتركوا بعض الكلام مبنيا غير معربٍ كـ(أمسِ أين كيف كم إذا حيث قبلُ) عِلماً بأنهم سيستكثرون منها فيما بعدُ، فيجب لذلك تغييرُها.

٢- ويجوزُ كونُها قديماً معربةً، فلما كثُرَت..غُيِّرَت فيما بعدُ

**المسألة (٤): مناسبة الألفاظ للمعاني**

- وهذا الباب واسع جدا، لا يُمكِنُ استقصاؤه
- الخصائص:

**تمهيدٌ:**

- (هذا موضع شريف، نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعةُ بالقبول) الخصائص

**من ذلك:**

الخصائص: (وجدتُّ أشياء كثيرةً مِن هذا النمطِ

الخليل: ((كأنهم توهموا في صوت الجندبِ استطالةً، فقالوا: (صَرّ)، وفي صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: (صرصر))

سيبويه: (المصادر التي جاءت على (الفَعَلان) تأتي للاضطراب والحركةِ، كـ(الغليان الغثيان) فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعالِ

**الفَعَلَى تأتي للسرعة**

- كـ(الجَمَزى الوَلَقَى)

**المصادر الرباعية المضعّفة دلالةً على التكرير**

- كـ(الزعزعة القلقلة الصلصلة القعقعة القرقرة)

**باب (استفعل) جعلوه للطلبِ**

- وذلك لِما فيه من تقدُّم حروفٍ زائدةٍ على الأصولِ، كما يتقدم الطلبُ الفعلَ، وجعلوا الأفعال الواقعة من غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول أو ما ضارع الأصولَ كـ(خرج أكرمَ).

**تكرير العين دلالةً على تكرير الفعلِ**

- كـ(فَرّحَ كسَّر)
- فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى
- وخصوا بذلك العين لأنها أقوى من الفاء واللام، فهي واسطة لهما، ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياجٌ لها ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دُونَها

**(القَدُّ): طُولا، و(القطُّ): عرضاً**

- فالطاء أحصرُ للصوتِ، وأسرعُ قطعاً له من الدالِ المستطيلةِ، فجعلوها لقطع العرضِ لِقُربهِ وسُرعتِهِ، والدالَ المستطيلةَ لمَا طالَ مِن الأثر، وهو قطعُه طولاً).

**(النضح) للماء ونحوه، و(النضخ) أقوى منه**

- فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى.

**(الخَضْم) لأكل الرطب، و(القَضْم) لأكل اليابسِ**

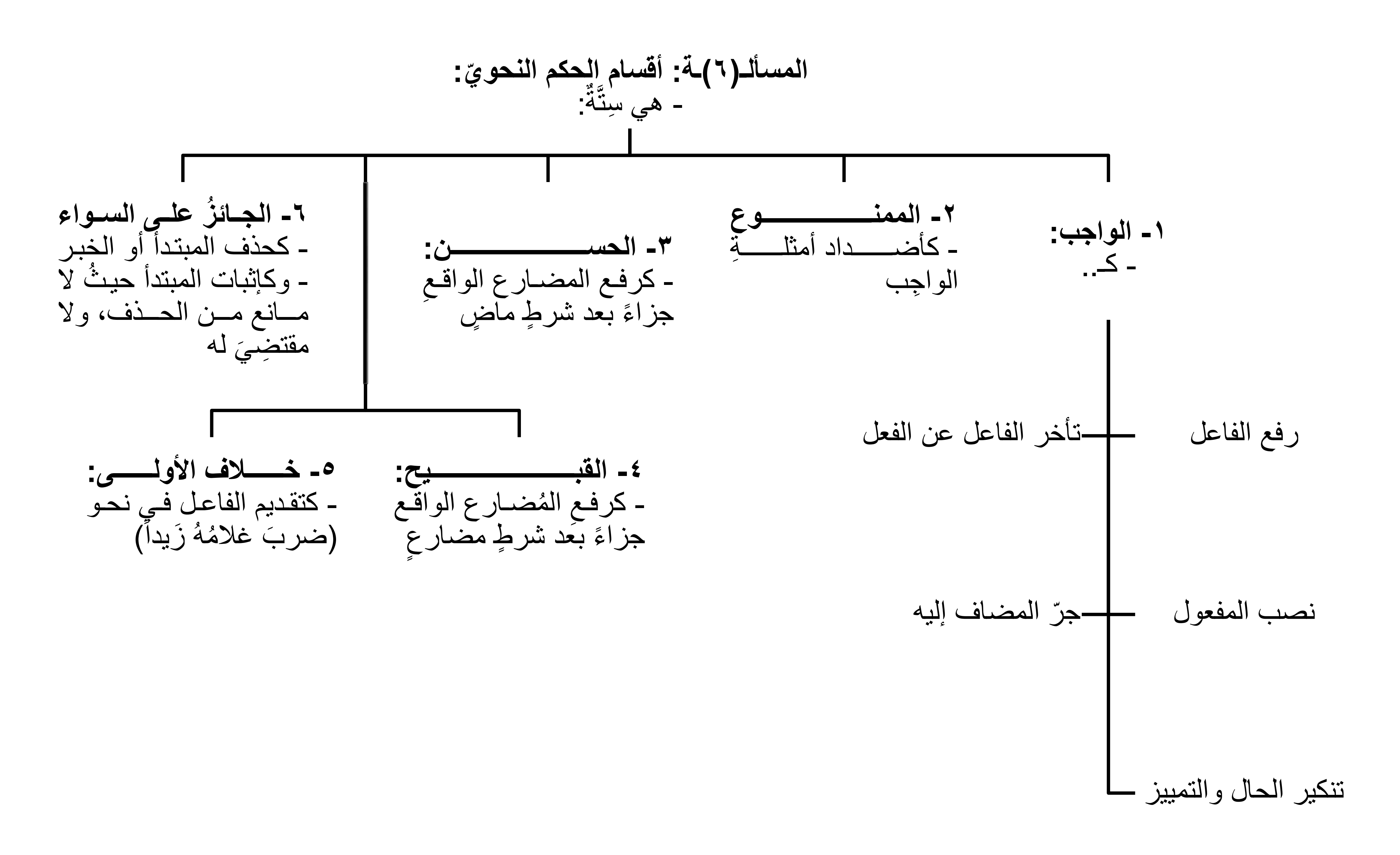
- فاختاروا الخاءَ لرَخاوتِها للرطبِ، والقافَ لصلابتِهَا لليابِس.



مُصْطفَى دَنْقَش



المسألـ(٥)ـة: الدلالات النحوية ثلاث:
الخصائص: (وهي في القوة على هذا الترتيبِ
١- لفظيـــــــــــــــــــة
- كدلالةِ الفعلِ بلفظِهِ على مَصدَرِهِ، وهي دلالةٌ سماعيةٌ
٢- صناعية
وهي أقوى من المعنوية لأنَّها وإن لم تكن لفظا، فإنها صورة يحملُها اللفظُ، ويُخَرَّجُ عليها، ويستقِرُّ على المثال المعتزِم بِها، فلمَّا كانت كذلكَ..لَحِقَت بِحُكْمِهِ، وجرت مجرى اللفظِ المنطوقِ به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة
- أمَّا المعنى..فدلالتُهُ لاحقةٌ بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات
كدلالةِ الفعلِ بِصيغته على زمانه، وهي دلالةٌ سماعيةُ)
- (دلالةَ الصيغةَ هي المسماة دلالة التضمن) إفصاح الخضراوي
٣- معنوية
كدلالةِ الفعلِ بِمعناه على فاعلِهِ، وهي دلالةٌ تُدرَكُ مِن جهة أنَّ كُلَّ فعل لا بد له من فاعلٍ
- لأن وجود فعلٍ دُون فاعلٍ مُحالٌ
(الدلالة المعنوية هي المُسَمَّاةُ دلالة اللزوم) إفصاح الخضراوي
مسألةٌ خلافيةٌ:
- تذكرةُ أبِي حَيَّان: (في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب:
١- يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص
- ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها
٢- يدلُّ على الحدث بالصيغة، واختلافها من كونه واقعا، أو غير واقع
- وينجرُّ مع ذلك الزمانُ، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائطِ
٣- عكسُ الثاني
- فيدلُّ على الزمانِ بذاتِهِ، لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات
- ودلالتُهُ على الحدث بالانجرار)

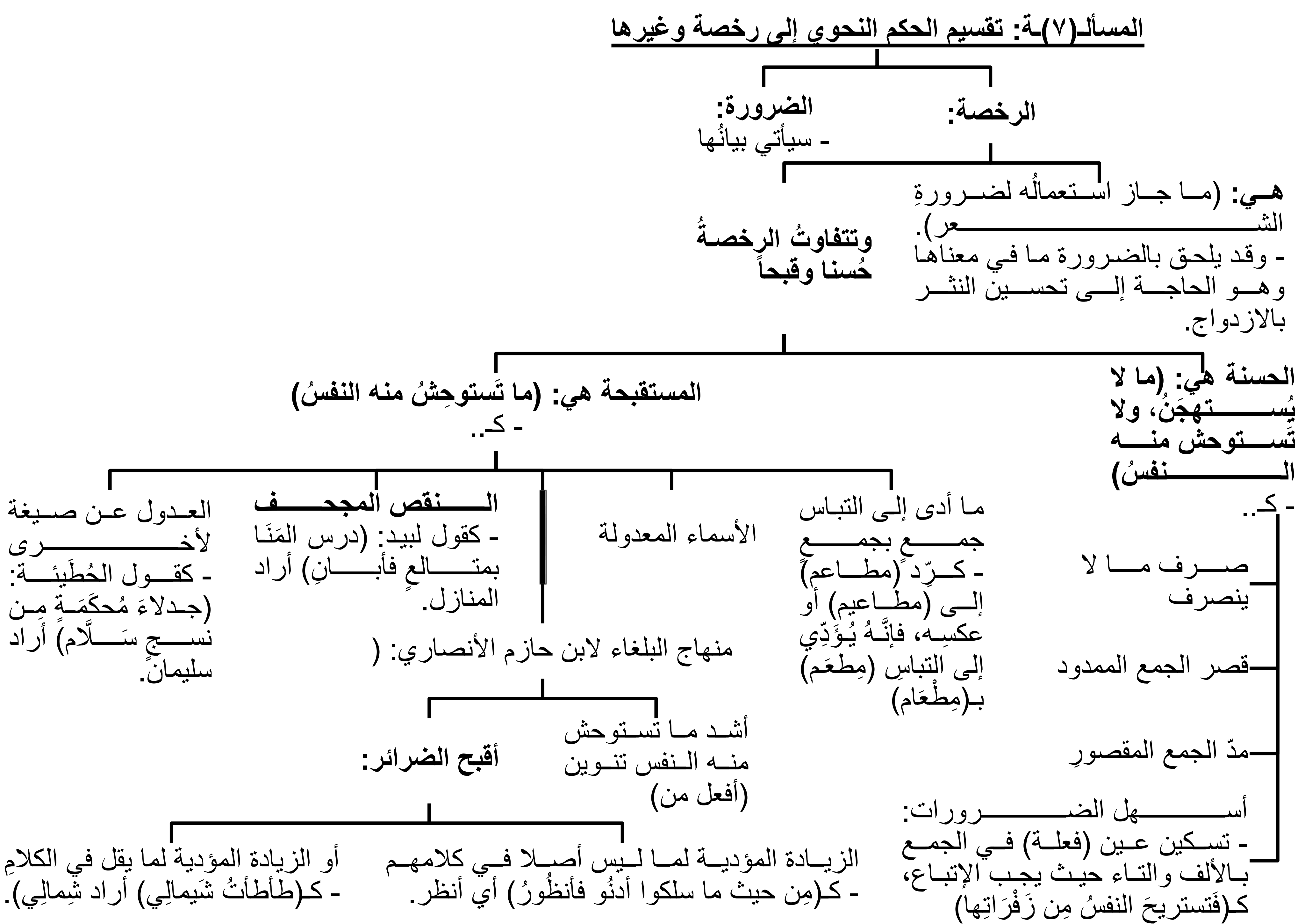

المسألـ(٦)ـة: أقسام الحكم النحويّ:
- هي سِتَّةٌ:
١- الواجب:
- كـ..
رفع الفاعل
تأخر الفاعل عن الفعل
نصب المفعول
جرّ المضاف إليه
تنكير الحال والتمييز
٢- الممنـــــــــــوع
- كأضــــداد أمثلـــــةِ الواجِب
٣- الحســـــــــــــن:
- كرفـع المضـارع الواقـعِ جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ
٤- القبـــــــــــيح:
- كرفـعِ المُضـارع الواقـع جزاءً بعد شرطٍ مضارعٍ
٥- خـــلاف الأولـــى:
- كتقديم الفاعل فـي نحو (ضربَ غلامُهُ زَيداً)
٦- الجـائزُ علـى السـواء
- كحذف المبتدأ أو الخبر
- وكإثبات المبتدأ حيثُ لا مــانع مــن الحــذف، ولا مقتضِيَ له


مُصْطفَى دَنْقَش

**تابع المسألـ(٦)ـة: أقسام الحكم النحويّ الستة:**

- تمثيلٌ لذلك: اجتمعت الأقسامُ الستةُ في عمل الصفةِ المشبهةِ، فعملُها إمَّا أن يكونَ..

- الجرّ
  - ممنوعٌ في أربع صور: - أن تكون الصفةُ بـ(أل) والمعمول خالٍ منها ومن إضافة لما هي فيه، بأن يكون..
    - ١- مجرداً
    - ٢- أو مُضافاً إلى مُجردٍ
    - ٣- أو إلى ضمير
    - ٤- أو إلى مضاف إلى ضمير.
  - خلاف الأولى في صورتين: - كون الصفة مجردة والمعمولُ مضافٌ إلى..
    - ١- ضمير
    - ٢- أو إلى مضاف إلى ضميرٍ
- الرَّفعُ قبيحٌ في أربع صور:
  - وهي: أن يكون المعمولُ
    - ١، ٢- مجردا - سواءٌ كانت الصفة بـ(أل) أم دونها.
    - ٣، ٤- أو مضافا إلى مجرد - سواء كانت الصفة بـ(أل) أم دونها.
  - والحسن في هذه النصبُ أو الجرُّ
- النصبُ:
  - خِلافُ الأولى في أربع صور: - كونُ الصفةِ مجردةً والمعمولُ..
    - ١- بـ(أل)
    - ٢- أو مضاف إلى ما فيه (أل)
    - ٣- أو مضاف إلى ضمير
    - ٤- أو مضاف إلى مضاف إلى ضميرٍ
  - واجب في صورتين: - أن تكون الصفة بـ(أل)، والمعمولُ..
    - ١- مجرد
    - ٢- أو مضاف إلى مجردٍ
- وتجوز الأوجه الثلاثة على السواء في صورتين: أن تكون الصفةُ بـ(أل) والمعمولُ..
  - ١- مقرونٌ بِها
  - ٢- أو مضافٌ إلى معرَّفٍ بها.



المسألـ(٧)ـة: تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها
الرخصة:
الضرورة:
- سيأتي بيانُها
هي: (ما جاز استعمالُه لضرورةِ الشعر).
- وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج.
وتتفاوتُ الرخصةُ حُسنا وقبحاً
الحسنة هي: (ما لا يُستهجَنُ، ولا تَستوحش منه النفسُ)
- كـ..
صرف ما لا ينصرف
قصر الجمع الممدود
مدّ الجمع المقصورِ
أسهل الضرورات:
- تسكين عين (فعلة) في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع، كـ(فَتستريحَ النفسُ مِن زَفْرَاتِها)
المستقبحة هي: (ما تَستوحِشُ منه النفسُ)
- كـ..
ما أدى إلى التباس جمع بجمع
- كـرِّدِ (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسِه، فإنَّهُ يُؤَدِّي إلى التباسِ (مِطعَم) بـ(مِطْعَام)
الأسماء المعدولة
منهاج البلغاء لابن حازم الأنصاري: (
أشد ما تستوحش منه النفس تنوين (أفعل من)
أقبح الضرائر:
الزيادة المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم
- كـ(مِن حيث ما سلكوا أدنُو فأنظُورُ) أي أنظر.
أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلامِ
- كـ(طأطأتُ شَيمالِي) أراد شِمالِي).
النقص المجحف
- كقول لبيد: (درس المَنَا بمتالعٍ فأبانِ) أراد المنازل.
العدول عن صيغة لأخرى
- كقول الحُطَيئة: (جدلاءَ مُحكَمَةٍ مِن نسجٍ سَلَّامٍ) أراد سليمان.

## تابع المسألـ(٧)ـة: تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها

ثانياً: الضرورة

- اختلف الناس في حد الضرورةِ

القولان:

ابـن مالـك: (هـو مـا لـيس للشـاعر عنـه مندوحـة).

- مُصـطفى: (أيّ أنَّـهُ إذا أمكَـن للشـاعِر الإتيانُ بلفظٍ آخَرَ فليس بضرورةٍ)

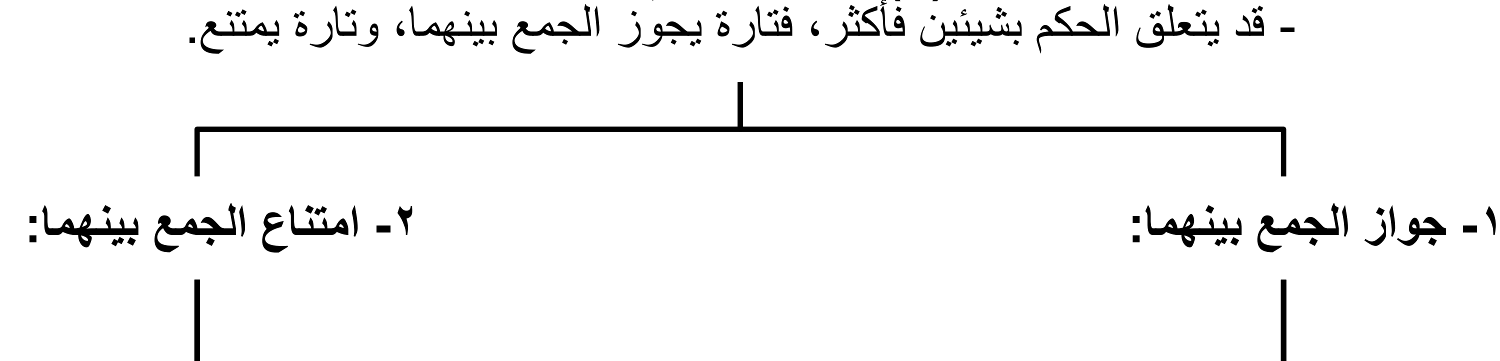
ابن عصفور: (الشعر نفسه ضرورة) وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى.

البعضُ: (وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الأصوليون بأن التعليل بـ(المظنة): هل يجوز أم لابد من حصول المعنى المناسب حقيقة؟

- وأيَّدهُ بعضُهم بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلا ويمكنُ تبديل تلك اللفظة، ونظم شيء مكانها

**المسألـ(٨)ـة: تعلق الحكم بشيئين فأكثر**

- قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع.



**١- جواز الجمع بينهما:**

كمسوغات الابتداء بالنكرة - فكلٌّ مِنها مسموعٌ على انفراده، ولا يمتنع اجتماعُ اثنين منها فأكثر.

وكـ(أل) والتصغير، فهُما من خواص الأسماء، ويجوزُ اجتماعُهما

وكـ(قد) والتاء، فُهما مِن خواص الأفعال، ويجوزُ اجتماعهما.

**٢- امتناع الجمع بينهما:**

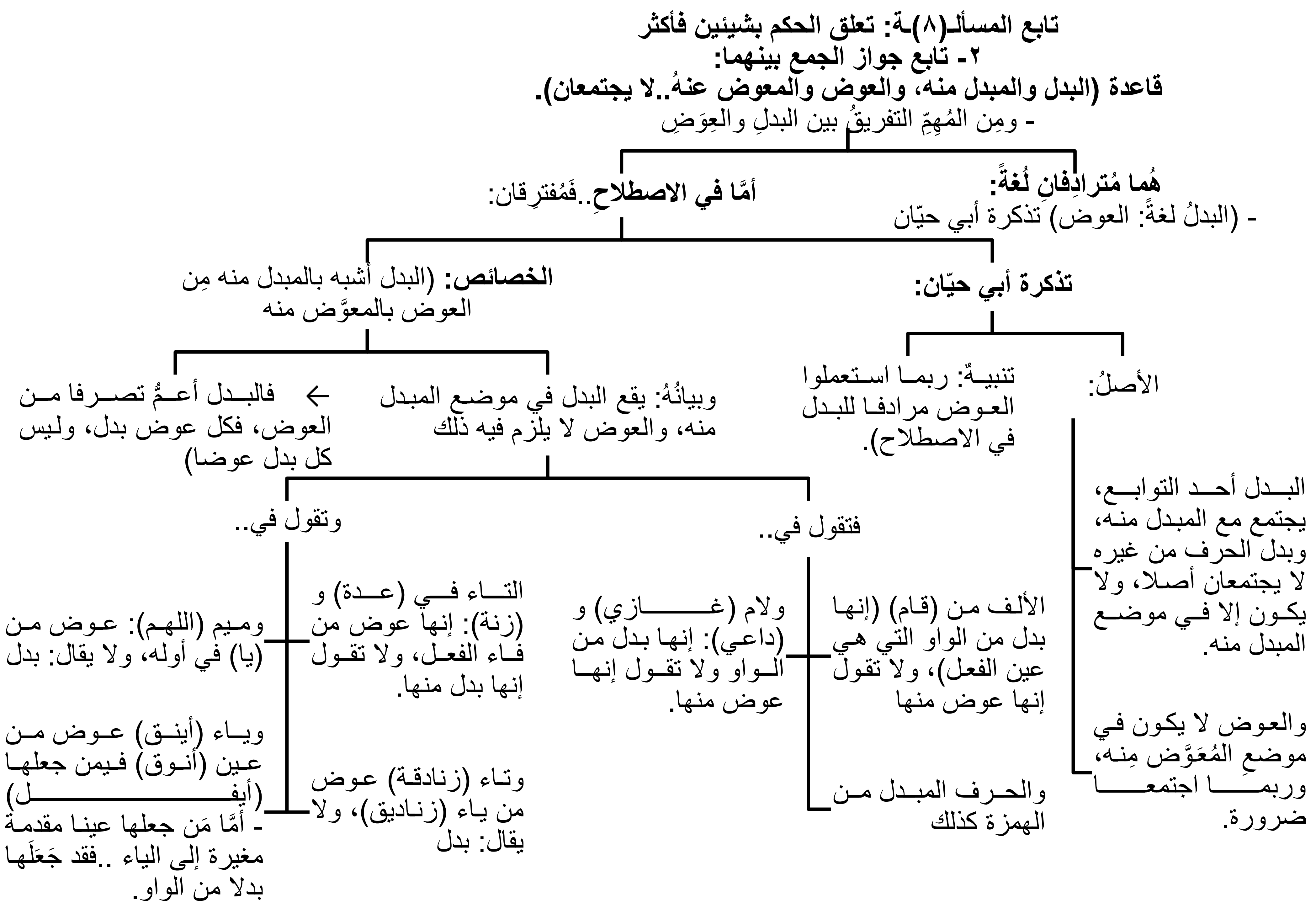
كاللام من خواص الأسماء، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما.

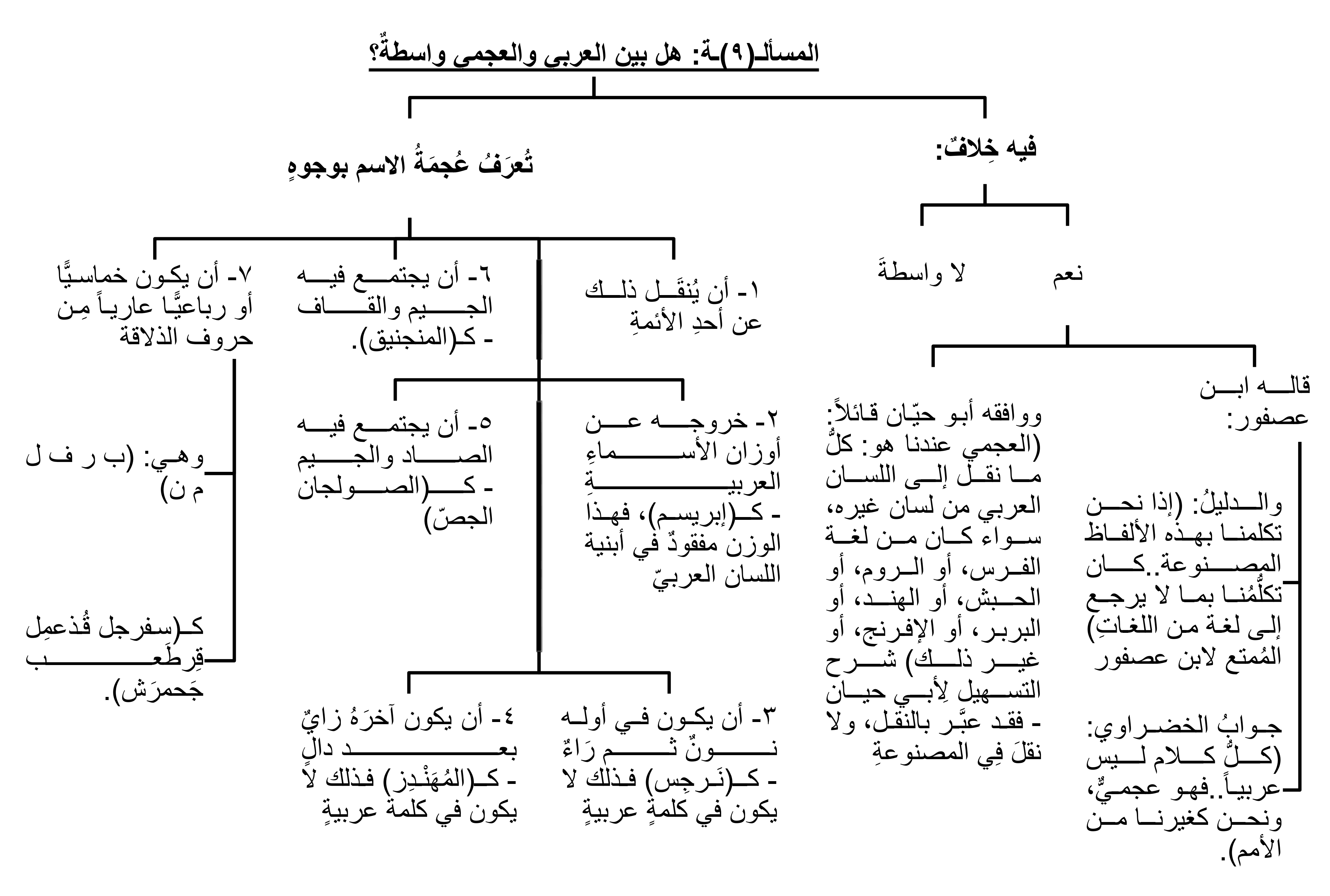
وكالتنوين مع الإضافة خاصتانِ، ولا يجتمعان.

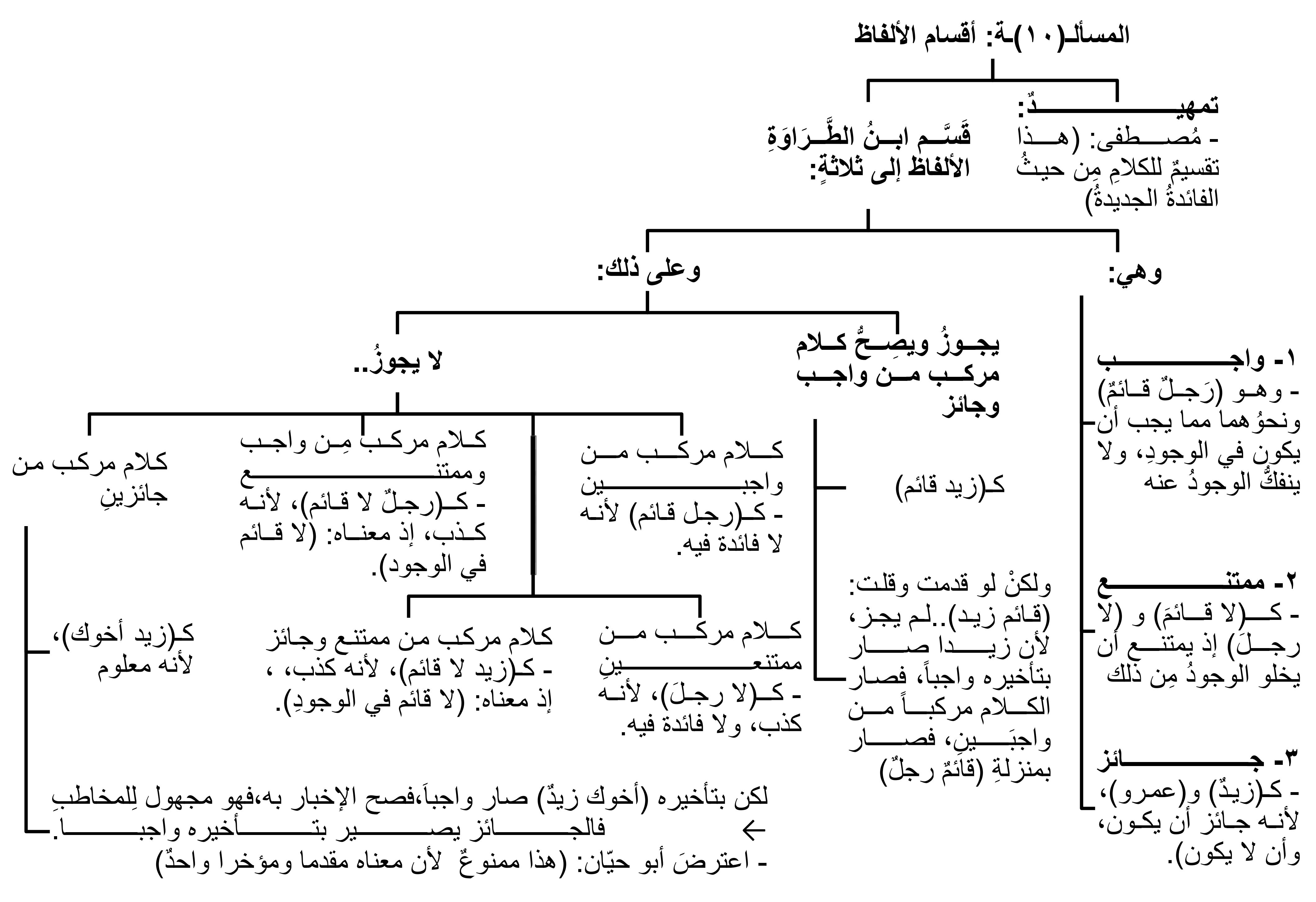
وكالسين و (سوف) من أداة الاستقبالِ، ولا يجتمعان.

وكالتاء والسين خاصتان، ولا يجتمعان.

قاعدة (البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنهُ..لا يجتمعان).
- سيأتي بيانُها

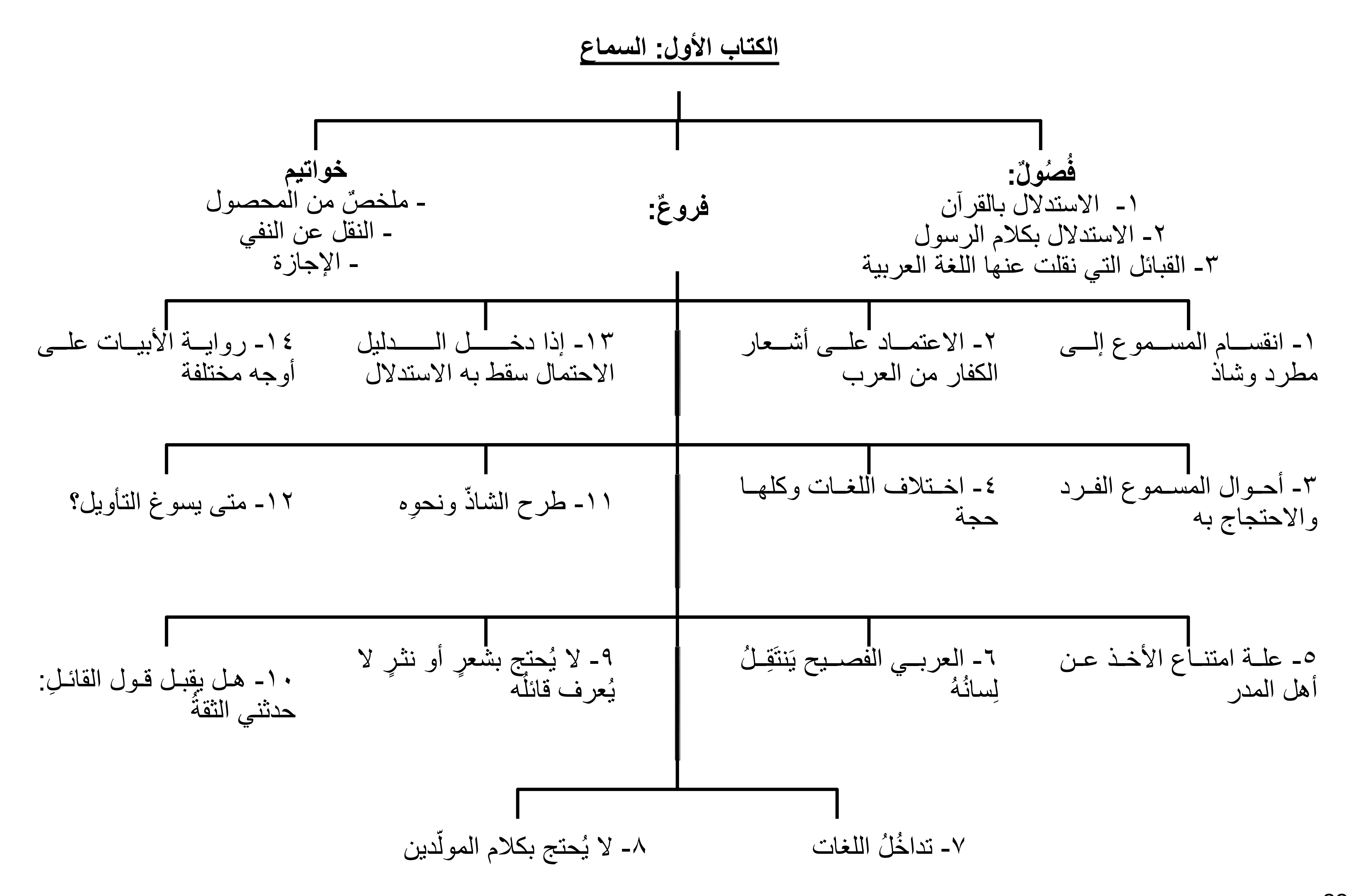

تابع المسألـ(٨)ـة: تعلق الحكم بشيئين فأكثر
٢- تابع جواز الجمع بينهما:
قاعدة (البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنهُ..لا يجتمعان).
- ومِن المُهِمّ التفريقُ بين البدلِ والعِوَضِ
هُما مُترادِفانِ لُغةً:
- (البدلُ لغةً: العوض) تذكرة أبي حيّان
أمَّا في الاصطلاحِ..فَمُفترِقان:
تذكرة أبي حيّان:
الأصلُ:
البدل أحد التوابع، يجتمع مع المبدل منه، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه.
والعوض لا يكون في موضعِ المُعَوَّض مِنه، وربما اجتمعا ضرورة.
تنبيهٌ: ربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح).
الخصائص: (البدل أشبه بالمبدل منه مِن العوض بالمعوَّض منه
وبيانُهُ: يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك
← فالبدل أعمُّ تصرفا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضا)
فتقول في..
الألف من (قام) (إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل)، ولا تقول إنها عوض منها
والحرف المبدل من الهمزة كذلك
ولام (غازي) و (داعي): إنها بدل من الواو ولا تقول إنها عوض منها.
وتقول في..
التاء في (عدة) و (زنة): إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها.
وتاء (زنادقة) عوض من ياء (زناديق)، ولا يقال: بدل
وميم (اللهم): عوض من (يا) في أوله، ولا يقال: بدل
وياء (أينق) عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها (أيفل)
- أمَّا مَن جعلها عينا مقدمة مغيرة إلى الياء ..فقد جَعَلَها بدلا من الواو.


المسألـ(٩)ـة: هل بين العربي والعجمي واسطةٌ؟
فيه خِلافٌ:
نعم
لا واسطةَ
قالــه ابــن عصفور:
والــدليلُ: (إذا نحــن تكلمنـا بهـذه الألفـاظ المصــنوعة..كـان تكلُّمُنـا بمـا لا يرجـع إلى لغة من اللغاتِ) المُمتع لابن عصفور
جوابُ الخضـراوي: (كــلُّ كــلام لــيس عربيـاً..فهو عجمـيٌّ، ونحـن كغيرنـا مـن الأمم).
ووافقه أبو حيّان قائلاً: (العجمي عندنا هو: كلُّ مـا نقـل إلـى اللسـان العربي من لسان غيره، سـواء كـان مـن لغـة الفـرس، أو الـروم، أو الحـبش، أو الهنـد، أو البربـر، أو الإفـرنج، أو غيـر ذلــك) شـرح التسـهيل لِأبـي حيـان
- فقد عبَّر بالنقل، ولا نقلَ فِي المصنوعةِ
تُعرَفُ عُجمَةُ الاسم بوجوهٍ
١- أن يُنقَــل ذلــك عن أحدِ الأئمةِ
٢- خروجــه عــن أوزان الأســـماءِ العربيـــةِ
- كـ(إبريسم)، فهذا الوزن مفقودٌ في أبنية اللسان العربيّ
٣- أن يكون فـي أولـه نــونٌ ثــم رَاءٌ
- كـ(نَـرجِس) فـذلك لا يكون في كلمةٍ عربيةٍ
٤- أن يكون آخرَهُ زايٌ بعــد دالٍ
- كـ(المُهَنْدِز) فذلك لاَ يكون في كلمة عربيةٍ
٥- أن يجتمــع فيــه الصــاد والجــيم
- كـــ(الصـــولجان الجصّ)
٦- أن يجتمــع فيــه الجــيم والقــاف
- كـ(المنجنيق).
٧- أن يكون خماسيًّا أو رباعيًّا عارياً مِن حروف الذلاقة
وهـي: (ب ر ف ل م ن)
كـ(سفرجل قُذعمِل قِرطَعب جَحمرَش).



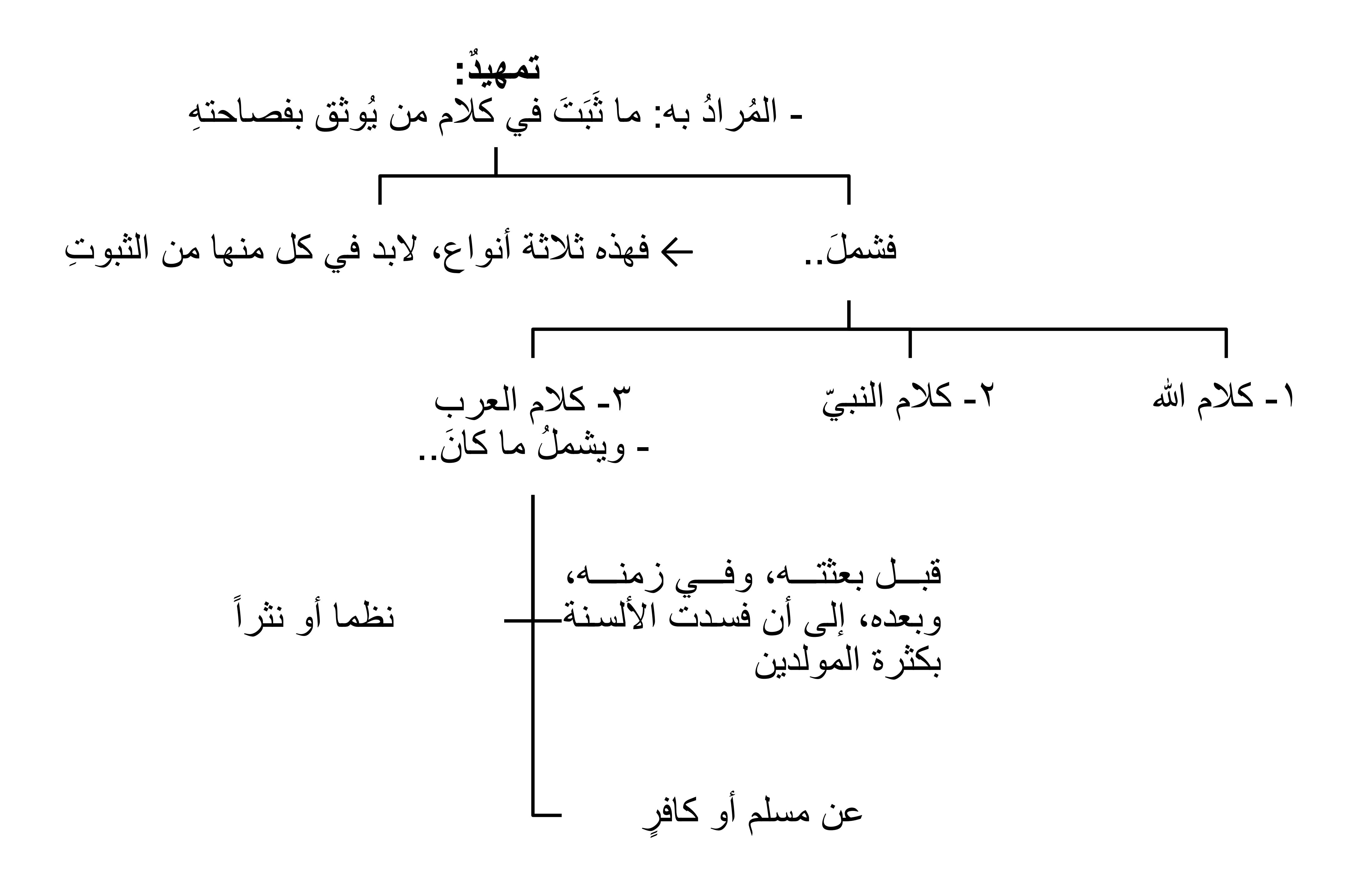
المسألـ(١٠)ـة: أقسام الألفاظ
تمهيـــد:
- مُصطفى: (هــذا تقسيمٌ للكلامِ مِن حيثُ الفائدةُ الجديدةُ)
قَسَّم ابنُ الطَّـرَاوَةِ الألفاظ إلى ثلاثةٍ:
وهي:
١- واجـب
- وهـو (رَجـلٌ قـائمٌ) ونحوُهما مما يجب أن يكون في الوجودِ، ولا ينفكُّ الوجودُ عنه
٢- ممتنـع
- كـ(لا قـائمَ) و (لا رجـلَ) إذ يمتنـع أن يخلو الوجودُ مِن ذلك
٣- جـائز
- كـ(زيدٌ) و(عمرو)، لأنـه جـائز أن يكـون، وأن لا يكون).
وعلى ذلك:
يجـوزُ ويصِـحُّ كـلام مركـب مـن واجـب وجائز
كـ(زيد قائم)
ولكنْ لو قدمت وقلت: (قـائم زيـد)..لـم يجـز، لأن زيـدا صـار بتأخيره واجباً، فصار الكـلام مركبـاً مـن واجبَـينِ، فصـار بمنزلـةِ (قـائمٌ رجلٌ)
لا يجوزُ..
كـلام مركـب مـن واجبـين
- كـ(رجل قائم) لأنـه لا فائدة فيه.
كـلام مركـب مِـن واجـب وممتنـع
- كـ(رجلٌ لا قـائم)، لأنـه كـذب، إذ معنـاه: (لا قـائم في الوجود).
كلام مركب من جائزينِ
كلام مركـب مـن ممتنعـينِ
- كـ(لا رجـلَ)، لأنـه كذب، ولا فائدة فيه.
كلام مركب من ممتنع وجائز
- كـ(زيد لا قائم)، لأنه كذب، ، إذ معناه: (لا قائم في الوجودِ).
كـ(زيد أخوك)، لأنه معلوم
لكن بتأخيره (أخوك زيدٌ) صار واجباً،فصح الإخبار به،فهو مجهول لِلمخاطبِ
← فالجـائز يصـير بتـأخيره واجبـا.
- اعترضَ أبو حيّان: (هذا ممنوعٌ لأن معناه مقدما ومؤخرا واحدٌ)


الكِتَابُ الأَوَّل
السَّمَاع


الكتاب الأول: السماع
فُصُولٌ:
١- الاستدلال بالقرآن
٢- الاستدلال بكلام الرسول
٣- القبائل التي نقلت عنها اللغة العربية
فروعٌ:
خواتيم
- ملخصٌ من المحصول
- النقل عن النفي
- الإجازة
١- انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ
٢- الاعتماد على أشعار الكفار من العرب
١٣- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال
١٤- رواية الأبيات على أوجه مختلفة
٣- أحوال المسموع الفرد والاحتجاج به
٤- اختلاف اللغات وكلها حجة
١١- طرح الشاذّ ونحوِه
١٢- متى يسوغ التأويل؟
٥- علة امتناع الأخذ عن أهل المدر
٦- العربي الفصيح يَنتَقِلُ لِسانُهُ
٩- لا يُحتج بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائلُه
١٠- هل يقبل قول القائلِ: حدثني الثقةُ
٧- تداخُلُ اللغات
٨- لا يُحتج بكلام المولّدين



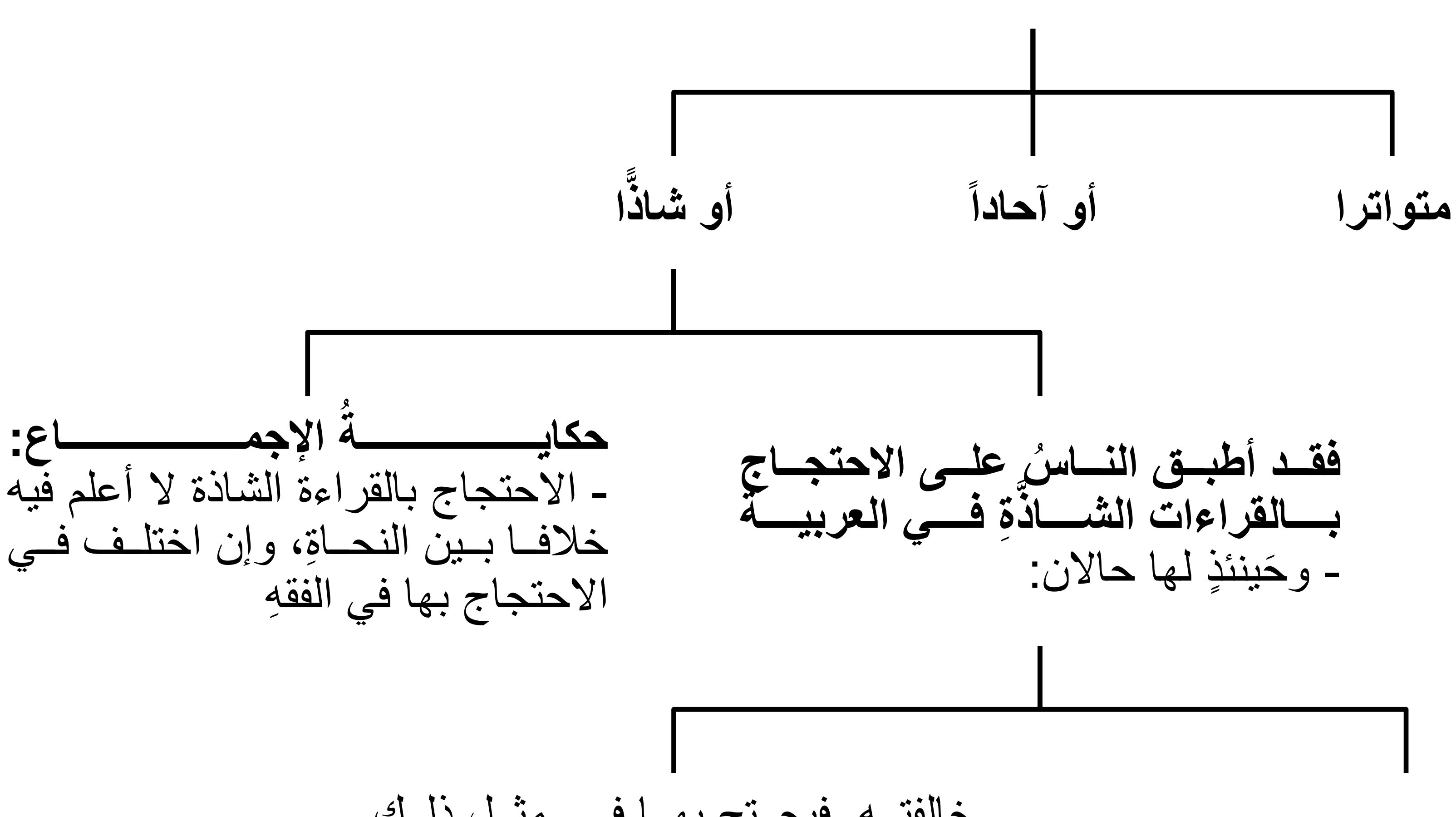
مُصْطَفَى دَنْقَش


تمهيدٌ:
- المُرادُ به: ما ثَبَتَ في كلام من يُوثق بفصاحتهِ
فشملَ..
فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوتِ
١- كلام الله
٢- كلام النبيّ
٣- كلام العرب
- ويشملُ ما كانَ..
قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين
نظما أو نثراً
عن مسلم أو كافرٍ

## أولاً: القرآن

**قاعدةٌ: كلُّ ما ورد أنه قُرِئَ به..جاز الاحتجاج به في العربية**

- سواء كان..




إذا لم تخالف قياساً معلوماً..احتُجَّ بِها وقيسَ عليها

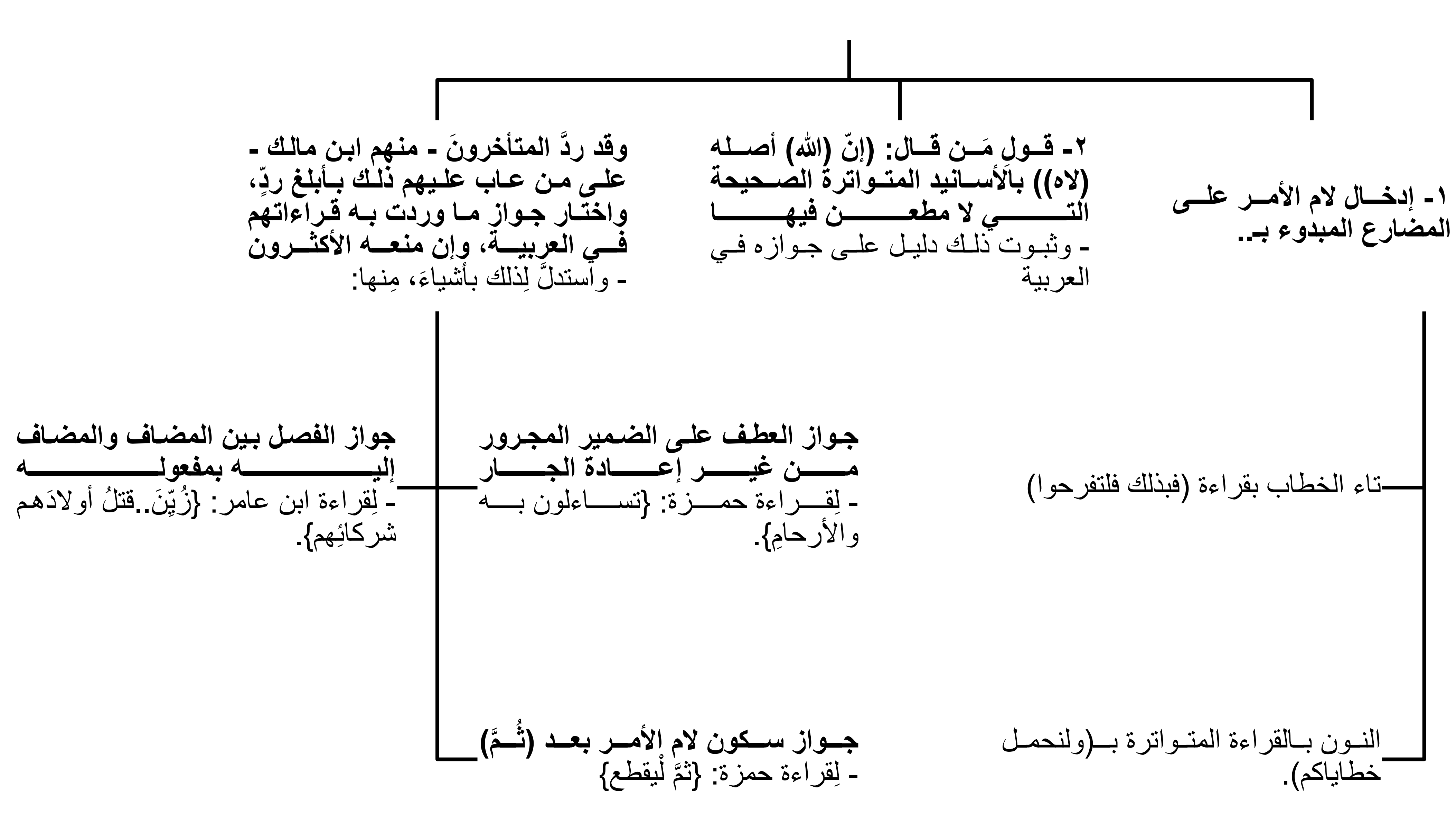
خالفته..فيحتج بها في مثل ذلك الحرفِ بعينِهِ، ولا يجوزُ القياس عليهِ

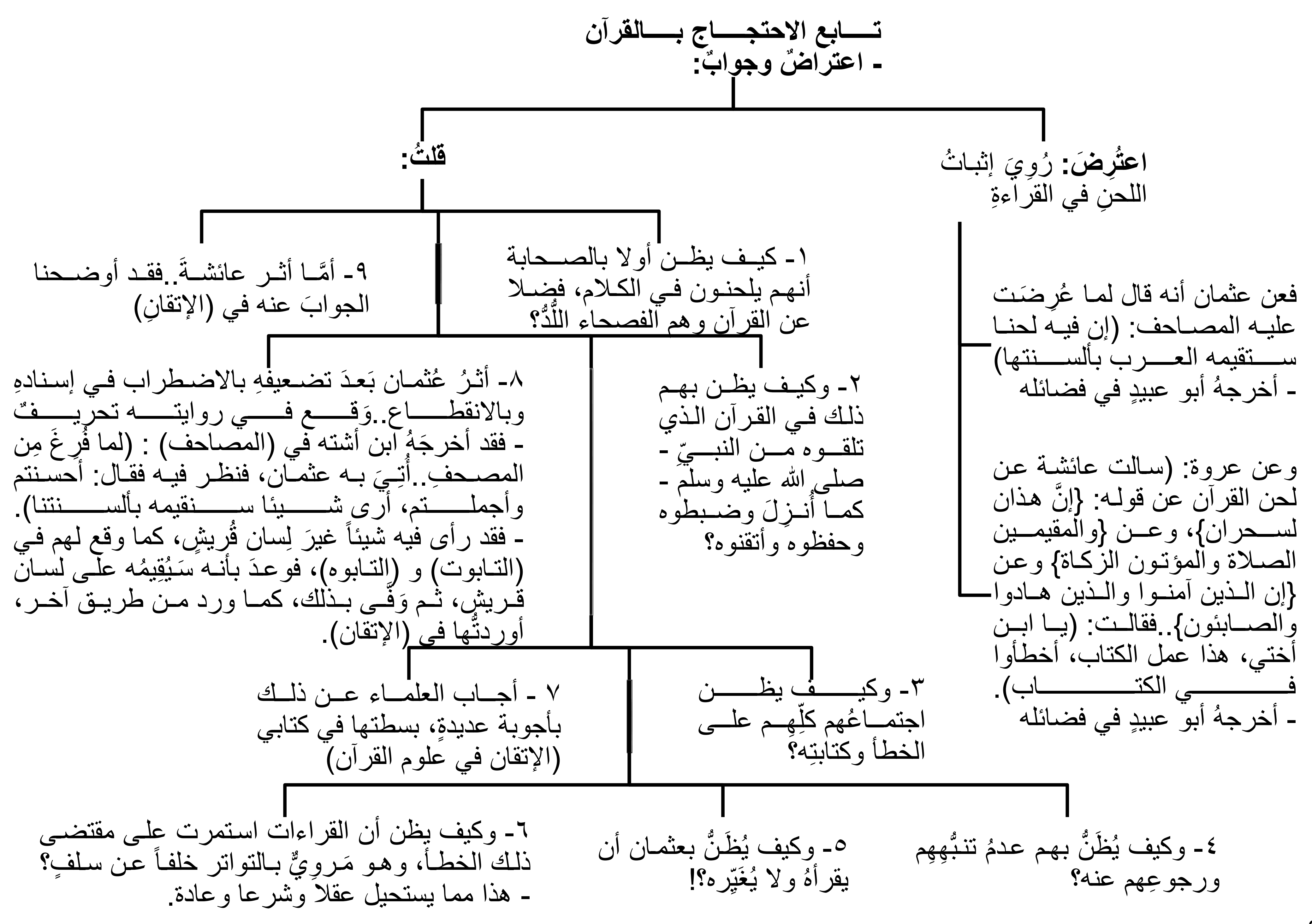
- كما يُحتَجُّ بالإجماع المُخالفِ للقياسِ مع عدم القياسِ عليه

- كـ(استحوذ يأبَى)

**أولاً: القرآن**

- بناءً على قاعدة (كلُّ ما ورد أنه قُرِئَ به..جاز الاحتجاج به في العربية)..ومِنْ ثَمَّ احتُجَّ على جواز..




تـــابع الاحتجـــاج بـــالقرآن
- اعتراضٌ وجوابٌ:
اعتُرِضَ: رُوِيَ إثباتُ اللحنِ في القراءةِ
فعن عثمان أنه قال لما عُرِضَت عليه المصاحف: (إن فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها)
- أخرجهُ أبو عبيدٍ في فضائله
وعن عروة: (سالت عائشة عن لحن القرآن عن قوله: {إنَّ هذان لسحران}، وعن {والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة} وعن {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون}..فقالت: (يا ابن أختي، هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب).
- أخرجهُ أبو عبيدٍ في فضائله
قلتُ:
١- كيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام، فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ؟
٩- أمَّا أثر عائشةَ..فقد أوضحنا الجوابَ عنه في (الإتقانِ)
٢- وكيف يظن بهم ذلك في القرآن الذي تلقوه من النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - كما أُنزِلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟
٨- أثرُ عُثمان بَعدَ تضعيفِهِ بالاضطراب في إسنادِهِ وبالانقطاع..وَقع في روايته تحريفٌ
- فقد أخرجَهُ ابن أشته في (المصاحف) : (لما فُرِغَ مِن المصحفِ..أُتِيَ به عثمان، فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا).
- فقد رأى فيه شيئاً غيرَ لِسان قُريشٍ، كما وقع لهم في (التابوت) و (التابوه)، فوعدَ بأنه سَيُقِيمُه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، كما ورد من طريق آخر، أوردتُّها في (الإتقان).
٣- وكيف يظن اجتماعُهم كلِّهم على الخطأ وكتابتِهِ؟
٧ - أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدةٍ، بسطتها في كتابي (الإتقان في علوم القرآن)
٤- وكيف يُظَنُّ بهم عدمُ تنبُّهِهِم ورجوعِهم عنه؟
٥- وكيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأهُ ولا يُغَيِّره؟!
٦- وكيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مَروِيٌّ بالتواتر خلفاً عن سلفٍ؟
- هذا مما يستحيل عقلاً وشرعا وعادة.




مُصْطفَى دَنْقَش

**ثانياً: الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم**
- شرح التسهيل لأبي حيان: (

**قاعدةٌ:** يُستدَلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المَروِيِّ، وذلك نادرٌ جِدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً

**ردُّ مذهب ابن مالك**
← ولِمَا تقدمَّ أُنْكِرَ على ابنِ مالكٍ إثباتُهُ القواعدَ النحويّةِ بالألفاظِ الواردة في الحديثِ
- شرح التسهيل لأبي حيان: (

مَا رأيتُ أحداً مِن المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيرَهُ

والواضِعُون الأوَّلُون لعلم النحو المُسْتَقْرِءُون للأحكام - كابن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعليّ الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين -..لم يفعلوا ذلك - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرُهم مِن نُحَاةِ الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلسِ

**دليلُ القاعدةِ:**
- سيأتي

**دليلُ القاعدةِ:**

**- شرح التسهيل لأبي حيان: (**

**إنمـا تـرك العلمـاء ذلـك، لعـدم وثـوقهم أن ذلـك لفـظ الرسـولِ، فلو وثقوا بذلك..لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية**

**- وإنما كان ذلك لأمرين:**

**١- أنَّ الرواة جوزوا النقلَ بالمعنَى**

**- وبيانُهُ في نقاطٍ**

**أ- غالـب الأحاديـث مـرويٌّ بـالمعنَى، وقـد تـداولتها الأعـاجِمُ والمُوَلَّـدُون قبـل تـدوينها، فرووهـا بمـا أدت إليـه عبـارتُهم، فـزادوا ونقصـوا، وقـدموا وأخـروا، وأبـدلوا ألفاظـا**

**- ولِـذا تـرى الحـديثَ الواحـدَ فـي القصـة الواحـدة مرويًّـا على أوجُهٍ شَتَّى مختلفَة**

**ب-ولِذا تجدُ قصةً واحدةً جَرت في زمنِ النبيّ لَم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها**

**- نحو ما روي من قوله: «زوجتُكَها بمَا معكَ من القرآن» و «ملكتكهـا» و«خُـذها بمـا معـك»،وغيرهـا مـن الألفـاظ الـواردة فـي القصـة**

**← فتعلم يقينا أن النبي لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا تجزم بأنـه قـال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب**

**ج- وزادَ عليه تقادُم السماعِ، وعـدمُ ضـبطه بالكتابـةِ، والاتكـالُ علـى الحِفـظ**

**- والضـابِطُ مـنهم مَـن ضَـبَطَ المَعنَـي، وأمَّـا اللفـظ..فبعيدٌ، خاصـة فـي الأحاديث الطـوَالِ**

**- سُفيانُ الثوريُّ:(إن قلت لكم إنـي أحـدثكم كمـا سـمعت فـلا تصـدقوني؛ إنمـا هـو المعنـى)**

**-ومَـن نظـر أدنـى نظـرٍ..عَلِـمَ يقيناً أنهم يروون بالمعنى**

**٢- وقع اللحنُ كثيرا فيما رُوِي مِن الحديث**

**- وبيانُهُ في نقاطٍ:**

**أ- لأن كثيـرا مـن الـرواة كـانوا غيـر عـرب، ولا يعلمـون لسـان العـرب لصـناعة النحـو، فوقـع اللحـن فـي كلامهـم، وهـم لا يعلمون ذلك، وقد وقـع فـي كلامهـم وروايـتهم غيـرُ الفصـيح مـن لسـان العرب**

**ب- ولا شَكَّ أنَّ رسول الله كان أفصح النـاس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصـح اللغـات وأحسـن التراكيـب وأشـهرها وأجزلهـا**

**- وإذا تكلم بلغة غير لغته..فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليمِ الله ذلك له مِن غير معلم.**

**ج- وابـن مالـكٍ قـد أكثـر مـن الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر ولا صحب من لـه التمييزُ**

**- وقـد قـال لنـا بـدر الـدين ابـن جماعة وكان أخذ عن ابن مالك: (قلت لـه: يـا سـيدي هـذا الحـديث روايـة الأعـاجم، ووقـع فيـه مـن روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء)**

**وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخـاري ومسـلم وأضـرابهما؟**

**← فمن طـالع مـا ذكرنـاه أدرك السبب الـذي لأجلـه لـم يستدل النحاة بالحديثِ).**

# تابع دليل عدم الاستدلال بالحديث

**شرح الجُمل لأبي الحسن ابن الضائع:** (تجويزُ الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب
- ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى..لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصحُ العرب
- وابنُ خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإنْ كان على وجه الاستظهار والتبرُّكِ بالمروِيِّ..فحسَنٌ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه..فليس كما رأى)

**ثمار الصناعة للجليس الدينوريّ:** (النحو علمٌ يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وكلام الفصحاء العرب)
- فقصره عليهما ولم يذكر الحديث، نعم اعتمد عليه صاحب (البديع) فقال في (أفعل التفضيل): (لا يلتفت إلى قول من قال: إنه لا يَعمل لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله) ثم أورد آيات ومن الأخبار حديث: «مَا مِن أيام العمل الصالح أحب إلى الله فيها الصوم».

**ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع**

أنَّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون)
- وقد استدل به السهيلي ثم قال: (لكنني أقولُ: إن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزارُ مطولا مجردا فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»

وفي الإنصاف لِابنِ الأنباري في منع (أنْ) في خبر كاد: (وأمَّا حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإنه من تغييرات الرواة لأنه أفصح من نطق بالضاد).

**ثالثاً: القبائل التي نقلت عنه اللغة العربية**

- أمَّا كلام العربِ..فيُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم
- الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي: (

**مَن يُؤَخَذُ عنهم**

**مِن لا يُؤخَذُ عنهم**

- سياتي

**١- كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس.**

**٢- والذين عنهم اللغة العربية وبهم اقتُدِيَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم:**

**أ- قيس وتميم وأسد**

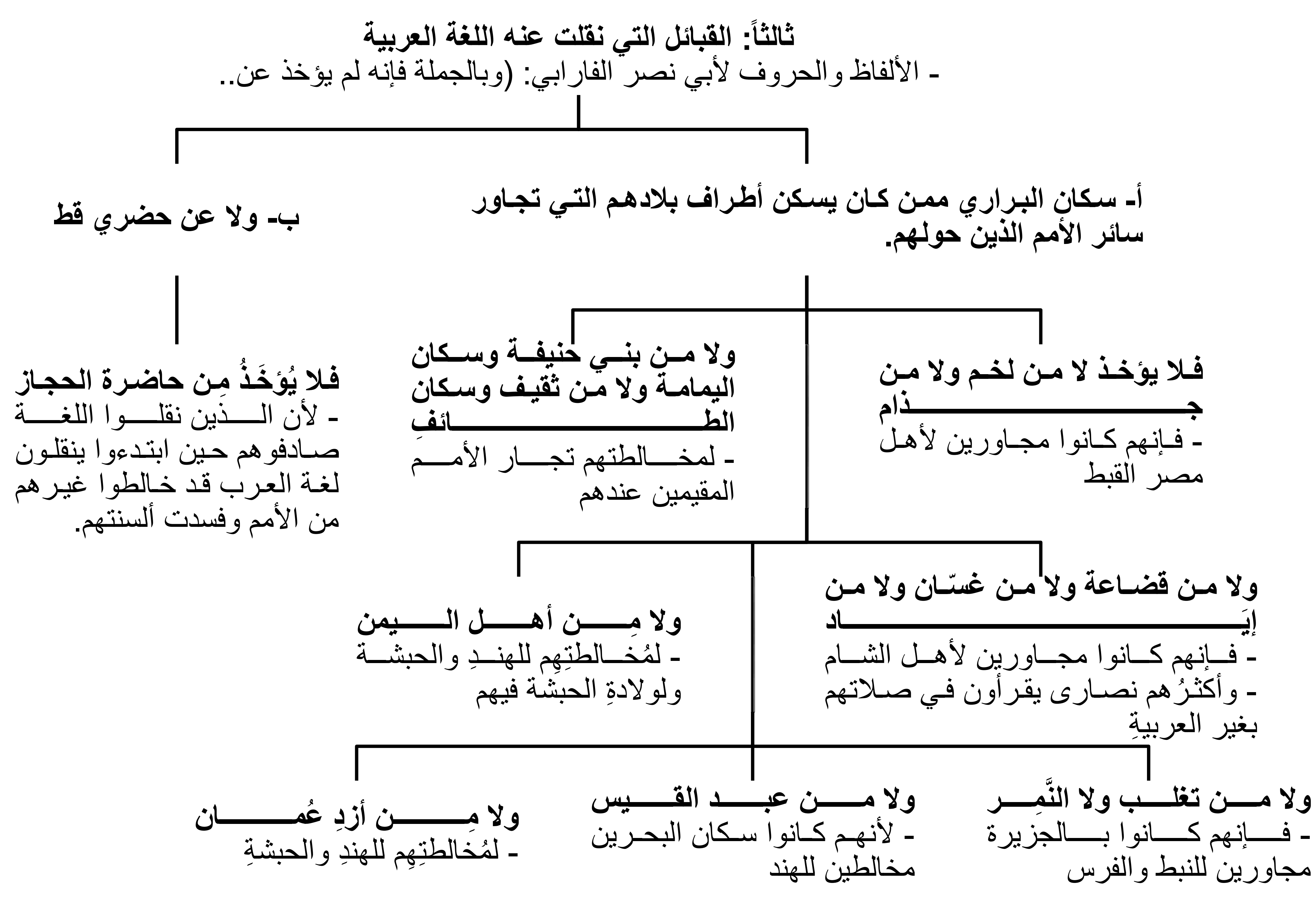
- فهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف

**ب- ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين**

- ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

**← والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هُم أهل الكوفة والبصرة فقط** من بين أمصار العرب.

- وكانت صناعة هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا أقواهم نفوسا وأقساهم قلوبا وأشدهم توحشا وأمنعهم جانبا وأشدهم حمية وأحبهم لأن يغلِبوا ولا يُغلَبوا وأعسرهم انقيادا للملوك وأجفاهم أخلاقا وأقلهم احتمالا للضيم والذلة).



ثالثاً: القبائل التي نقلت عنه اللغة العربية
- الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي: (وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن..
أ- سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.
ب- ولا عن حضري قط
فلا يؤخذ لا من لخم ولا من جذام
- فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر القبط
ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائفِ
- لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم
فلا يُؤخَذُ مِن حاضرة الحجاز
- لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.
ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إيَاد
- فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام
- وأكثرُهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيةِ
ولا مِن أهل اليمن
- لمُخالطتِهم للهندِ والحبشة ولولادةِ الحبشة فيهم
ولا من تغلب ولا النَّمِر
- فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس
ولا من عبد القيس
- لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند
ولا مِن أزدِ عُمان
- لمُخالطتِهم للهندِ والحبشةِ

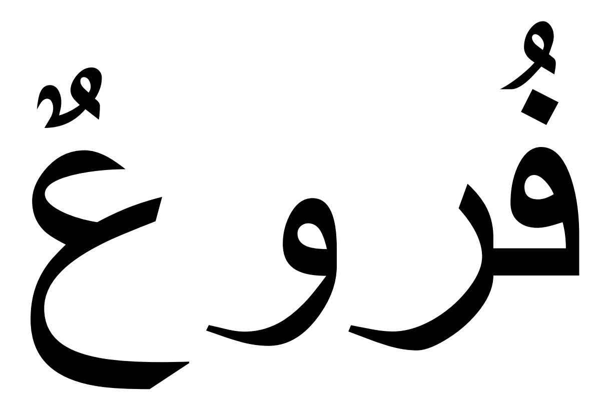
## تابع من تُؤخذ عنهم اللغة

شرح التسهيل لأبي حيان معترضا على ابن مالك حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم: (ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)

ثُمَّ الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم - وقد دونت دواوين عن العرب العرباء كثيرة مشهورة

وذلك كديوان امريء القيس والطرماح وزهير وجرير والفرزدق وغيرهم.

ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الشافعيّ - فقد قال ابن شاكر في مناقبِهِ: (حدثنا أحمد بن غالب حدثنا عمر بن الحسن الحراني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا جعفر بن محمد، قال: قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حجة)


فُروعٌ

## فَـ(١)ـرعٌ: انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ
## تعريفُ المُطرد والشاذ

- الخصائص:

**لُغةً:**

**(أصلُ مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابع والاستمرار**

- ومنه:

١- مطاردة الفرسان بعضهم بعضا

٢- واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح.

- ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما

**وأصلُ مواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد**

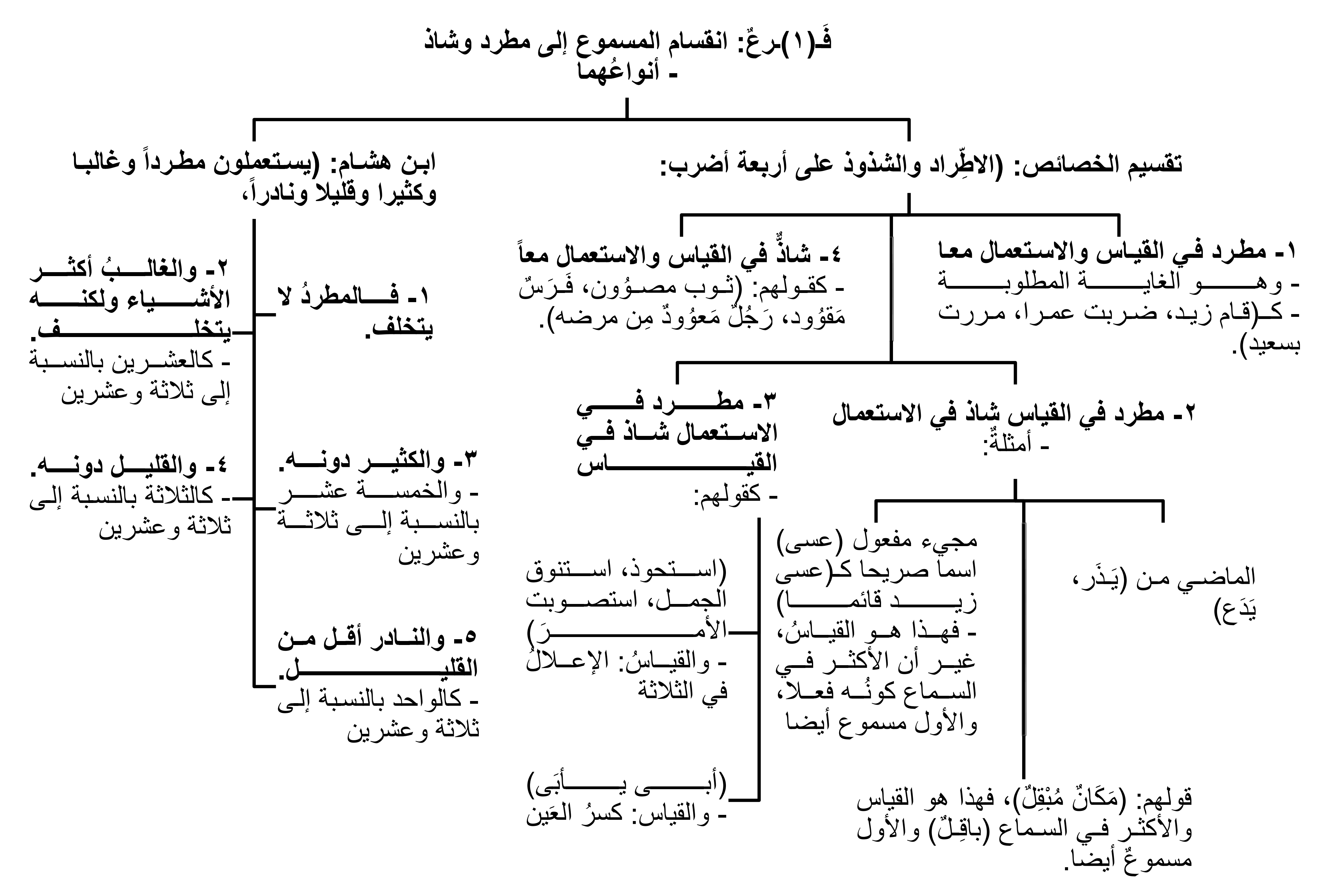
- ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما.

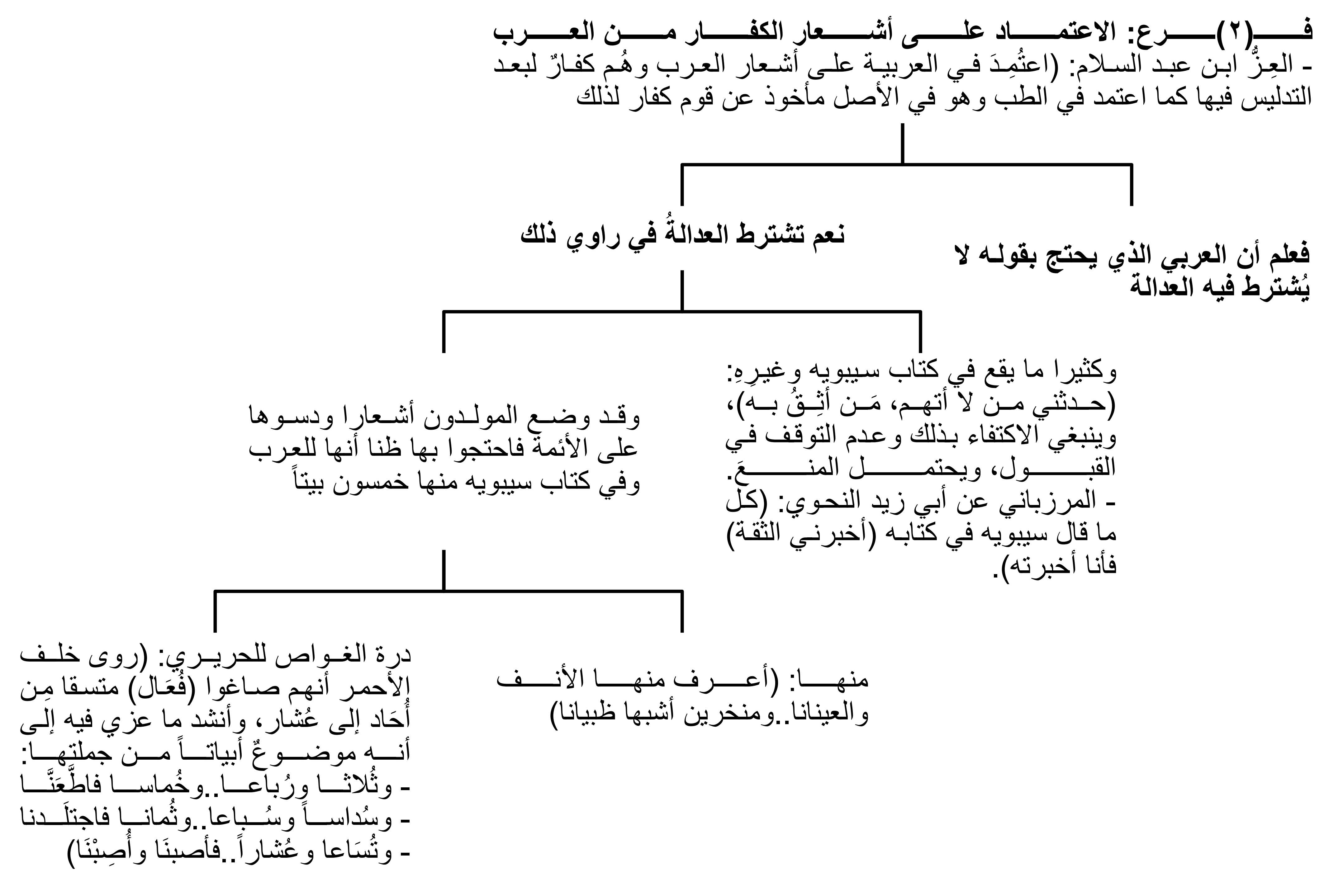
**اصطلاحاً:**

- جعل أهل علم العربيةِ..

ما استمر من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة..مطردا

وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره..شاذًّا).


فَـ(١)ـرعٌ: انقسام المسموع إلى مطرد وشاذ
- أنواعُهما
تقسيم الخصائص: (الاطِّراد والشذوذ على أربعة أضرب:
١- مطرد في القياس والاستعمال معا
- وهو الغاية المطلوبة
- كـ(قام زيد، ضربت عمرا، مررت بسعيد).
٤- شاذٌّ في القياس والاستعمال معاً
- كقولهم: (ثوب مصوُون، فَرَسٌ مَقوُود، رَجُلٌ مَعوُودٌ مِن مرضه).
٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال
- أمثلةٌ:
الماضي من (يَذَر، يَدَع)
مجيء مفعول (عسى) اسما صريحا كـ(عسى زيد قائما)
- فهذا هو القياسُ، غير أن الأكثر في السماع كونُه فعلا، والأول مسموع أيضا
قولهم: (مَكَانٌ مُبْقِلٌ)، فهذا هو القياس والأكثر في السماع (باقِلٌ) والأول مسموعٌ أيضا.
٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس
- كقولهم:
(استحوذ، استنوق الجمل، استصوبت الأمرَ)
- والقياسُ: الإعلالُ في الثلاثة
(أبى يأبَى)
- والقياس: كسرُ العَين
ابن هشام: (يستعملون مطرداً وغالبا وكثيرا وقليلا ونادراً،
١- فالمطردُ لا يتخلف.
٢- والغالبُ أكثر الأشياء ولكنه يتخلف.
- كالعشرين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين
٣- والكثير دونه.
- والخمسة عشر بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين
٤- والقليل دونه.
- كالثلاثة بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين
٥- والنادر أقل من القليل.
- كالواحد بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين


فـــــ(٢)ــــرع: الاعتمــــاد علـــى أشـــعار الكفـــار مـــن العـــرب
- العِزُّ ابن عبد السلام: (اعتُمِدَ في العربية على أشعار العرب وهُم كفارٌ لبعد التدليس فيها كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك
فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يُشترط فيه العدالة
نعم تشترط العدالةُ في راوي ذلك
وكثيرا ما يقع في كتاب سيبويه وغيرِهِ: (حدثني من لا أتهم، مَن أثِقُ به)، وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنعَ.
- المرزباني عن أبي زيد النحوي: (كل ما قال سيبويه في كتابه (أخبرني الثقة) فأنا أخبرته).
وقد وضع المولدون أشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظنا أنها للعرب وفي كتاب سيبويه منها خمسون بيتاً
منها: (أعرف منها الأنف والعينانا..ومنخرين أشبها ظبيانا)
درة الغواص للحريري: (روى خلف الأحمر أنهم صاغوا (فُعَال) متسقا مِن أُحَاد إلى عُشار، وأنشد ما عزي فيه إلى أنه موضوعٌ أبياتاً من جملتِها:
- وثُلاثا ورُباعا..وخُماسا فاطَّعَنَّا
- وسُداساً وسُباعا..وثُماناً فاجتلَدنا
- وتُسَاعا وعُشاراً..فأصبنَا وأُصِبْنَا)



مُصْطفَى دَنْقَش

**فـ(٣)ـرع: أحوال المسموع الفرد والاحتجاج به**

- الخصائص: (المسموع الفرد له أحوالٌ:

**١- أن يكون فردا لا نَظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به**

**حُكمُه:**

- يُقبَلُ ويحتج به ويُقاس عليه إجماعاً

**كما قيس على قولهم في شنوءة: (شَنَئِيّ) مع أنه لم يسمع غيرُه**

- لأنه لم يسمع ما يخالفه وقد أطبقوا على النطق به.

**٢- أن يكون فردا المتكلمُ به واحدٌ مِن العرب ويخالف ما عليه الجمهور**

**٣- أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه**

- سيأتي

**فـــــــرع(٣)ـــــــرع: أحـــــوال المســــــموع الفــــــرد والاحتجـــــاج بـــــه**

- الخصـــــــائص: (المســـــــموع الفـــــــرد لـــــــه أحـــــوالٌ:

**٢- أن يكـون فـردا المـتكلمُ بـه واحـدٌ مِـن العـرب ويخـالف مـا عليـه الجمهـور**

- فيُنظر في حال هذا المنفرد به،

**إذا كان الرجل الذي سمعت منـه تلـك اللغـة الخالفـة مضعوفاً فـي قولـه مألوفـا منـــه اللحـــن وفســاد الكلام..فيُرَدُّ عليه ولا يُقبَلُ منـــــــــــه.**

- وإن احتمــل أن يكــون مصــيباً فــي ذلــك لغــة قديمة..فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال

**وإذا كان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به..فلا يخلو:**

**كان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنـه لم يرد بـه استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان..فالأولَى أن يُحسَن الظن بـه ولا يُحمل على فساده.**

فـإن قيـل: مِـن أيـن ذلك وليس مسوغا أن يرتجـل لنفســه لغة أخرى؟

فَالجواب: قَد يُمكن أن يكون ذلك وقعَ إليه مِن لغة قديمة طال عهدُها وعفا رسمُها

**ومِن أدلةِ ذلك:**

عن عمر بن الخطاب: (كان الشعر علم قوم ولم يكـــن لهـــم علـــمٌ أصـــح منـــه
- فجـاء الإسـلام فتشـاغلت عنـه العـرب بالجهـاد وغزو فارس والروم ولهَت عن الشعر وروايتـه
- فلمـا كثـر الإسـلام وجـاءت الفتـوح واطمأنـت العـرب فـي الأمصـار..راجعوا روايـة الشـعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوبٍ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحظوا بِالأقل من ذلك وذهب عنهم كثيره).

وعن أبي عمرو بن العلاء: (مـا انتهـى إليكم مما قالـت العـرب إلا أقلـه ولـو جـائكم وافـرا لجـائكم علـم وشـعر كثير)

وعن حماد الراوية: (أمر النعمان فنسخت لـه أشعار العرب في الكراريس ثُم دفنهـا في قصرهِ الأبيض، فلما كان المختارُ بنُ أبي عبيد قيل لـه: (إن تحت القصر كنزا فـاحتفره)، فـأخرج تلك الأشعارَ فمِن ثَمَّ كـانَ أهـلُ الكوفـة أعلـم بالشـعر مـن أهـل البصرة).

فإذا كان كذلك..لم يُقطع على الفصيح يُسمع منـه ما يُخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضدُه

**كـــانَ لَـــم يعضـــده القيـــاسُ..فينبغـي أن يُرَدَّ**

**كــــــــــــــــــــــــ..**

١- رفـــع المفعـــول
٢- رفــع المضــاف إليــه
٣- جرّ الفاعل أو نصبه

**لأنـه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا.**

**فــــــــ(٣)ــــــرع: أحـــوال المســـــموع الفـــــرد والاحتجـــاج بـــــه**

- الخصـــــــائص: (المســــــموع الفــــــرد لــــــه أحــــوالٌ:

**٣- أن ينفـرد بـه المـتكلم ولا يسـمع مـن غيـره لا مـا يوافقـه ولا مـا يخالفـه**

- لا يخلو:

**إذا ثبتت فصاحته..وَجَب قبولُه**

← فالأقوى أن يُقبَلَ مِمَّن شُهِرَت فصاحتُه ما يُورده ويُحمَل أمرُه على ما عُرف مِن حاله لا على ما عســــــــــــى أن يحتمــــــــــــــــــل

- كما أنَّ على القاضي قبولَ شهادة من ظهرت عدالتُه وإن كان يجوز كذبُه باطناً،إذ لو لم يؤخذ بذلك لأدى لِترك الفصيح بالشك وسقوط كل اللغاتِ

**لأنــــه إمَّا..**

أ- أن يكون شيئا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يُشَارَك في سماع ذلك، على حَدِّ ما قلناه فيمَن خالف الجماعة وهو فصيح

ب- أو يكــــــــونَ شـــــــيئاً ارتجلـــــــــه

- فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته..تصرَّف وارتجـــــــل مـــــا لـــــــم يســـــبق إليــــه

- فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهم كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها.

ج- أو يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحا وكثُرَ استماعُه له فســــرى فــــي كلامــــه

- إلا أن ذلك قلما يقعُ، فالأعرابيُّ الفصيح إذا عُدِلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عَدَلَ عنها ولم يعبأ بها.

**وإذ جاء عن متهم أو من لم تَرقَ به فصاحتُه ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه..فيُرَدُّ ولا يُقبلُ**

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامِها..فلا يُقنع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أن يكثُر من ينطق به منهم

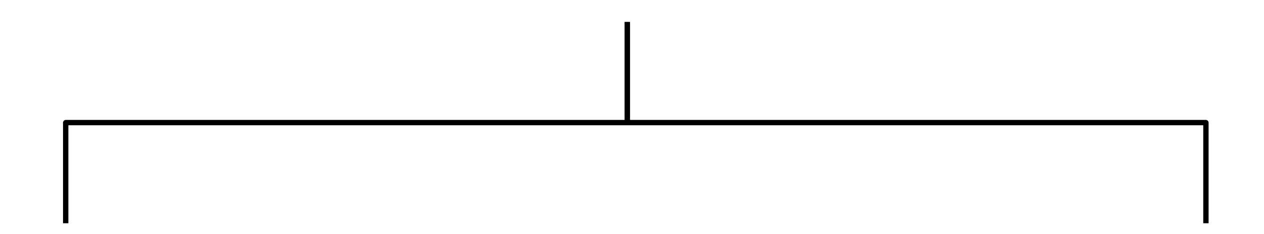
فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضـــعيف الوجــــه فـــي القياس..فلِجوازِهِ وجهان:

١- أن يكون من نطق به لم يُحكم قياسه

٢- أن تكون أنتَ قصُرتَ عن استدراك وجه صحته.

**ف(٤)رع: اختلاف اللغات وكلها حجة**

- الخصائص: (اللغات على اختلافها..كلها حجة



ألا ترى أن لغة الحجازين في إعمال (ما) ولغة التميمين في تركه..كل منها يقبله القياس

← فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها)

## فـ(٥)ـرع: علة امتناع الأخذ عن أهل المدر

- الخصائص: (عِلة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبرِ

**بيانُ العلة:**

**لِما عرض للغات الحاضرةِ وأهل المَدَر من الاختلال والفساد**

- ولو عُلِمَ أنَّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم لم يَعرض للغتهم فَسادٌ..لَوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر

**وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد..لوجب رفض لغتها**

- وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا.

**الاستدلالُ لذلك**

١- روي أنَّ النبيّ سمِع رجُلا يلحن فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»

٢- وسمع عُمَرُ رجُلا يلحن

٣- وكذلك عليٌّ حتى حمله ذلك على وضع النحو إلى أن شاع

٤- فساد الألسنة مشهورٌ ظاهرٌ

← فينبغي أن يُستوحش مِن الأخذ عن كل أحدٍ إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته

**استثناءٌ:**

- الفراء: (إلا أن تسمع شيئا من بدوي فصيح فتقوله)).

**فـ(٦)ـرع: في العربي الفصيح ينتقل لسانه**

- الخصائص: (العمل في ذلك أن تنظر حال ما انتقل إليه..

فإن كان فصيحا مثل لغته الأولى..أخذ بها كما يؤخذ بما انتقل عنها

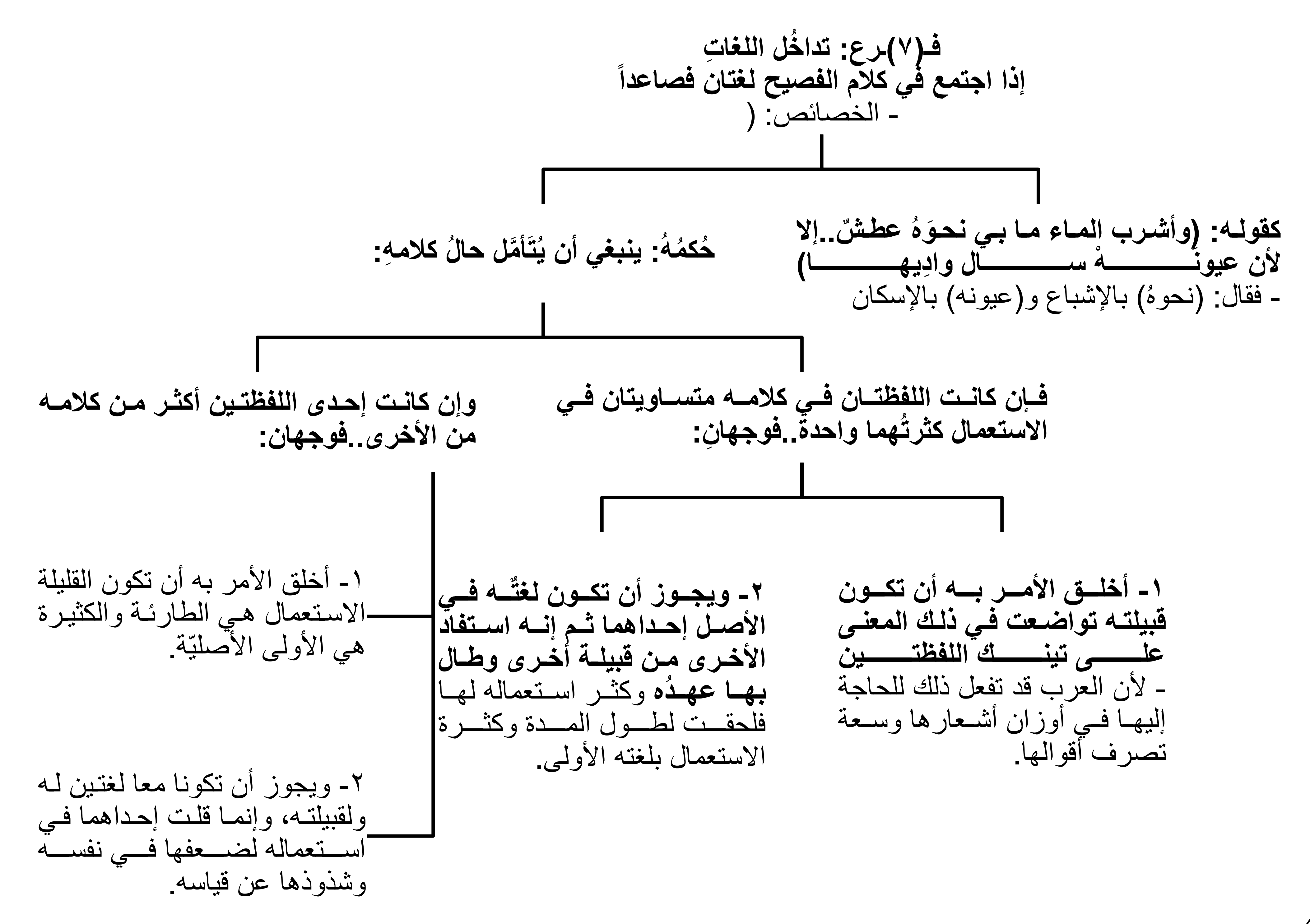
أو فاسدا..فلا، ويؤخذ بالأولى

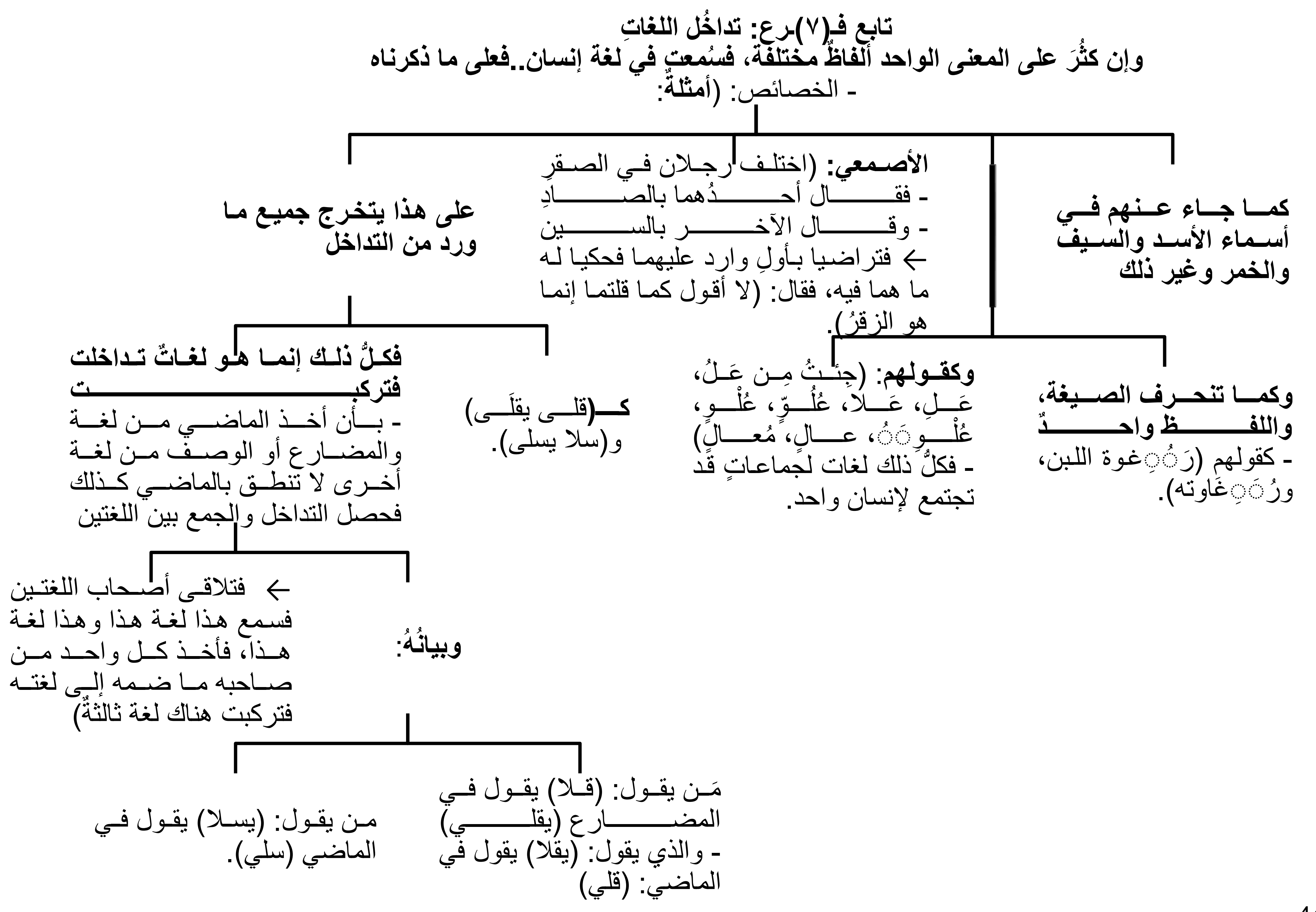
مُناقشة:

← فالصواب الأخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساده ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيما لم يبن.

فإن قيل: فما يُؤمِنُك أن يكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكُن فيها أن يكون فيها فسادٌ آخرُ لم تعلمه؟

الجواب: لو أخذ بها..لأدى إلى أن لا تطيب نفس بلغةٍ وأن يتوقف عن الأخذ عن كل أحد مخافة أن يكون في لغته زيغ لا نعلمه الآن ويجوز أن يعلم بعد زمانٍ، وفي هذا من الخطل ما يكفي.

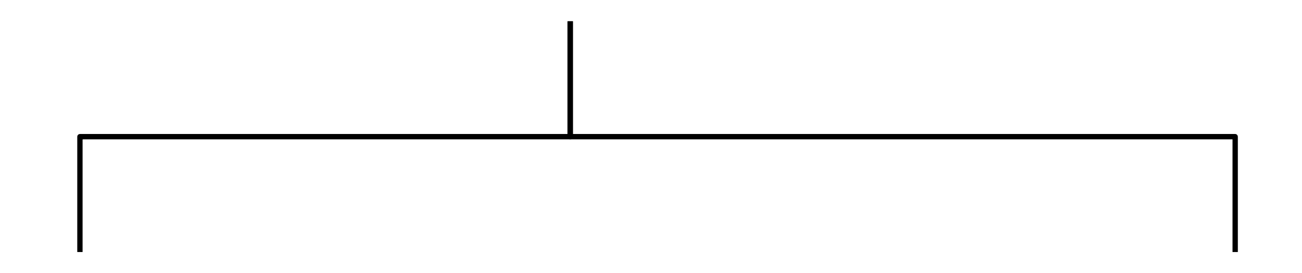

فـ(٧)ـرع: تداخُل اللغاتِ
إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً
- الخصائص: (
كقولـه: (وأشرب المـاء مـا بي نحـوَهُ عطشٌ..إلا لأن عيونَــــــــهْ ســــــــال وادِيهـــــــــا)
- فقال: (نحوهُ) بالإشباع و(عيونه) بالإسكان
حُكمُهُ: ينبغي أن يُتَأمَّل حالُ كلامهِ:
فـإن كانـت اللفظتـان فـي كلامـه متسـاويتان فـي الاستعمال كثرتُهما واحدة..فوجهانِ:
وإن كانـت إحـدى اللفظتـين أكثـر مـن كلامـه من الأخرى..فوجهان:
١- أخلــق الأمــر بــه أن تكــون قبيلتـه تواضـعت فـي ذلـك المعنـى علـــــى تينـــــك اللفظتـــــين
- لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليهـا فـي أوزان أشـعارها وسـعة تصرف أقوالها.
٢- ويجـوز أن تكـون لغتُـه فـي الأصـل إحـداهما ثـم إنــه اسـتفاد الأخـرى مـن قبيلـة أخـرى وطـال بهـا عهـدُه وكثـر اسـتعماله لهـا فلحقــت لطــول المــدة وكثـــرة الاستعمال بلغته الأولى.
١- أخلق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هـي الطارئـة والكثيـرة هي الأولى الأصليّة.
٢- ويجوز أن تكونا معا لغتين لـه ولقبيلتـه، وإنمـا قلـت إحـداهما فـي اســتعماله لضــعفها فـــي نفســـه وشذوذها عن قياسه.



تابع فـ(٧)ـرع: تداخُل اللغاتِ
وإن كثُرَ على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة، فسُمعتِ في لغة إنسان..فعلى ما ذكرناه
- الخصائص: (أمثلةٌ):
كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك
وكما تنحرف الصيغة، واللفظ واحدٌ
- كقولهم (رَُِغوة اللبن، ورُ َِغاوته).
وكقولهم: (جِئْتُ مِن عَلُ، عَلِ، عَلا، عُلُوِّ، عُلْوٍ، عُلْوِ َُ، عالٍ، مُعالٍ)
- فكلُّ ذلك لغات لجماعاتٍ قد تجتمع لإنسان واحد.
الأصمعي: (اختلف رجلان في الصقرِ
- فقال أحدُهما بالصادِ
- وقال الآخر بالسين
← فتراضيا بأولِ وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال: (لا أقول كما قلتما إنما هو الزقرُ).
على هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل
كـ(قلى يقلَى) و(سلا يسلى).
فكلُّ ذلك إنما هو لغاتٌ تداخلت فتركبت
- بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع أو الوصف من لغة أخرى لا تنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع بين اللغتين
وبيانُهُ:
← فتلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثةٌ)
مَن يقول: (قلا) يقول في المضارع (يقلي)
- والذي يقول: (يقلا) يقول في الماضي: (قلي)
من يقول: (يسلا) يقول في الماضي (سلي).

**تابع فـ(٧)ـرع: تداخُل اللغاتِ**

- حَكَى غيرُ ابن جني في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين:



**١- يجوز مطلقا**

**٢- يجوز بشرط ألا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل**
- كـ(الحِبُك).

## فـ(٨)ـرع: لا يحتج بكلام المولدين

**أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المُوَلَّدِين والمُحْدَثِين**

**وفي كشّاف الزمخشريّ مَا يقتضي تخصيصَ ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها**

- فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: (وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية..فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويهِ

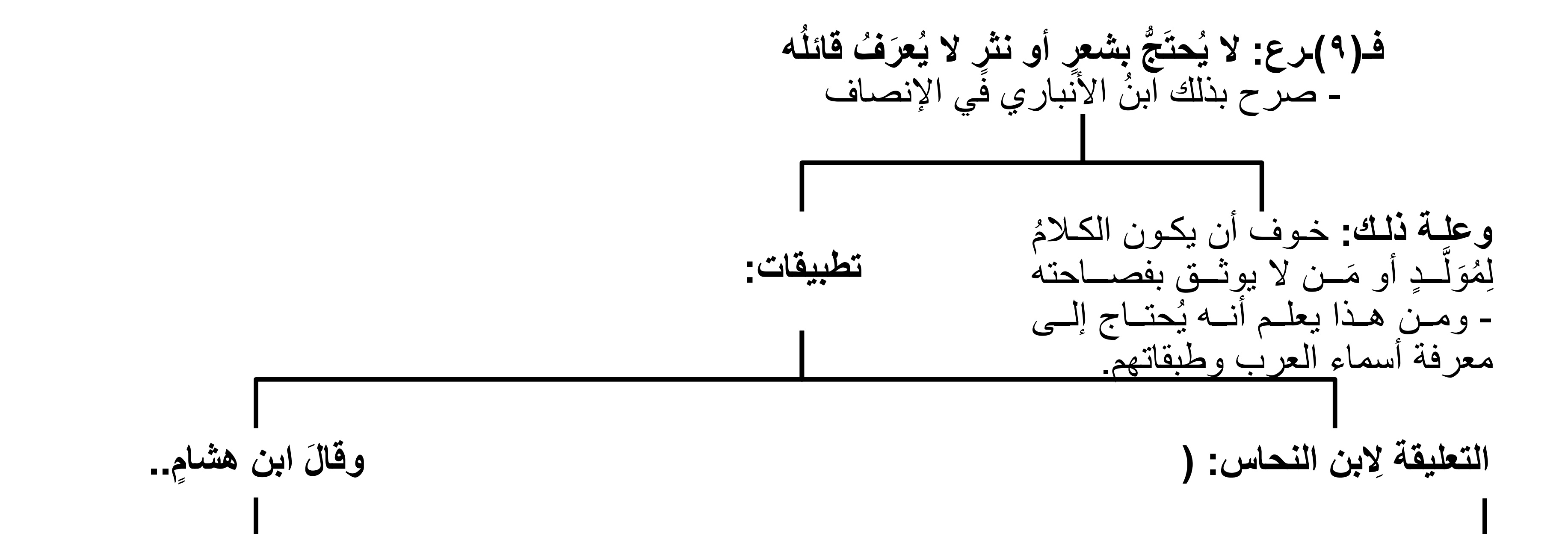
- ألا ترى إلى قول العلماء: (الدليل عليه بيتُ الحماسة) فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه).

**فائدةٌ:**

**أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد**

- (وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره) ذكره المرزباني وغيره.

**(وخُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج) نقلَهُ ثعلب عن الأصمعيّ**




**أجـاز الكوفيـون إظهـار (أنْ) بعـد (كَـيْ)** واستشـهدوا بقـول الشـاعر: (أَردت لِكَيْمَـا أن تَطِيـرَ بِقِرْبَتِـي..فتتركهـا شَـنًّا بِبَيْـدَاءَ بَلْقَـعِ)

- والجـواب: هـذا البيـت غيرُ معروف قائلـه، ولـو عُـرِفَ..لجـاز أن يكـون مـن ضـرورة الشعرِ

**وذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)** واحتجوا بقول الشاعر: (وَلَكِنَّنِـي مِـن حُبِّهـا لَعَمِيـدُ)

- والجـواب: هـذا البيـت لا يعـرف قائلـه ولا أوَّلُهُ، ولـم يـذكر منـه إلا هـذا ولـم ينشده أحدٌ مِمَّن وُثِّقَ فـي اللغـة ولا عُـزِيَ إلـى مشـهورٍ بالضبط والإتقانِ، وفي ذلك ما فيه

**على الألفية:** (استدل الكوفيون على جـواز مـد المقصـور للضـرورة بــ(

- قــد عِلِمــت أُخــتُ بنــي السِعلاء..وعلِمَـت ذاك مـع الجـواء
- أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخواءِ..يا لكِ مــن تمــرٍ ومــن شيشــاءِ
- يَنشُــبُ فــي المِســعَلِ واللهــاءِ) ← فمَدَّ (السعلا، الخوا، اللها) وهي مَقصُوراتٌ

**والجواب:** لا يعلم قائله فلا حجة فيه).

**ولكـنْ فـي شـرحه للشـواهد:** (طعن عبد الواحد الطواح في كتابه (بغية الآمـل) فـي الاستشـهاد بقولـه: (لا تكثــرن إنــي عســيت صــائماً)

- وهو بيتٌ مجهولٌ لم ينسبه الشارح إلـى أحـد فسـقط الاحتجـاج بـه).
- الجواب على ابن هشامٍ: (ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا مِن كتاب سيبويه، فإنَّ فيه ألفَ بيتٍ قد عرف قائلوها وخمسين مجهولـة القائلينَ.



مُصْطفَى دَنْقَش

**فـ(١٠)ـرع: هل يقبل قول القائل: (حدثني الثقة)؟**
- فيه قولان في علم الحديث وأصول الفقه، رَجَّح كلا مرجحون

**وقـد وقـع ذلـك لسـيبويه كثيـراً**، يعنِـي بـه الخليـل وغيره

**وكان يونس يقول:** (حدثني الثقة عن العرب)، فإن قيل له: (من الثقة؟)، قال: (أبو يزيد)، قيل لـه: (لم لا تسميه؟) قال: (هو حي فأنا لا أسميه).

**فـــ(١١)ـــرع: طـــرح الشـــاذ ونحـــوه**
- أصـول ابـن السـراج بعـد أنْ قـرَّر أن (أفعـلَ) التفضيل لا يأتي من الألوان: (

**فإن قيل:** قد أنشد بعض الناس: (يا ليتني مثلَك في البياض..أبيض من أخت بني أباض)

**فـالجواب:** هـذا معمـولٌ علـى فسـادٍ، ولـيس البيـت الشـاذّ والكـلام المحفـوظ بـأدنى إسـناد حجـةً علـى الأصلِ المجتمع عليه فـي كـلام ولا نحـو ولا فقـهٍ، وإنمـا يـركن إلـى ضـعفة أهـل النحـو ومـن لا حجـة معـــه
- وتأويـل هـذا ومـا أشـبهه كتأويـل ضـعفةِ أصـحاب الحـديث وأتبــاع القصــاص فــي الفقــه)
- فأشـار بهـذا الكـلام إلـى أن الشـاذ ونحـوه يطـرح طرحا ولا يهتم بتأويله.

**فـ(١٢)ـرع: متى يسوغ التأويل؟**

- شرح التسهيل لأبي حيان: (

التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوَّلُ.

أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها..فلا تأويل.

- ومن ثم كان مردودا تأويل أبي علي (ليس الطِّيبُ إلا المسكُ) على أن فيها ضمير شأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم).

**فـ(١٣)ـرع: إذا دخلَ الدليلَ الاحتمالُ..سَقطَ به الاستدلالُ**

- قالهُ أبو حيان وردَّ به على ابن مالكٍ كثيرا فِي مسائلَ استدلَّ عليها بأدلة تقبل التأويل

مِنها استدلالُه على قصر الأخ بقوله: (أخاك الذِي إنْ تَدعُهُ لِمُلِمَّةٍ..يُجِبكَ بِما تبغي ويكفيك مَن يَبغِي)

- فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل أي (الزم)، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

**فـ(١٤)ـرع: روايـة الأبيـاتِ علـى أوجُـهٍ مُختلفـةٍ**

- كثيرا ما تُروَى الأبياتُ علـى أوجُـهٍ مختلفـةٍ، وربمـا يكونُ الشاهد في بعضها دون بعض

وقـد سـئلت عـن ذلـك قـديما فأجبـت باحتمـال ان يكـون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا.

ثـم رأيـت ابـن هشـام قـال فـي شـرح الشـواهد: (رُوِي قولُـهُ (ولا أرضَ أَبقَلَ إِبقَالَهـا) بالتـذكير والتأنيـث مـع نقـل الهمزة

فإن صـح أن القائـل بالتأنيـث هـو القائـل بالتـذكير..صـح الاستشـهاد بـه علـى الجواز في غير الضرورة

وإلا..فقـد كانـت العـرب ينشـد بعضـهم شـعر بعـض وكـل يـتكلم علـى مقتضـى سـجيته التـي فُطِـرَ عليهـا - ومـن هنـا تكثـر الروايَـات فـي بعـض الأبيات ).


خَوَاتِيمُ

**فصلٌ: ملخصٌ من المحصول للإمام فخر الدين مع زيادات من شروحه:**

**معرفة اللغة والنحو والتصريف فرضُ كِفاية**

- لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع، ومعرفةُ الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيلٌ؛ فلابد من معرفة أدلتِها، والأدلةُ راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ← فتوقفُ العلم بالأحكام على الأدلة ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة النحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة

**ثم الطريق إلى معرفتها**

**أمَّا العقلُ المحضُ..** فلا مجال له في ذلك

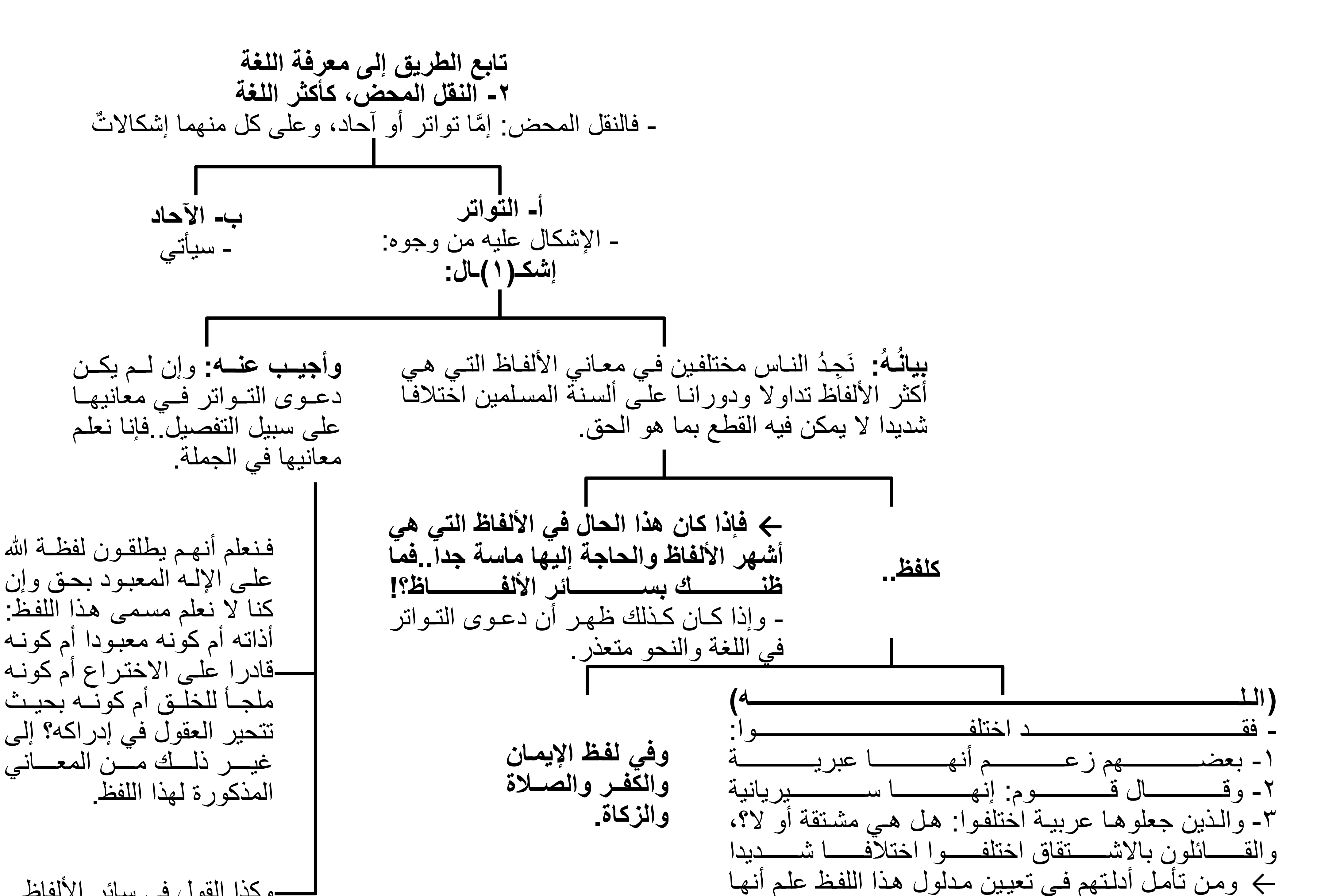
**فإمَّا..**

**١- العقل مع النقل**

- كقولنا: (الجمع المحلى باللام للعموم) لأنه يصح استثناء أي فردٍ منه، فصحة الاستثناء بالنقل وكونه معيار العموم بالعقلِ، فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل

**٢- النقل المحض،** كأكثر اللغة

- سيأتي


تابع الطريق إلى معرفة اللغة
٢- النقل المحض، كأكثر اللغة
- فالنقل المحض: إمَّا تواتر أو آحاد، وعلى كل منهما إشكالاتٌ
أ- التواتر
- الإشكال عليه من وجوه:
إشكـ(١)ـال:
ب- الآحاد
- سيأتي
بيانُـهُ: نَجِدُ الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ تداولا ودورانا على ألسنة المسلمين اختلافا شديدا لا يمكن فيه القطع بما هو الحق.
وأجيب عنـه: وإن لم يكن دعوى التواتر في معانيها على سبيل التفصيل..فإنا نعلم معانيها في الجملة.
كلفظ..
← فإذا كان هذا الحال في الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ والحاجة إليها ماسة جدا..فما ظنك بسائر الألفاظ؟!
- وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذر.
(الله)
- فقد اختلفوا:
١- بعضهم زعم أنها عبرية
٢- وقال قوم: إنها سيريانية
٣- والذين جعلوها عربية اختلفوا: هل هي مشتقة أو لا؟، والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا
← ومن تأمل أدلتهم في تعيين مدلول هذا اللفظ علم أنها متعارضة وأنها لا يفيد الظن الغالب فضلا عن اليقين
وفي لفظ الإيمان والكفر والصلاة والزكاة.
فنعلم أنهم يطلقون لفظة الله على الإله المعبود بحق وإن كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ: أذاته أم كونه معبودا أم كونه قادرا على الاختراع أم كونه ملجأ للخلق أم كونه بحيث تتحير العقول في إدراكه؟ إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ.
وكذا القول في سائر الألفاظ.

**٢- النقل المحض**
**أ- التواتر**
**إشكـ(٢)ـال:**

**بيانُـهُ: مِـن شـرط التـواتر اسـتواء الطرفين والواسطة.**

**جواب الأصبهاني:** كون اللغة مأخوذة عمن لم يبلغ عدد التواتر لا يصلح أن يكون سندا لمنع عدم شهرة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها
- وذلك لأن عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير بل يثبت به احتماله وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازمِ

**وحينئذٍ فـ..**

إذا علمنا حصول شرائط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا فكيف نعلم حصولها في سائر الأزمنة؟

وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ضرورة لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط.

**ولا يُقالُ الطريق إليه أمران:**

١- أن الذين شاهدناهم أخبرونا أن الذين أخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التواتر وهكذا إلى زمان الرسول
- لأنَّا نقول: هذا غيرُ صحيح، لأن كل واحد منا حين يسمع لغة مخصوصة من إنسان فإنه لم يسمع منه أنه سمعه من أهل التواتر وهكذا بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه مما لا يفهمه كثير من الأدباء فكيف يدعى عليهم أنهم علموه بالضرورة؟ بل الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلى كتاب صحيح أو إلى إسناد متقن ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين.

٢- أن هذه الألفاظ لو لم تكن موضوعة لهذه اللغات ثم وضعها واضع لهذه المعاني لاشتهر ذلك وعرف فإن ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله.
- لأنَّا نقول: هذا ضعيفٌ، لأن ذلك الاشتهار إنما يجب في الأمور العظيمة وليس هذا منه
- وإن سلمنا أنه منه لكن لا نسلم أنه لم يشتهر فإنه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر أن هذه اللغات إنما أخذت عن جمع مخصوص كالخيل وأبي عمرو والأصمعي وأقرانهم ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حد التواتر وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم.

**← فأقصى ما في الباب أن يقال:** نعلم قطعا أن هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ونقطع بأن فيها ما هو صدق قطعا
- لكن كل لفظة عيناها فإنا لا يمكننا القطع بأنها من قبيل ما نقل صدقا وحين إذ لا يبقى القطع في لفظ معين أصلا

**ب- الآحـــــــــــــــــــــــــــــــاد**

- والإشكال عليه من وجوهٍ، مِنها: الرواة له مجرحون ليسوا سالمين عن القدح، فأصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتابُ سيبويه وكتاب العينِ

**أمَّا كتاب سيبويه..** فقدحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمسِ

- وأيضاً فالمبردُ كان من أجل البصريين وهو أفرد كتاب في القدح فيه.

**وأمَّا كتاب العين..** فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه.

**وأيضا فإن ابن جني** أورد بابا في الخصائص في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضا.

- وأورد بابا آخر في لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين.

- وأورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي.

**جواب الأصبهاني:** (انفراد شخص بنقل شيء في العربية لا يقدح في عدالته - ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني ذلك).

**وروي عن رؤبة وأبيه** أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها

- وعلى ذلك قال المازني: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)

- وأيضا فالأصمعي كان منسوبا إلى الخلاعة ومشهورا بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها)

**جواب الأصبهاني:** (ليس هذا بكذب ولا تجويز للكذب لجواز أن يرى المازنيُّ القياس في اللغات أو يحمل كلامه على هذه القاعدة وأمثالها وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع).

**ب- الآحاد**
**- تابع الإشكال**

**والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى**
- وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو وأن يتفحصوا عن أحوال جرحهم وتعديلهم كما فعلوا ذلك في رواية الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصول للاستدلال بالنصوص.

**جواب الأصبهاني:** (هذا ضعيف جدا، لِأنَّ الدليل الدال على أن خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحاداً إذا وجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم بالأدلة على أنه حجة في الشرع.

**جواب القرافي:** (إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع.
- وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف.
- وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعا موضوعة على الشافعي أو مالك أو غيرهما ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وجدوها ولم يجدوها ولم يجدوا في اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه
- ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له).

**والجواب عن الإشكالات كلها: أن اللغة والنحو والتصريف ينقسم إلى قسمين:**

**المتواتر**

**والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني**

- فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف
- وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها.
- وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا.

**وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه مِن هذا القسم**

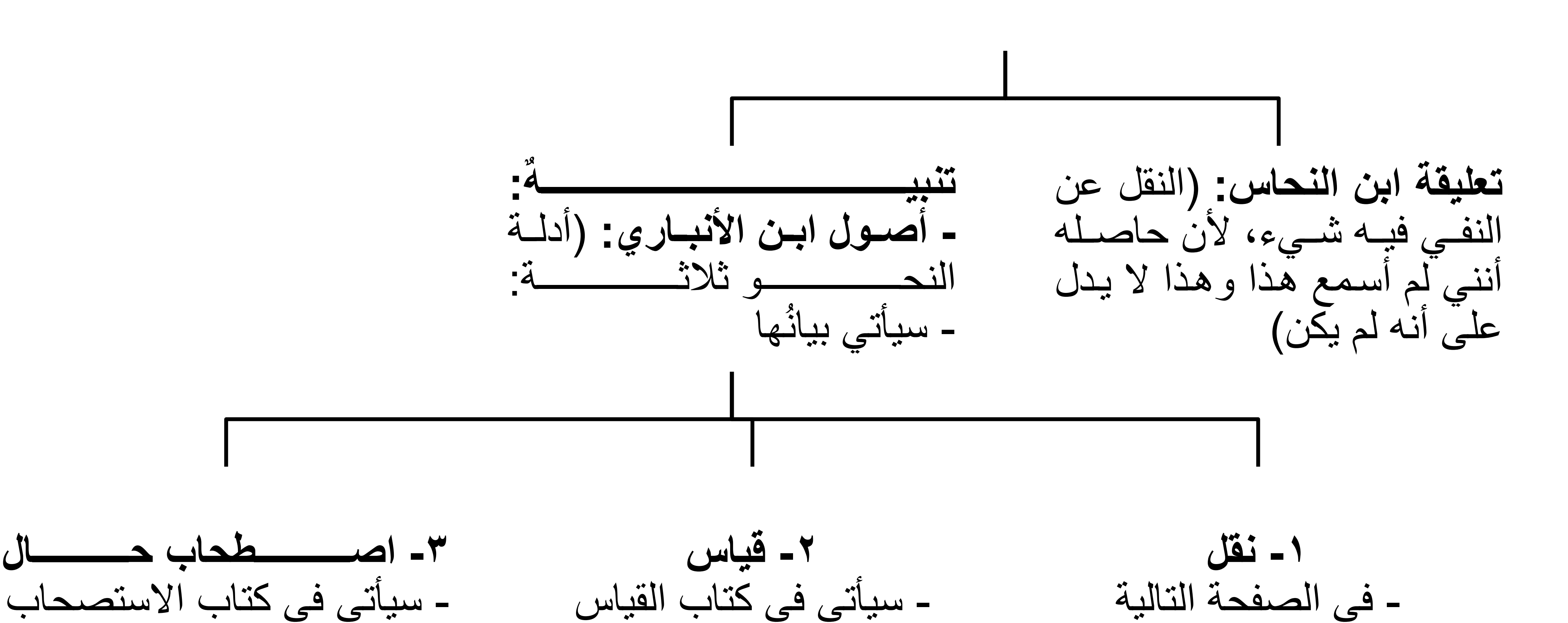
**المظنون**

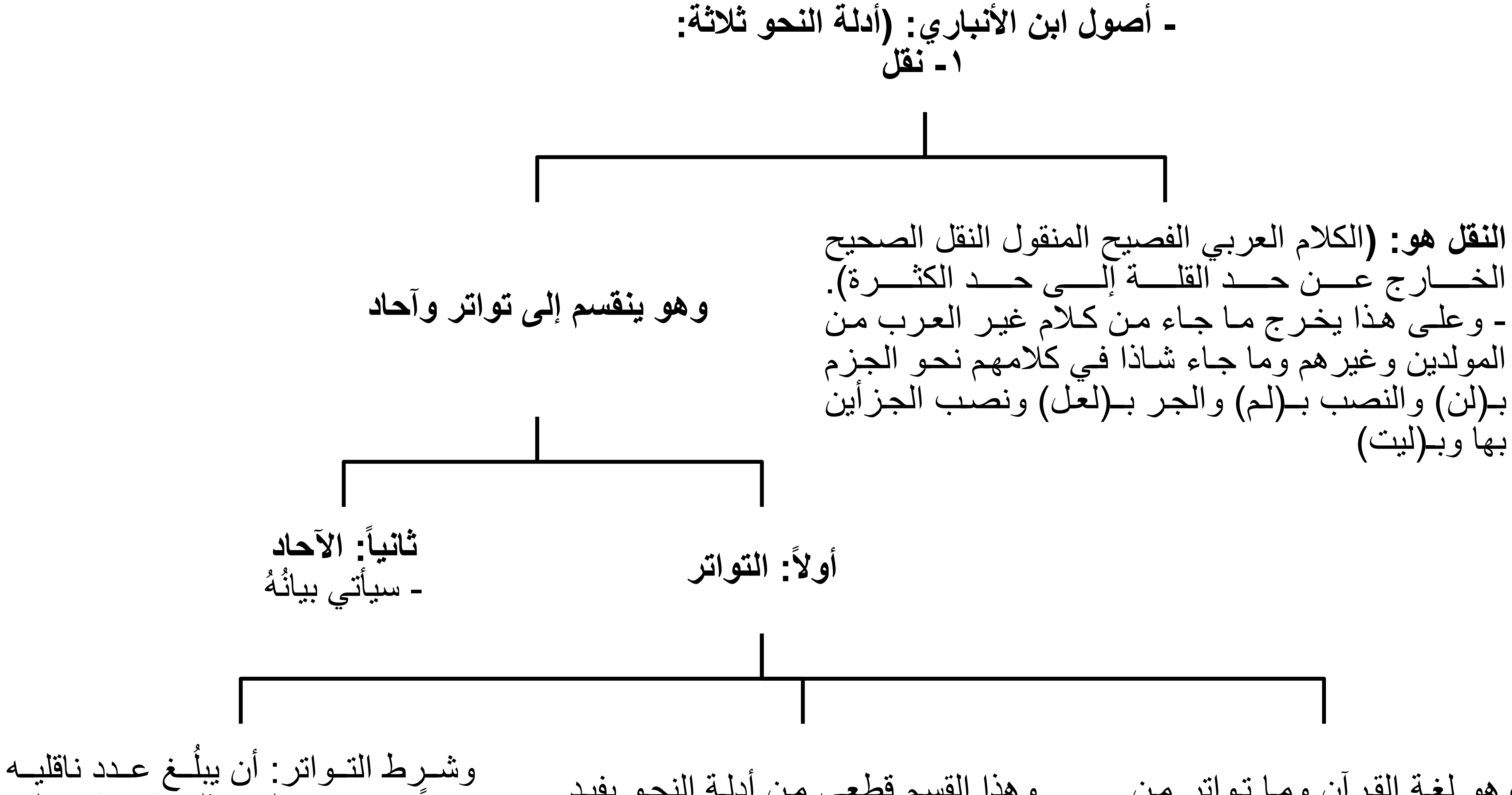
- وهو الألفاظ الغريبة، والطريقُ إلى معرفتها الآحاد.

**والقليلُ جِداً مِن ألفاظِ القرآن ونحوه وتصريفِهِ مِن هذا القِسم**

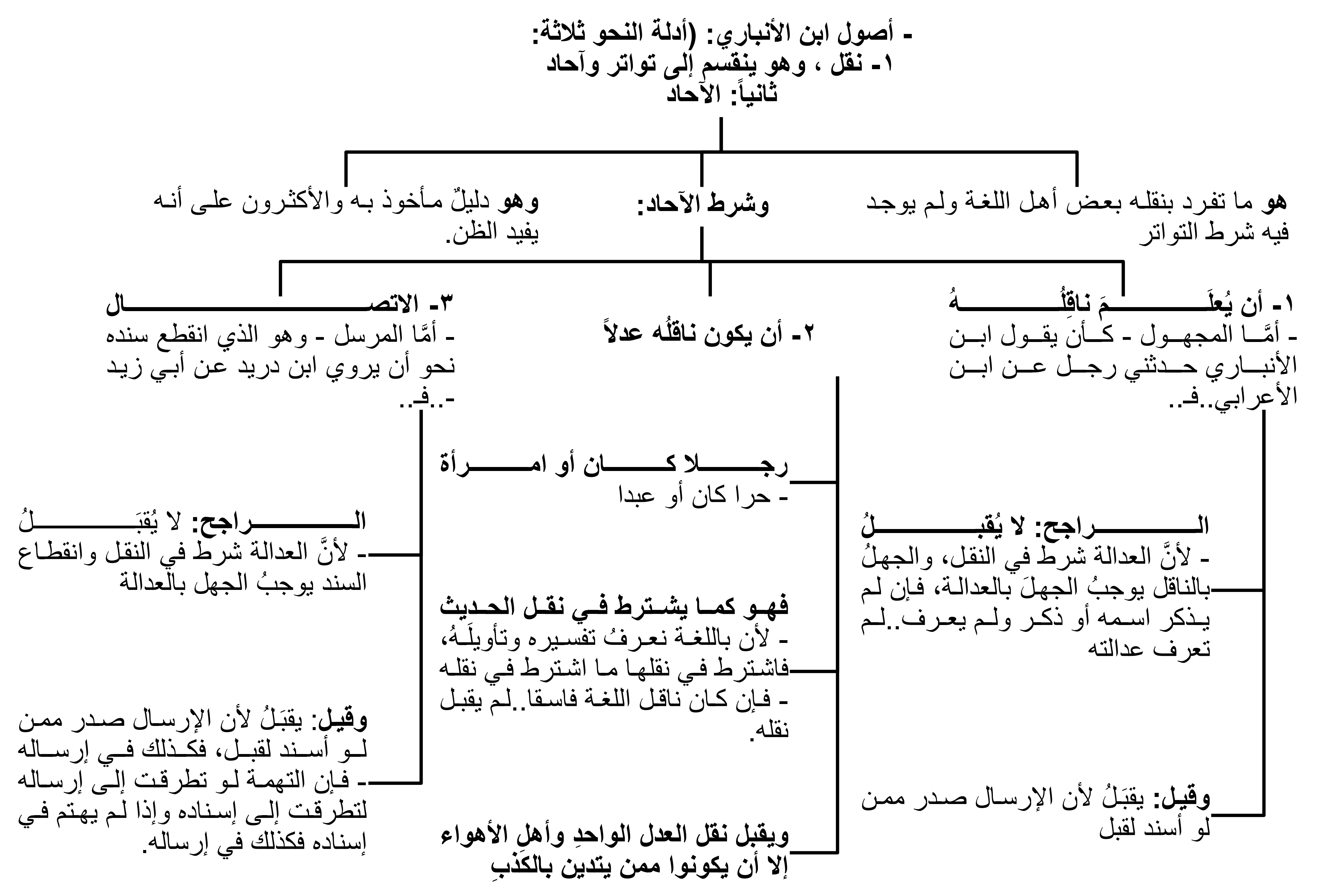
**- فلا يتمسك به في القَطعيات** ويتمسك به في الظنيات.

## النقل عن النفى





**- أصول ابن الأنباري: (أدلة النحو ثلاثة:**
**١- نقل**
**النقل هو:** (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة).
- وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) والجر بـ(لعل) ونصب الجزأين بها وبـ(ليت)
**وهو ينقسم إلى تواتر وآحاد**
**أولاً: التواتر**
**ثانياً: الآحاد**
- سيأتي بيانُهُ
وهو لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب.
وهذا القسم قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.
وشرط التواتر: أن يبلُغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب.

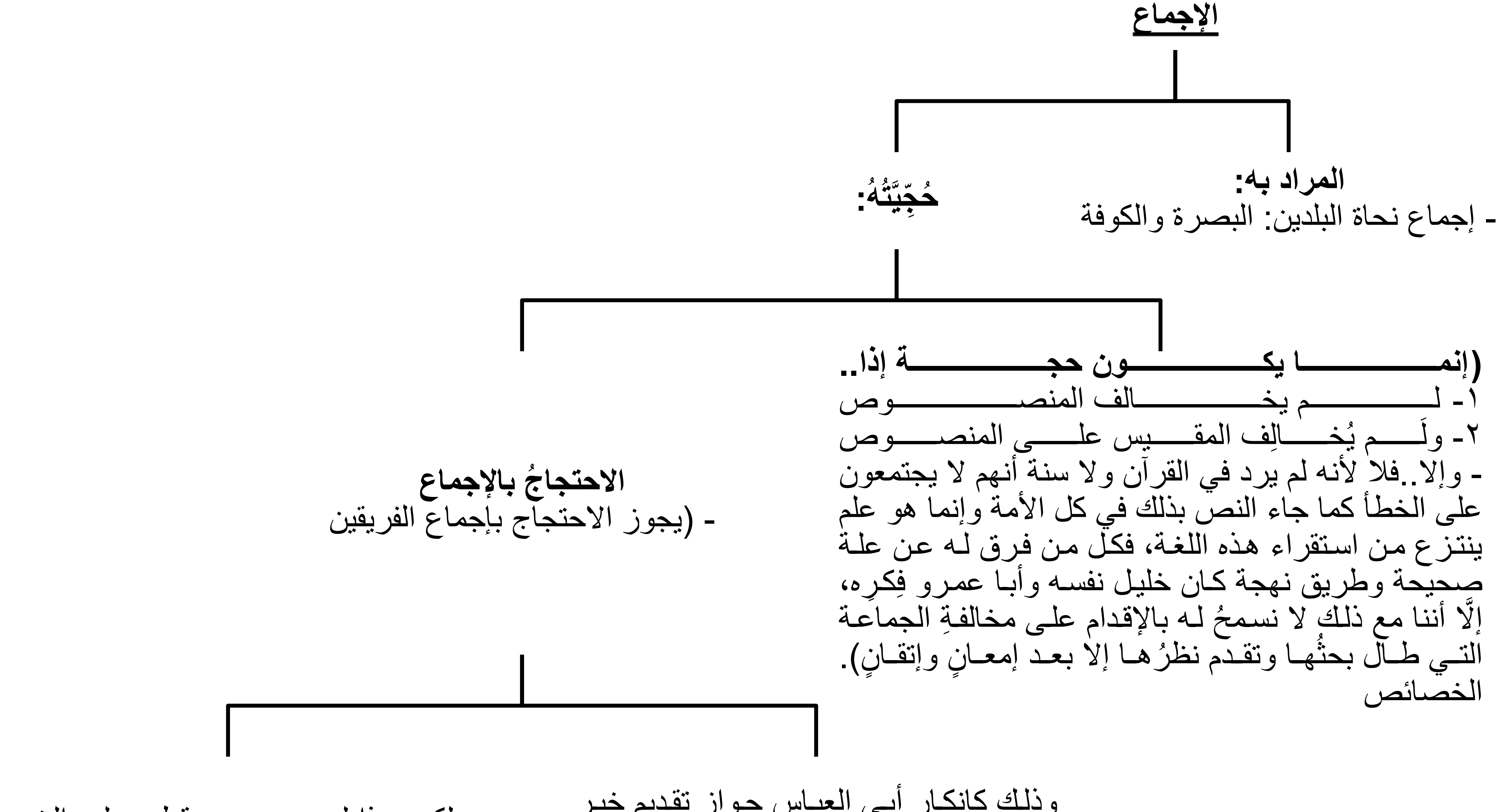

- أصول ابن الأنباري: (أدلة النحو ثلاثة:
١- نقل ، وهو ينقسم إلى تواتر وآحاد
ثانياً: الآحاد
هو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر
وشرط الآحاد:
وهو دليلٌ مأخوذ به والأكثرون على أنه يفيد الظن.
١- أن يُعلَمَ ناقِلُهُ
- أمَّا المجهول - كأن يقول ابن الأنباري حدثني رجل عن ابن الأعرابي..فـ..
الراجح: لا يُقبلُ
- لأنَّ العدالة شرط في النقل، والجهلُ بالناقل يوجبُ الجهلَ بالعدالة، فإن لم يذكر اسمه أو ذكر ولم يعرف..لم تعرف عدالته
وقيل: يقبَلُ لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل
٢- أن يكون ناقلُه عدلاً
رجلا كان أو امرأة
- حرا كان أو عبدا
فهو كما يشترط في نقل الحديث
- لأن باللغة نعرفُ تفسيره وتأويلَهُ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله
- فإن كان ناقل اللغة فاسقا..لم يقبل نقله.
ويقبل نقل العدل الواحدِ وأهلِ الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكَذِبِ
٣- الاتصال
- أمَّا المرسل - وهو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد -..فـ..
الراجح: لا يُقبَلُ
- لأنَّ العدالة شرط في النقل وانقطاع السند يوجبُ الجهل بالعدالة
وقيل: يقبَلُ لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل، فكذلك في إرساله
- فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده وإذا لم يهتم في إسناده فكذلك في إرساله.

**واختلف العلماء في جواز الإجازة**

- والصحيحُ: جوازُها

# الكِتَابُ الثَّانِي:

# الْإِجْمَاع




وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: (هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه).

ولكن هذا ليس بموضع قطع على الخصم لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً) الخصائص

## مُخالفة الإجماع

**ابن جني:** (مِمَّا جاز خلافاً لِلإجماع:
- قالوا في (هذا جحرُ ضَبٍّ خَربٍ): إنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ولا يَجوز ردُّ غيرِهِ إليه
- أمَّا أنا..فعندي أنْ في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضعٍ، فهو على حذف المضافِ

**١- فالأصلُ (جحرُ ضَبّ خَربٌ جُحرُهُ) فجرى (خرب) وصفاً على (ضب)** وإن كان في الحقيقة لـ(الجحر) كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه) وإن كان القيام للأب لا للرجل

**٢ ← ثم حذف (جحر) وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت**
- لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا

**٣ ← فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب).**

**وقال غيرُ ابن جني:** (إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومِن ثَم رُدَّ)

(لو قيل: إنَّ (مَن) في الشرط لا موضع لها مِن الإعراب لكان قولاً
- وذلك إجراءً لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب لكنَّ مخالفةَ المتقدمين لا تجوزُ) المرتجل لابن الخشابِ

**مسألةٌ: إجماع العرب حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟!**

- مِن صورِ الإجماعِ أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه

- شرح التسهيل لابن مالك: (

**أولاً:** استدل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق: (فأصبَحُوا قد أعاد الله نِعمتهم..إذ هُم قريشٌ وإذ مَا مثلهم بشرُ)

**ثانياً:** رده المانعون بأن الفرزدق تميميٌّ، تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يُصِب.

**ثالثاً:** يُجابُ بأن الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين والتميميين، ومِن مُنَاهم أن يَظفروا له بزلةٍ يشنعون بها عليه، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويبِهِ) انتهى.

## فصلٌ في تركيب المذاهب

- مما يشبه تداخل اللّغات السابق تركيبُ المذاهب

**بيانُهُ:**

**عقد له ابن جني بابا في الخصائص**

- ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب

**هو:**

- ابن جني: (أن تضم بعض المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهبا ثالثا).

**مثالُهُ: أنَّ المازنيَّ..**

**كان يعتقد مذهب يونس** في رد المحذوف في التحقير، وإن غني المثال عنه؛ فيقول في تحقير (يضع) اسمَ رجُل: (يُوَيْضِع)

- ولكنَّ سيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لا يرد، فيقول: (يُضَيع)

**ويرى رأي سيبويه** في صرف نحو (جوار) عَلَماً، ويونس لا يصرِفُه.

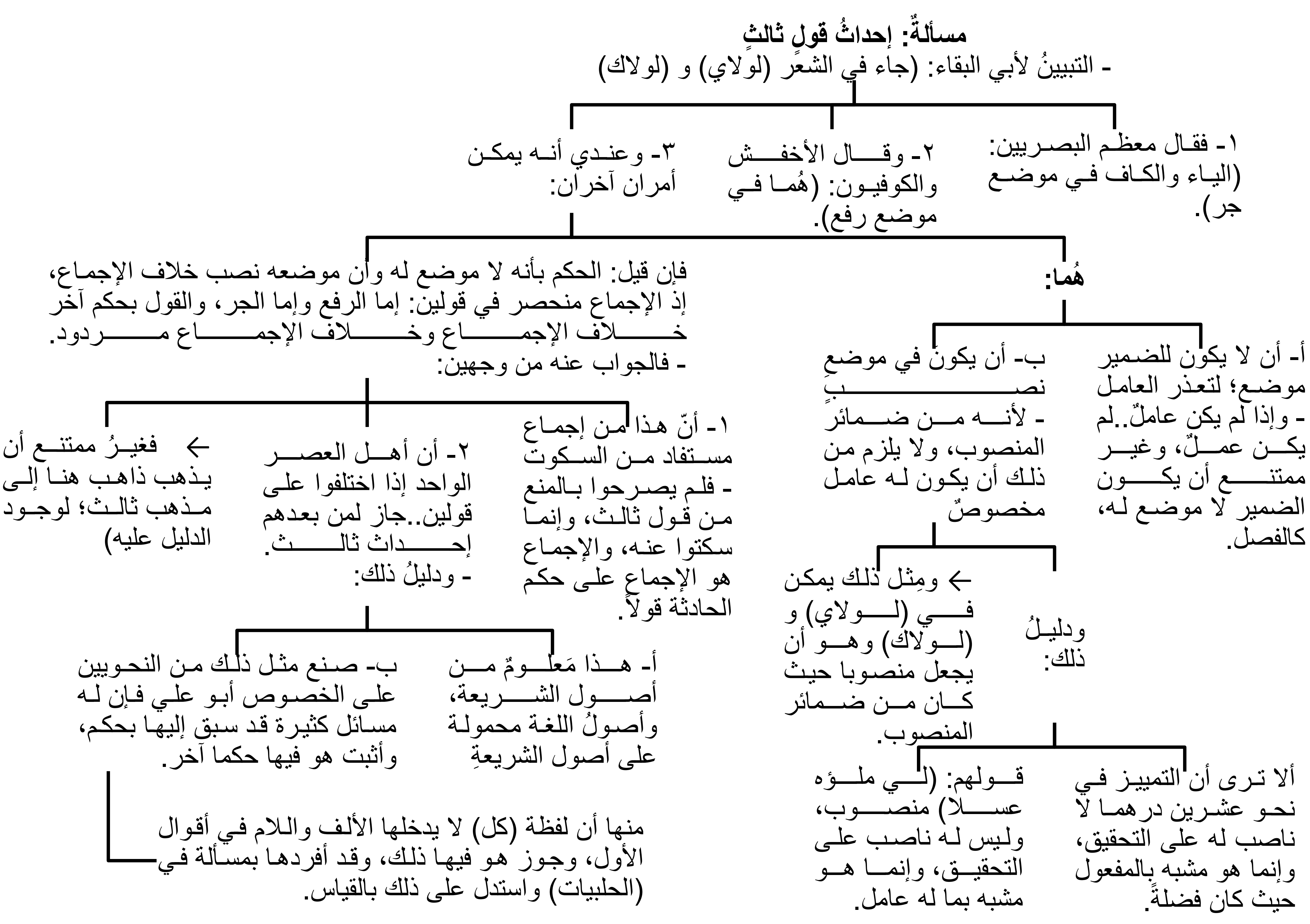
← **فيقول المازنيُّ** في تحقير اسم رجل سميته (يَرَى): (قابلتُ يُرَيْئِياً)، فرَدَّ الهمزةَ مِن (يَرى) إذا أصله (يَرْأى) على قول يونس، ويصرِفُهُ على قول سيبويهِ

**ويونس يرد ولا يصرِف**

- فيقول: (قابلتُ يُرَيْئِيَ).

**وسيبويه يصرف ولا يرد**

- فيقول: (قابلتُ يُرَيًّا) بإدغام ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الألف.



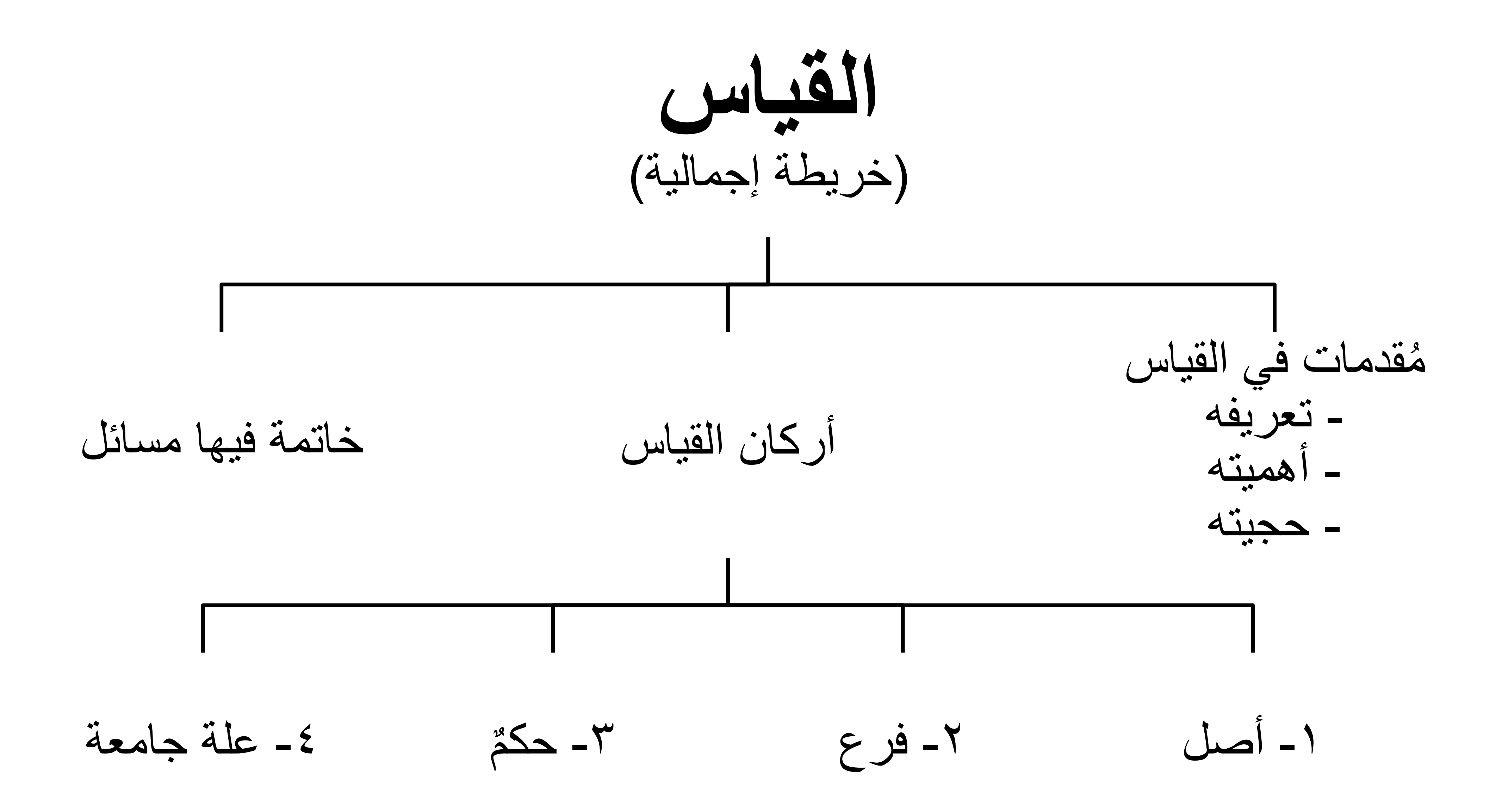
مسألةٌ: إحداثُ قولٍ ثالثٍ
- التبيينُ لأبي البقاء: (جاء في الشعرِ (لولاي) و (لولاك)
١- فقال معظم البصريين: (الياء والكاف في موضع جر).
٢- وقال الأخفش والكوفيون: (هُما في موضع رفع).
٣- وعندي أنه يمكن أمران آخران:
هُما:
أ- أن لا يكون للضمير موضع؛ لتعذر العامل
- وإذا لم يكن عاملٌ..لم يكن عملٌ، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له، كالفصل.
ب- أن يكونَ في موضعِ نصبٍ
- لأنه من ضمائرَ المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوصٌ
ودليلُ ذلك:
← ومِثل ذلك يمكن في (لولاي) و (لولاك) وهو أن يجعل منصوبا حيث كان من ضمائر المنصوب.
ألا ترى أن التمييز في نحو عشرين درهما لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلةً.
قولهم: (لي ملؤه عسلا) منصوب، وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مشبه بما له عامل.
فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له وأن موضعه نصب خلاف الإجماع، إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجر، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع وخلاف الإجماع مردود.
- فالجواب عنه من وجهين:
١- أنّ هذا من إجماع مستفاد من السكوت
- فلم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.
٢- أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين..جاز لمن بعدهم إحداث ثالث.
- ودليلُ ذلك:
أ- هذا مَعلومٌ من أصول الشريعة، وأصولُ اللغة محمولة على أصول الشريعةِ
ب- صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي فإن له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكما آخر.
منها أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأول، وجوز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في (الحلبيات) واستدل على ذلك بالقياس.
← فغيرُ ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث؛ لوجود الدليل عليه)




مُصْطفَى دَنْقَش

# الكِتَابُ الثَّالِثُ:

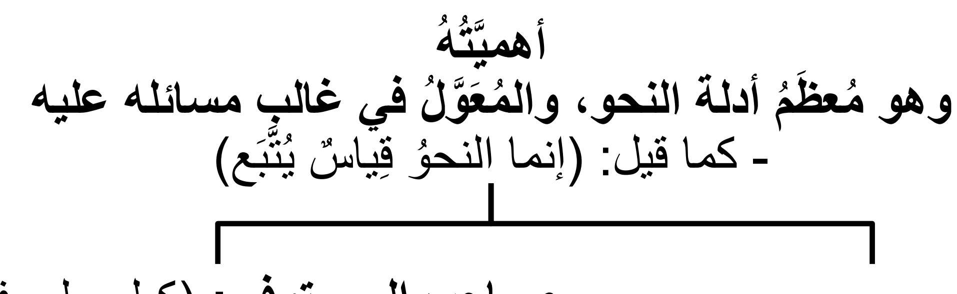
# القِيَاس


القياس
(خريطة إجمالية)
مُقدمات في القياس
- تعريفه
- أهميته
- حجيته
أركان القياس
خاتمة فيها مسائل
١- أصل
٢- فرع
٣- حكمٌ
٤- علة جامعة

# مُقَدِّماتٌ في القياس

تعريفُهُ:

- (هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه). الجدل لابن الأنباري



**أهميَّتُهُ**

**وهو مُعظَمُ أدلة النحو، والمُعَوَّلُ في غالب مسائله عليه**

- كما قيل: (إنما النحوُ قِياسٌ يُتَّبَع)

**ولهذا قيل** في حدِّ النحو: (علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب).

**صاحب المستوفي:** (كل علمٍ فبعضُه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر).

**فالفقه**
- بعضُه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة
- وبعضه بالاستنباط والقياس

**والطب**
- بعضه مستفاد من التجربة
- وبعضه من علوم أُخَرَ

**والهيئة**
- بعضُها من علم التقدير
- وبعضها تجربة يشهد بها الرصد

**والموسيقى** جلها منتزع من علم الحساب

**والنحو**

**بعضه مسموع** مأخوذ من العرب

**وبعضه مستنبط** بالفكر والروية، وهو التعليلات

**وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى.**
- كقولهم: (الحرف الذي تختلس حركته هو في حكم المتحرك لا الساكن)، فإنه مأخوذ من علم العروض.
- وكقولهم: (الحركات أنواع: صاعد عال، ومنحدر سافل ومتوسط بينهما)، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى).

**حُجِّيَّتُـــــــــــــــــــهُ**

- أُصول ابن الأنباري: (إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، وبيانُهُ في نقاطٍ

**أ- ولهذا قيل في حده:** (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العـــــــــــرب)

- فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو

**ب- ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛** لثبوتـــــه بالدلالـــــة القاطعـــــة

- وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيدٌ) فإنه يجوز أن يُسنَد هذا الفعل إلى كلّ اسم مسمى تصح منه الكتابة كـ(عمرو، بشر، أزدشير) إلى ما لا يدخل تحت الحصر

- وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريـــــق النقـــــل محـــــالٌ.

- وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر

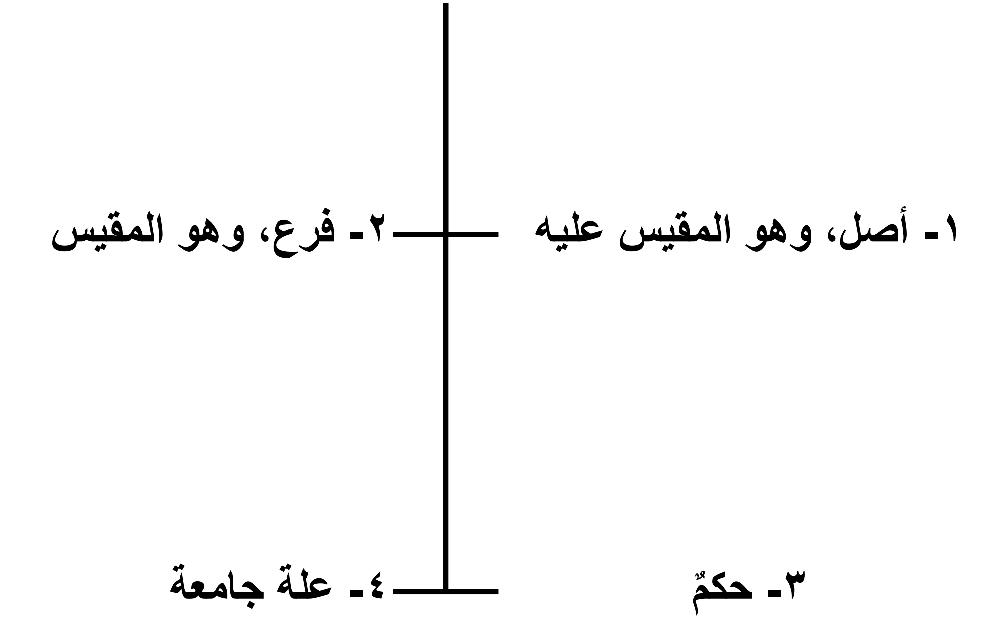
**ج- فلو لم يجُز القياس واقتصر على ما وَرَدَ في النقل من الاستعمال..**لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع

- فوجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل

- ألا ترى أن (القارورة) سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت (الدار) دارا لاستدارتها ولا يسمى كل مستدير دارا).

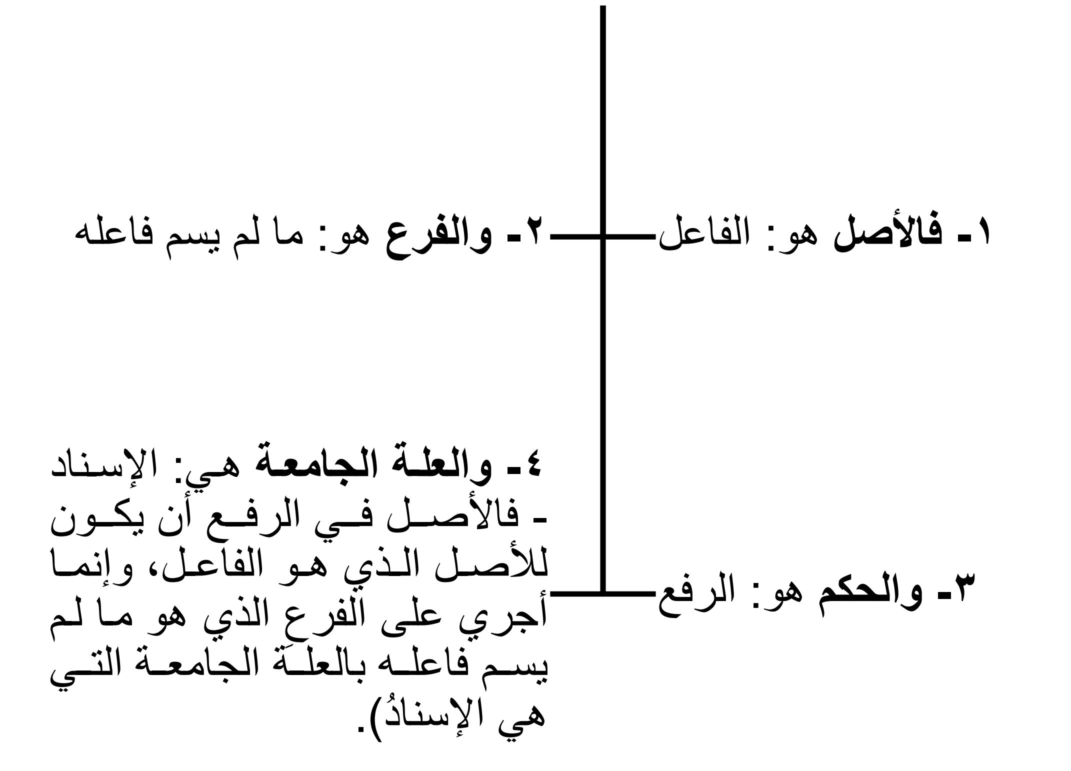
# أركان القياس

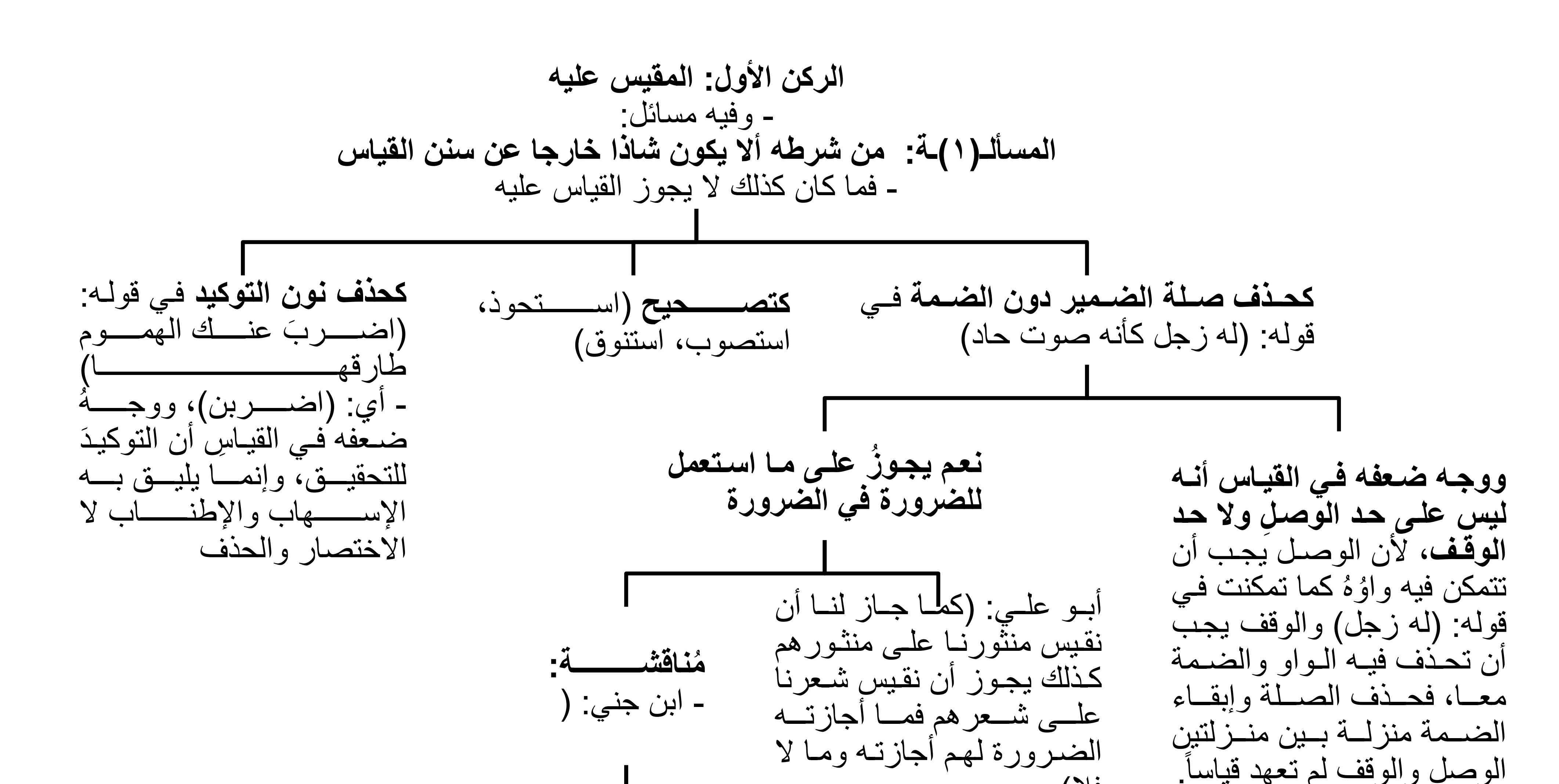
**إجمالُها:**




**تمثيـــــــــــــــــــلٌ للأركـــــــــــــــــــانِ:**

- ابن الأنباري: (كأنْ تُرَكِّبَ قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل).






فإن قيل: هلا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القومُ لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسُّلَ المولدين وإنما كان ارتجالا، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع؟

- قُلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسُّل.
- روي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمى (حوليات زهير).
- وعن ابن أبي حفصة قال: (كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر وأعرضها في أربعة أشهر ثم أخرج بها إلى الناس)
- وحكايهم في ذلك كثيرة، وأيضا فإن من المولدين من يرتجل

**المسألـ(٢)ـة: كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا**

- الخصائص: (

**القاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدة:**

إذا كـــان الشـــيء شـــاذا فـــي الســـماع مطـــردا فـــي القياس..تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله).

**من ذلك:** امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ولا مُنِـعَ أن يُسـتعمل نظيرُهمـا كــ(وَزَنَ، وَعَـدَ) وإن لـم تسمَعْهَما أنتَ).

## المسألـ(٣)ـة: ليس من شرط المقيس عليه الكثرة

**فقد يُقاس على القليل لموافقته للقياس**

**مثالُهُ:** قولهم في النسب إلى (شنوءة) (شنئيّ)
- فلَكَ أن تقول (ركوبة ركبي، حلوبة حلبي، قتوبة قتبي) قياسا عليه
- وذلك أنهم أجروا (فَعُولة) مجرى (فَعِيلة) لمشابهتها إياه من أوجه:

**وهي:**

١- كلٌّ منها ثلاثي.

٢- ثالثه حرف لين.

٣- آخره تاء التأنيث.

٤- (فعول) و(فعيل) يتواردان كـ(أثيم وأثوم، رحيم ورحوم، مشي ومشو، نهي عن الشيء ونهو).

فلما استمرت حالُ (فعيلة) و(فعولة) هذا الاستمرارَ..جرت واوُ (شنوءة) مجرى ياء (حنيفة) فكما قالوا (حنفي) قياسا قالوا (شنئيّ) قياسا.

**(فإن قلت:** إنما جاء هذا في حرف واحد يعني (شنوءة).
**- فالجواب:** أنه جميع ما جاء). أبو الحسن

الخصائص: (وما ألطف هذا الجواب ومعناه أن الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرفُ والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه
- فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا..فلا لوم).

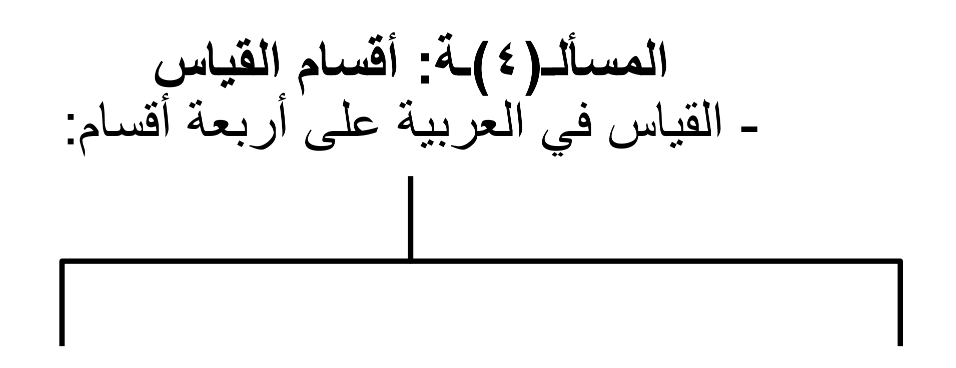
ولما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة لم يجز في نحو (ضرورة: ضرري) ولا يقال في (حرورة: حرري)
- لأنَّ باب فعيلة المضاعف كـ(جليلة) لا يقال فيه (جللي) استثقالا بل هو (جلِيليّ).

**وقد يمتنع القياسُ على الكثير لمخالفته له.**

**مِثالُهُ:** قولهم في (ثقيف، قريش، سليم): (ثقفي، قرشي، سلمي)
- فهو وإنْ كان أكثر من (شنئي) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يُقال: (سَعيد سعَدَيّ) ولا (كَريم كَرَمِي).

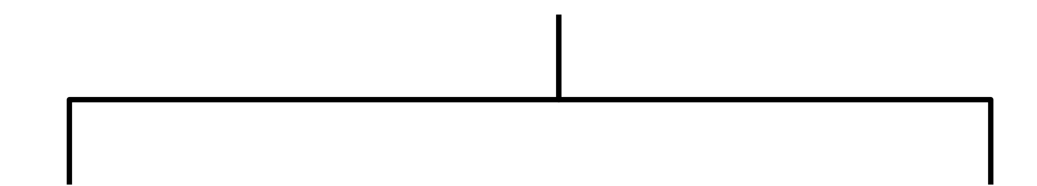
## المسألـ(٤)ـة: أقسام القياس

- القياس في العربية على أربعة أقسام:



**١- حمل فرع على أصل**
(قياس مساوي)
- مِن أمثلته:

**٢- حمل أصل على فرع** (قياس الأولى)
**٣- حمل نظير على نظير** (قياس مساوي)
**٤- حمل ضد على ضد**
- ستأتي

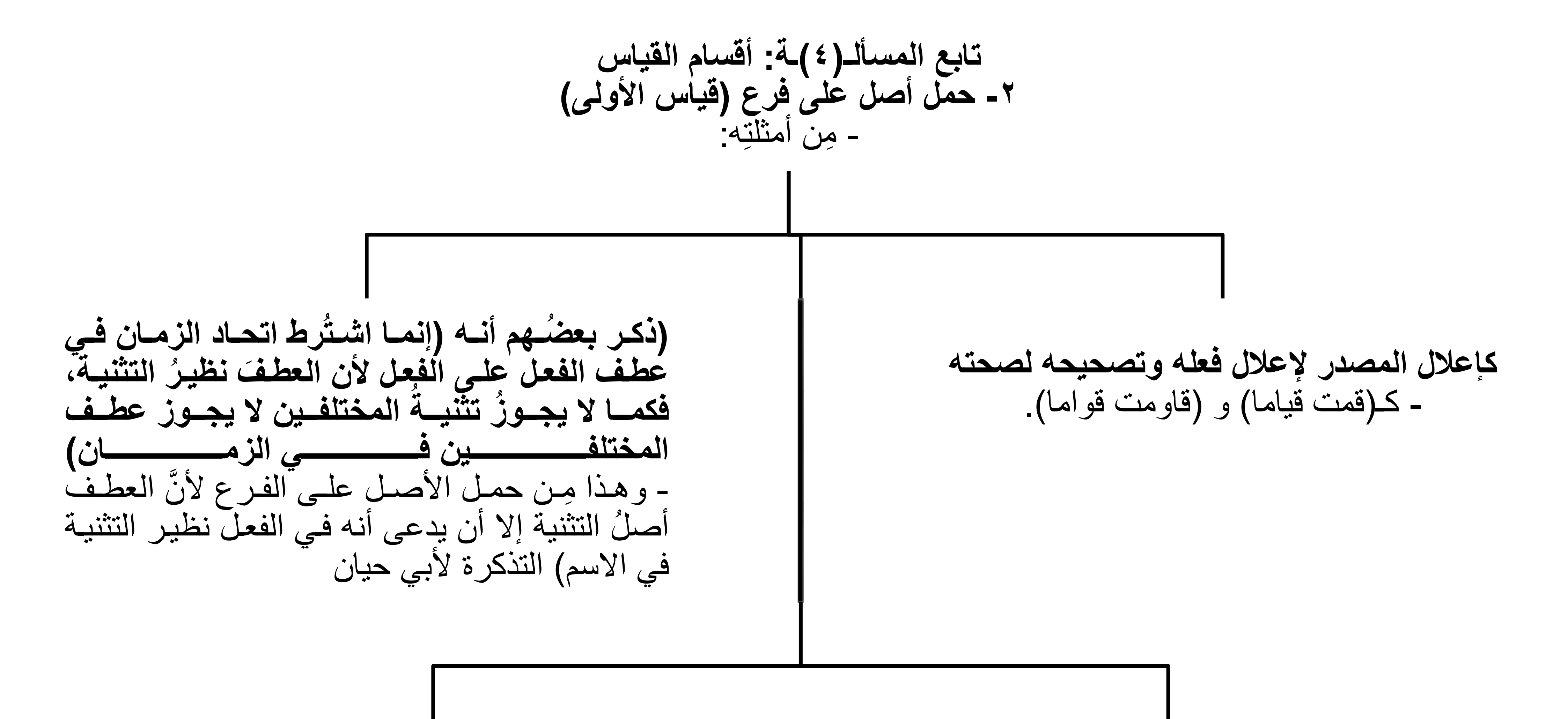


**أ- إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك**
- كقولهم: (قِيَم ودِيَم) في (قيمة دِيمَة).

ب- (زوجة وثورة) في (زوج وثور)



مُصْطفَى دَنْقَش

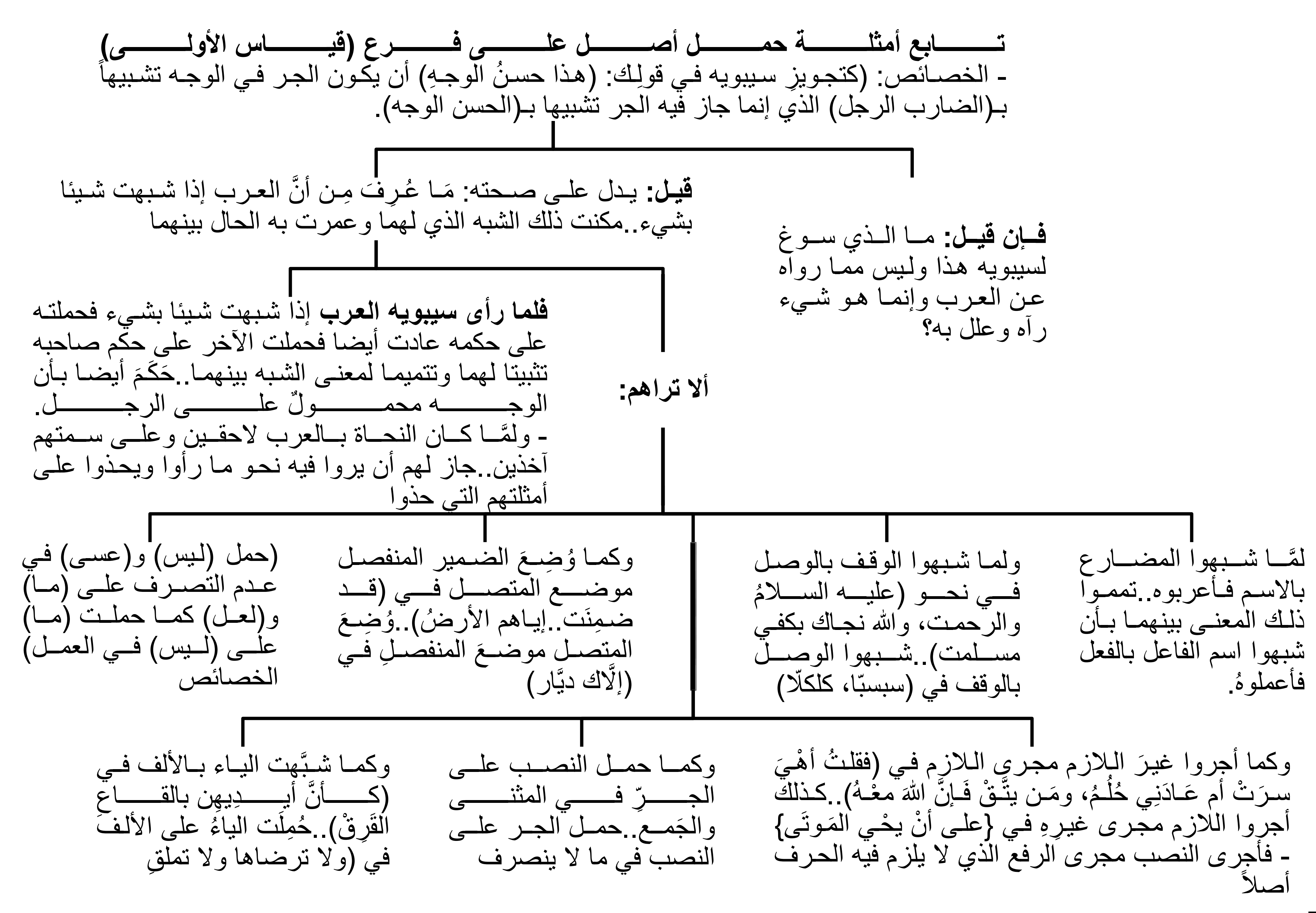



**(حذف الحروف للجزم وهي أصولٌ حملا على حذف الحركات لِلجزمِ وهي زوائد)** الخصائص

**(حمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما)** الخصائص



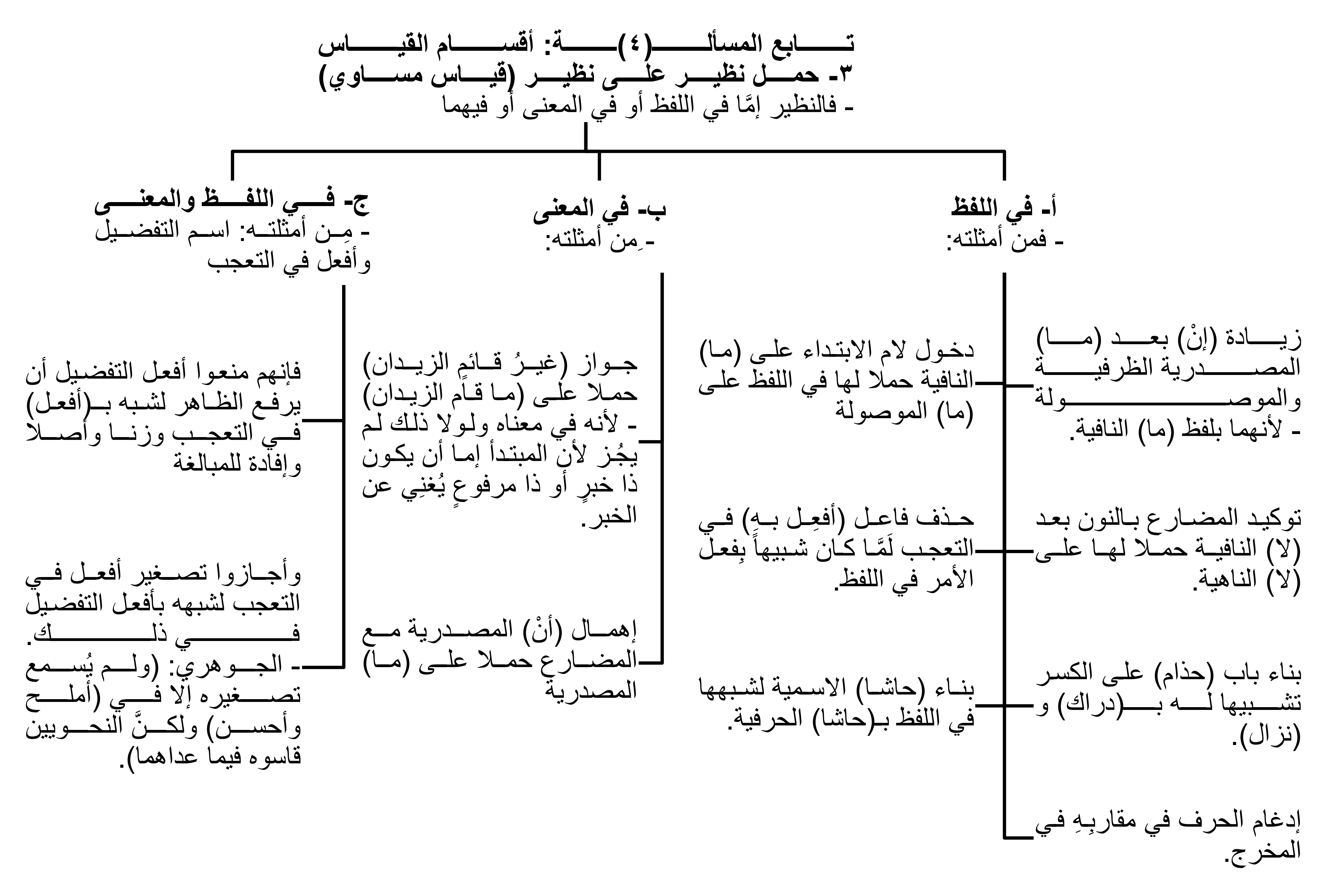
مُصْطفَى دَنْقَش



**تابع أمثلة حمل أصل على فرع (قياس الأولى)**
- الخصائص: (كتجويزِ سيبويه في قولِك: (هذا حسنُ الوجهِ) أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً بـ(الضارب الرجل) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها بـ(الحسن الوجه).
**فإن قيل:** ما الذي سوغ لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب وإنما هو شيء رآه وعلل به؟
**قيل:** يدل على صحته: مَا عُرِفَ مِن أنَّ العرب إذا شبهت شيئا بشيء..مكنت ذلك الشبه الذي لهما وعمرت به الحال بينهما
**ألا تراهم:**
**فلما رأى سيبويه العرب** إذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما..حَكَمَ أيضا بأن الوجه محمولٌ على الرجل.
- ولمَّا كان النحاة بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين..جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا
لمَّا شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه..تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوهُ.
ولما شبهوا الوقف بالوصل في نحو (عليه السلامُ والرحمت، والله نجاك بكفي مسلمت)..شبهوا الوصل بالوقف في (سبسبّا، كلكلّا)
وكما وُضِعَ الضمير المنفصل موضع المتصل في (قد ضمِنَت..إياهم الأرضُ)..وُضِعَ المتصل موضعَ المنفصلِ في (إلَّاك ديَّار)
(حمل (ليس) و(عسى) في عدم التصرف على (ما) و(لعل) كما حملت (ما) على (ليس) في العمل) الخصائص
وكما أجروا غيرَ اللازم مجرى اللازم في (فقلتُ أهْيَ سرَتْ أم عَادَنِي حُلُمُ، ومَن يتَّقْ فَإنَّ اللهَ معْهُ)..كذلك أجروا اللازم مجرى غيرِهِ في {على أنْ يحْيِ المَوتَى}
- فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً
وكما حمل النصب على الجرِّ في المثنى والجَمع..حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف
وكما شبَّهت الياء بالألف في (كأنَّ أيديهِن بالقاعِ القَرِقْ)..حُمِلَت الياءُ على الألفَ في (ولا ترضاها ولا تملقِ




مُصْطفَى دَنْقَش


تابع المسألة (٤): أقسام القياس
٣- حمل نظير على نظير (قياس مساوي)
- فالنظير إمَّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما
أ- في اللفظ
- فمن أمثلته:
زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة - لأنهما بلفظ (ما) النافية.
دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة
توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملا لها على (لا) الناهية.
حذف فاعل (أفعِل بهِ) في التعجب لَمَّا كان شبيهاً بِفعل الأمر في اللفظ.
بناء باب (حذام) على الكسر تشبيها له بـ(دراك) و (نزال).
بناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ بـ(حاشا) الحرفية.
إدغام الحرف في مقاربِهِ في المخرج.
ب- في المعنى
-ِمن أمثلته:
جواز (غيرُ قائمٍ الزيدان) حملا على (ما قامَ الزيدان) - لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجُز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوعٍ يُغنِي عن الخبر.
إهمال (أنْ) المصدرية مع المضارع حملا على (ما) المصدرية
ج- في اللفظ والمعنى
- مِن أمثلته: اسم التفضيل وأفعل في التعجب
فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبه بـ(أفعل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة
وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.
- الجوهري: (ولم يُسمع تصغيره إلا في (أملح وأحسن) ولكنَّ النحويين قاسوه فيما عداهما).

**تابع المسألـ(٤)ـة: أقسام القياس**
**٤- حمل ضد على ضد**

**مِن أمثلته:** النصب بـ(لم) حملا على الجزم بـ(لن).
- فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

**وفي الجزولية:** (قد يُحمَلُ الشيء..

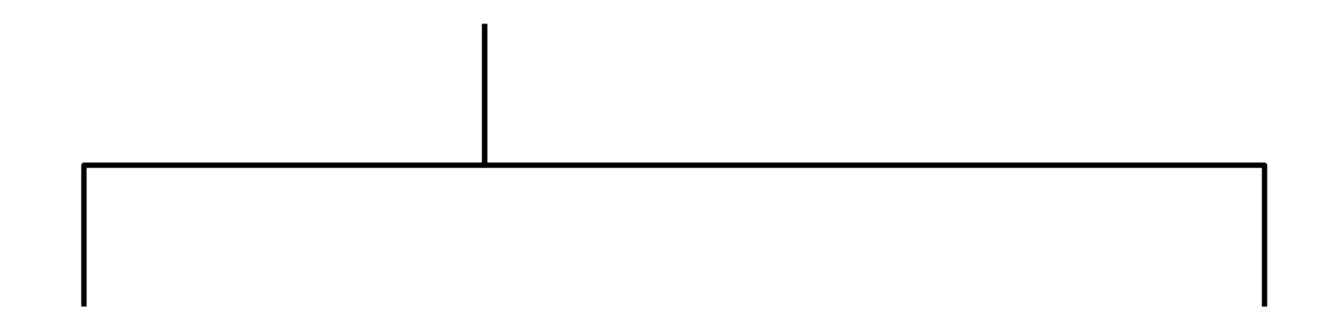
**على مقابله**
- كـ(لم يضربِ الرجل) حمل الجزم على الجر.

**وعلى مقابل مقابلِهِ**
- كـ(اضربِ الرجلَ) حمل الجزم فيه الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب

**وعلى مقابل مُقابِلِ مُقَابلِهِ**
- كـ(اضربِ الرجل) حملَ السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون

## المسألـ(٥)ـة: تعدد الأصول

- اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟

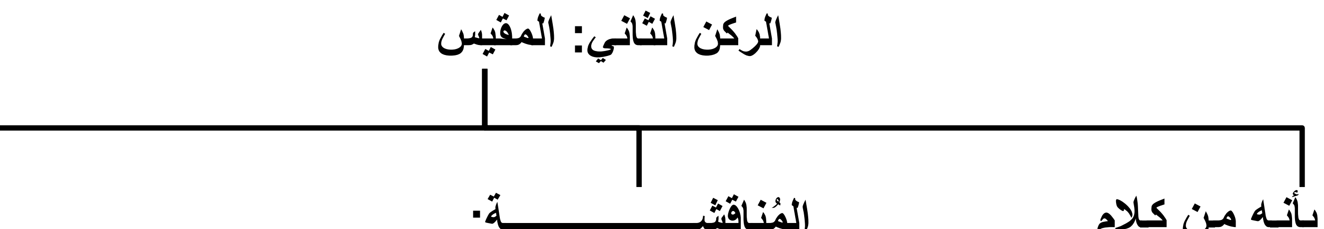


**١- لا**

**٢- الأصح: نعم**

- ومن أمثلة ذلك: (أيْ) في الاستفهام والشرط، فإنَّها أعربت حملا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كلّ).

## الركن الثاني: المقيس



**هل يوصف بأنه من كلام العرب أو لا؟**

**المازني: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**
- ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره فإذا سمعت (قامَ زيدٌ)..أجزتَ (ظَرُفَ بِشرٌ، وكَرُمَ خَالِدٌ)).

**أبو علي: (وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت**
- كقولك: (خرجج، دخلل، ضَربَب) مِن (خَرَج، دَخَل، ضَرَب) على مثال (شَمْلَل، صَعْرَر).

**المُناقشة:**
- ابن جني: (

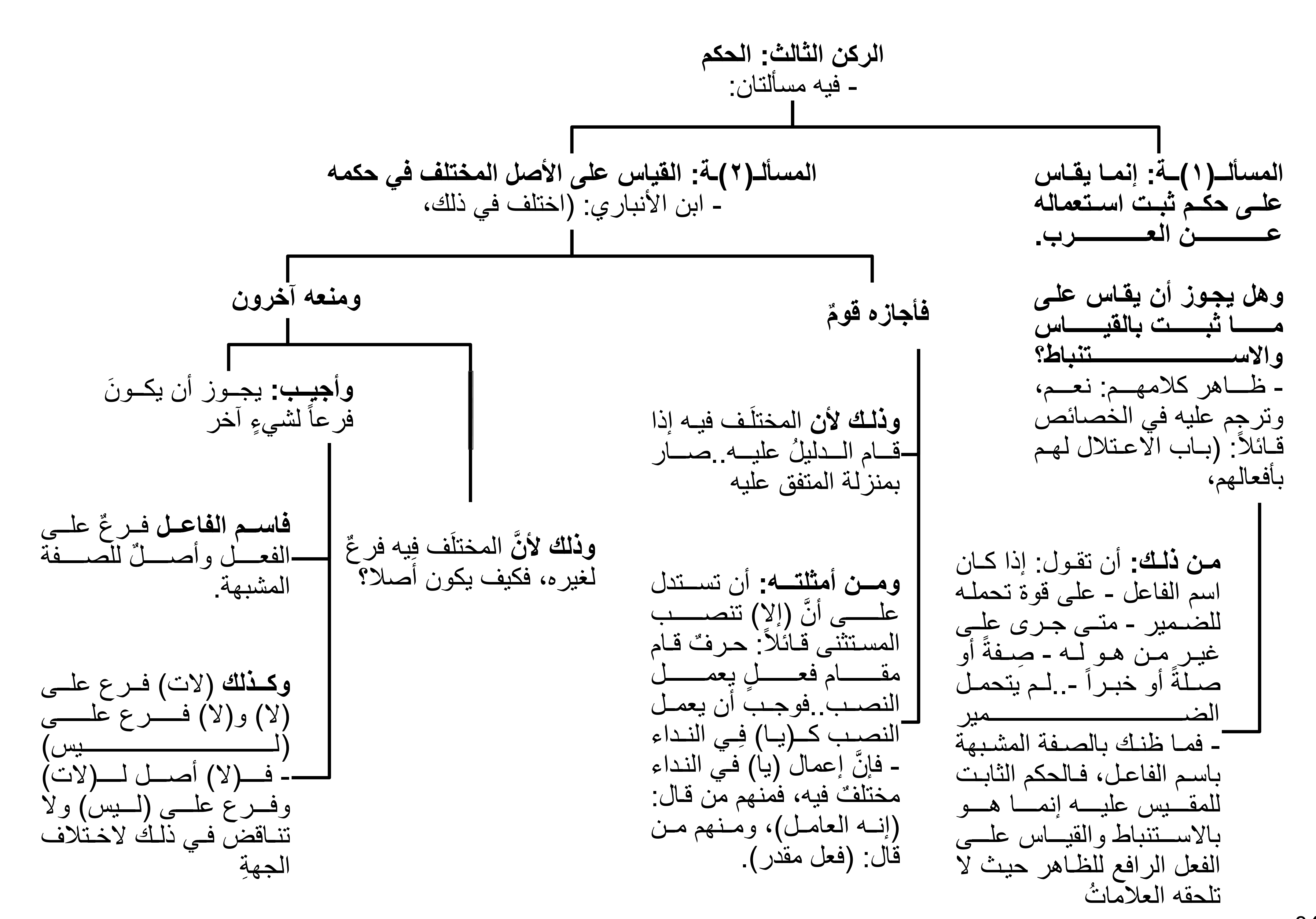
**فإن قيل:** منع الخليلُ لما أُنْشِدَ (تَرافَع العزُّ بِنا فَارفَنْعَعَا) قياسا على قول العجاج (تقاعَسَ العز بنا فاقْعَنْسَسَا)
- فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

**الجواب:** أنه إنما أنكر ذلك لأنه فيما لامه حرفُ حلقٍ، والعرب لم تبن هذا المثالَ مِمَّا لامُه حرفُ حلقٍ خصوصاً، وحرف الحلق فيه متكررٌ وذلك مستنكر عندهم مستثقلٌ

← **فثبت إذن** أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم
- الخصائص: ( ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: أنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما
- وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجلُ اللفظة فيشُك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أَنِسَ بها وزالَ استيحاشُه منها وهذا تثبيت اللغة بالقياس)

**ابن جني: (وكذلك تقول في مثال (صَمَحْمَح)**
- من الضَرب: (ضَرَبْرَب)
- ومِن القَتل (قَتَلْتَل)

وهو من العربية بلا شك وإن لم تنطق العربُ بواحد من هذه الحروف ".



الركن الثالث: الحكم
- فيه مسألتان:
المسألـ(١)ـة: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب.
وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟
- ظاهر كلامهم: نعم، وترجم عليه في الخصائص قائلاً: (باب الاعتلال لهم بأفعالهم،
من ذلك: أن تقول: إذا كان اسم الفاعل - على قوة تحمله للضمير - متى جرى على غير من هو له - صِفةً أو صلةً أو خبراً -..لم يتحمل الضمير
- فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فالحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلاماتُ
المسألـ(٢)ـة: القياس على الأصل المختلف في حكمه
- ابن الأنباري: (اختلف في ذلك،
فأجازه قومٌ
وذلك لأن المختلَف فيه إذا قام الدليلُ عليه..صار بمنزلة المتفق عليه
ومن أمثلته: أن تستدل على أنَّ (إلا) تنصب المستثنى قائلاً: حرفٌ قام مقام فعلٍ يعمل النصب..فوجب أن يعمل النصب كـ(يا) فِي النداء
- فإنَّ إعمال (يا) في النداء مختلفٌ فيه، فمنهم من قال: (إنه العامل)، ومنهم من قال: (فعل مقدر).
ومنعه آخرون
وذلك لأنَّ المختلَف فِيه فرعٌ لغيره، فكيف يكون أصلا؟
وأجيب: يجوز أن يكونَ فرعاً لشيءٍ آخر
فاسم الفاعل فرعٌ على الفعل وأصلٌ للصفة المشبهة.
وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس)
- فـ(لا) أصل لـ(لات) وفرع على (ليس) ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهةِ

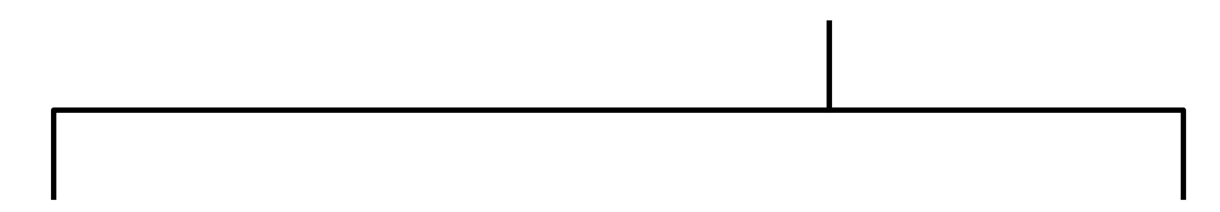
## الركن الرابع: العلة

- فيه مسائلُ:

### المسألـ(١)ـة: قُوَةُ عِلَلِ النحو

**صاحب المستوفي: (إذا استقريتَ أصُولَ هذه الصناعة..علمتَ أنها في غاية الوثاقةِ وإذا تأملت عللها..عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها**

- وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوامِّ من أن علل النحو تكون واهيةً ومتمحلةً واستدلالِهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجودُ تابعا لها..فبمعزل عن الحق



**ذلك لِأن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع ولابد فيها من التوقيف**

- فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوالٍ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وتعالى..تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها

← **فإذا حصلنا عليه..فذلك غاية المطلوب**

## تابع المسألـ(١)ـة: قُوَةُ عِلَلِ النحو

- الخصائص: (علل النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين

**بيانُهُ في نقاطٍ:**

أ- وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ويحتجون فيه بثِقَلِ الحالِ أو خفتِها على النفس
- وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثيرٌ منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإنَّ كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمتُهُ

سيبويه: (وليس شيء مما يضطرون إلا وهم يحاولون به وجها)

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة
- قال بعضهم: (إذا عجز عن تعليل الحكم..قال هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه..قال: هذا مسموع).

ب- ولو كانت اللغة حشوا..لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب بحروف الجزم.

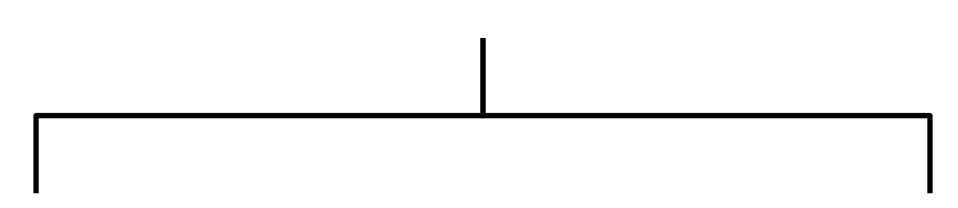
ج- وأيضا فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم

**مُناقشة:**

**فإن قلت:** فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعلة ولا لقصد من المقصود التي تنسبها إليهم، بل لأن آخِرًا منهم حَذا على ما نهج الأولُ، فقام به.
- **فالجواب:** إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه
- وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها.

**فإن قلت:** كيف تدعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟
- **فالجواب:** هذا القدر والخلاف لقلته محتقَرٌ غيرُ محتفل به وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف عليه.
- وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئا منها.
- فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟
- ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجه من القياس يؤخذ به

## المسألـ(٢)ـة: أقسام العلل

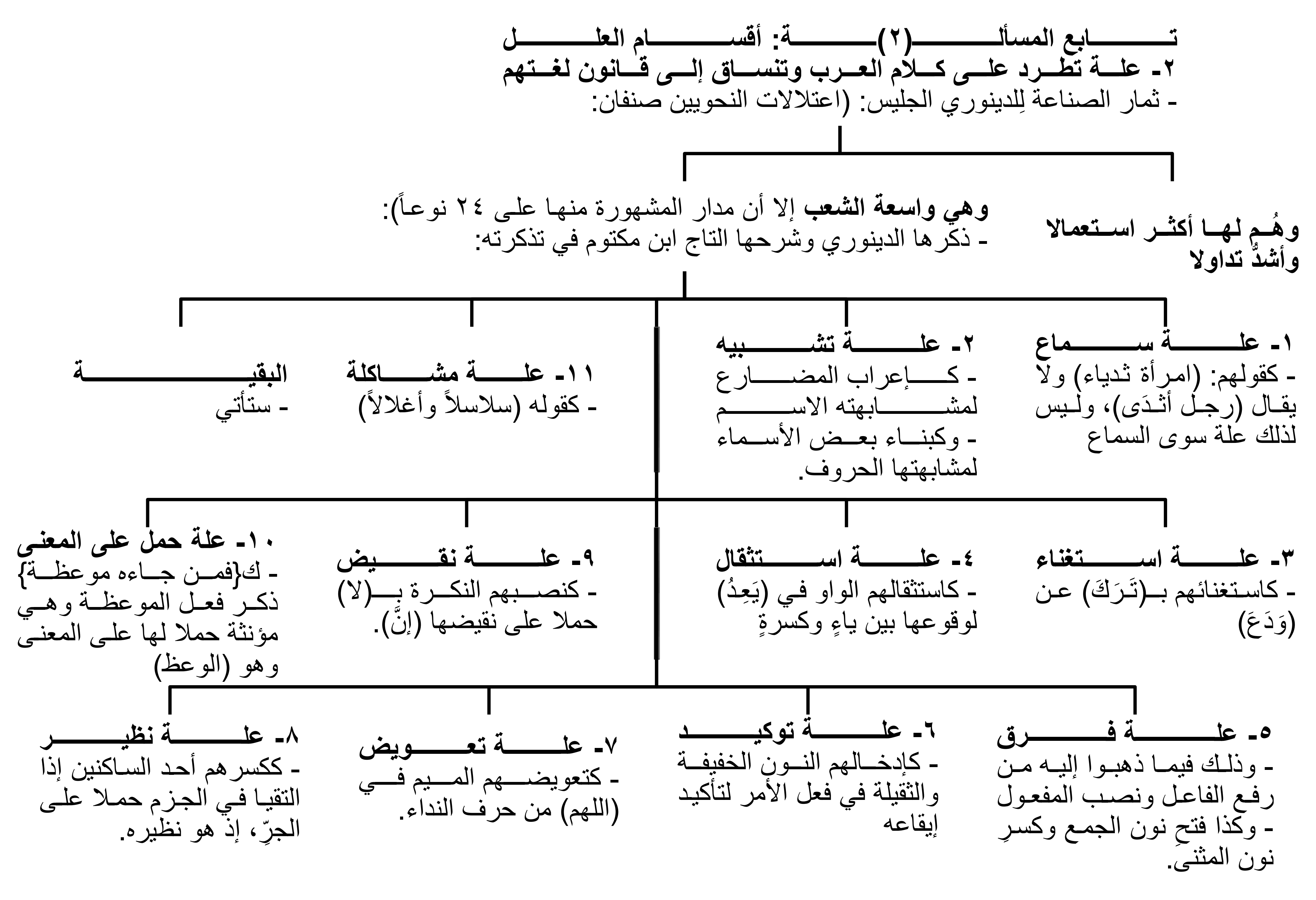


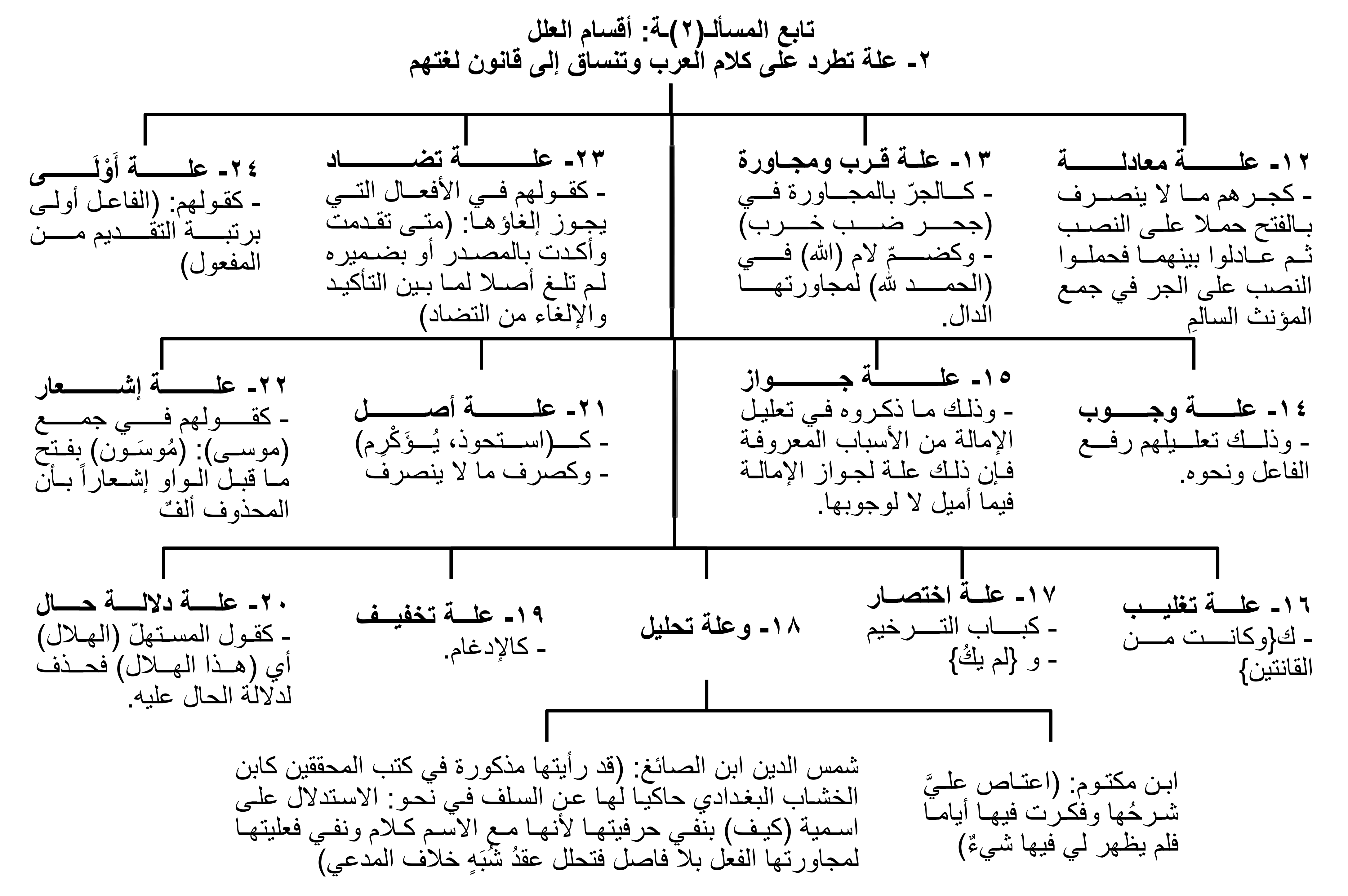
**١- علة تُظهِرُ حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم**

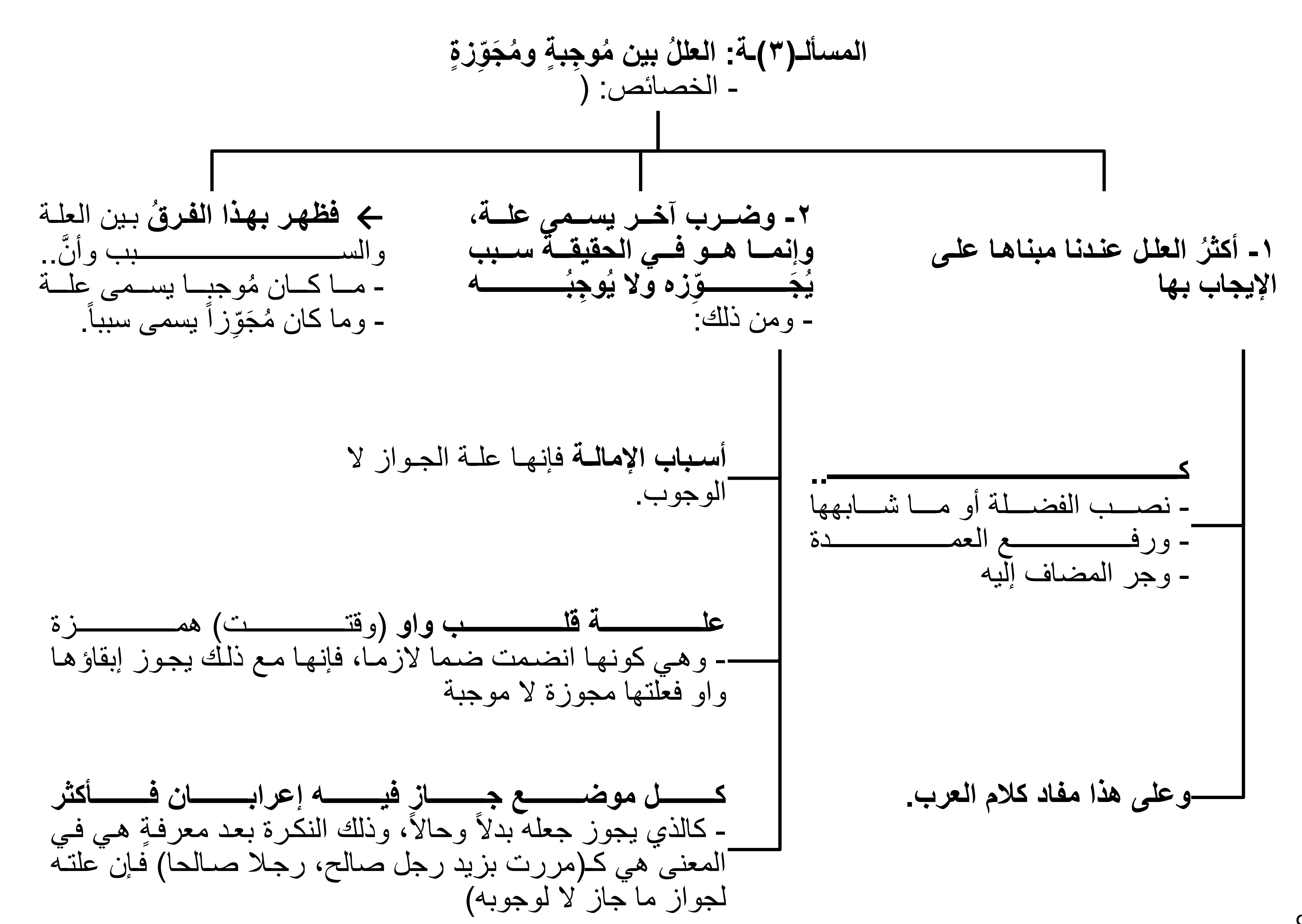
٢- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم
- ستأتي

**(وهذا يُسَمَّى علة العلة**
- مثل أن يقولوا: (لِمَ صار الفاعلُ مرفوعا والمفعولُ منصوبا؟)
- وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يُستخرج منها حكمتُها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها) أصول ابن السراج

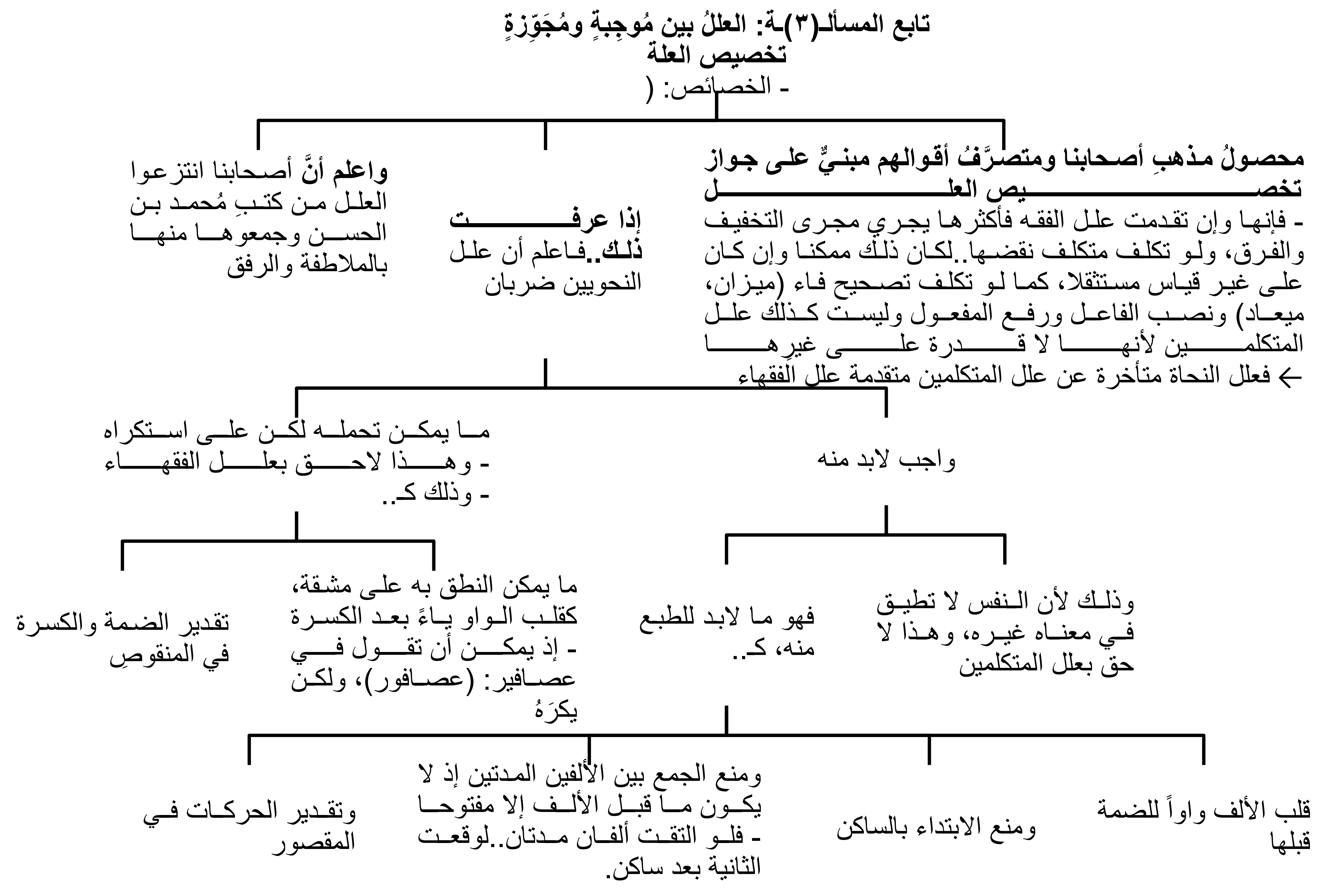
**(هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ**
- فأما في الحقيقة..فإنه شرح وتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل: فلم ارتفع الفاعل؟ قيل: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا (قام زيد): (إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه) فكان مغنيا عن قوله (إنه ارتفع لأنه فاعل) حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل) الخَصَائِص


تابع المسألة (٢): أقسام العلل
٢- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم
- ثمار الصناعة لِلدينوري الجليس: (اعتلالات النحويين صنفان:
وهُم لها أكثر استعمالا وأشدُّ تداولا
وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على ٢٤ نوعاً):
- ذكرها الدينوري وشرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته:
١- علة سماع
- كقولهم: (امرأة ثدياء) ولا يقال (رجل أثدَى)، وليس لذلك علة سوى السماع
٢- علة تشبيه
- كإعراب المضارع لمشابهته الاسم
- وكبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
١١- علة مشاكلة
- كقوله (سلاسلاً وأغلالاً)
البقية
- ستأتي
٣- علة استغناء
- كاستغنائهم بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ)
٤- علة استثقال
- كاستثقالهم الواو في (يَعِدُ) لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ
٩- علة نقيض
- كنصبهم النكرة بـ(لا) حملا على نقيضها (إنَّ).
١٠- علة حمل على المعنى
- ك{فمن جاءه موعظة} ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو (الوعظ)
٥- علة فرق
- وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول
- وكذا فتحِ نون الجمع وكسرِ نون المثنى.
٦- علة توكيد
- كإدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه
٧- علة تعويض
- كتعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.
٨- علة نظير
- ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجرِّ، إذ هو نظيره.


تابع المسألة(٢): أقسام العلل
٢- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم
١٢- علة معادلة
- كجرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالِم
١٣- علة قرب ومجاورة
- كالجرّ بالمجاورة في (جحر ضب خرب)
- وكضمّ لام (الله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال.
٢٣- علة تضاد
- كقولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: (متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلا لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد)
٢٤- علة أَوْلَى
- كقولهم: (الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول)
١٤- علة وجوب
- وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.
١٥- علة جواز
- وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.
٢١- علة أصل
- كـ(استحوذ، يُؤَكْرِم)
- وكصرف ما لا ينصرف
٢٢- علة إشعار
- كقولهم في جمع (موسى): (مُوسَون) بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألفٌ
١٦- علة تغليب
- كـ{وكانت من القانتين}
١٧- علة اختصار
- كباب الترخيم
- و {لم يكُ}
١٨- وعلة تحليل
١٩- علة تخفيف
- كالإدغام.
٢٠- علة دلالة حال
- كقول المستهلّ (الهلال) أي (هذا الهلال) فحذف لدلالة الحال عليه.
ابن مكتوم: (اعتاص عليَّ شرحُها وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيها شيءٌ)
شمس الدين ابن الصائغ: (قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في نحو: الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقدُ شُبَهٍ خلاف المدعي)


المسألـ(٣)ـة: العللُ بين مُوجِبةٍ ومُجَوِّزةٍ
- الخصائص: (
١- أكثرُ العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها
كـ..
- نصب الفضلة أو ما شابهها
- ورفع العمدة
- وجر المضاف إليه
وعلى هذا مفاد كلام العرب.
٢- وضرب آخر يسمي علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزه ولا يُوجِبُه
- ومن ذلك:
أسباب الإمالة فإنها علة الجواز لا الوجوب.
علة قلب واو (وقتت) همزة
- وهي كونها انضمت ضما لازما، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واو فعلتها مجوزة لا موجبة
كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر
- كالذي يجوز جعله بدلاً وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفةٍ هي في المعنى هي كـ(مررت بزيد رجل صالح، رجلا صالحا) فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه)
← فظهر بهذا الفرقُ بين العلة والسبب وأنَّ..
- ما كان مُوجبا يسمى علة
- وما كان مُجَوِّزاً يسمى سبباً.


مُصْطفَى دَنْقَش


تابع المسألـ(٣)ـة: العللُ بين مُوجِبةٍ ومُجَوِّزةٍ
تخصيص العلة
- الخصائص: (
محصولُ مذهبِ أصحابنا ومتصرَّفُ أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل
- فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها..لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس مستثقلا، كما لو تكلف تصحيح فاء (ميزان، ميعاد) ونصب الفاعل ورفع المفعول وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها
← فعلل النحاة متأخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل الفقهاء
إذا عرفت ذلك..فاعلم أن علل النحويين ضربان
واعلم أنَّ أصحابنا انتزعوا العلل من كتبِ مُحمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة والرفق
واجب لابد منه
ما يمكن تحمله لكن على استكراه
- وهذا لاحق بعلل الفقهاء
- وذلك كـ..
وذلك لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لا حق بعلل المتكلمين
فهو ما لابد للطبع منه، كـ..
ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياءً بعد الكسرة
- إذ يمكن أن تقول في عصافير: (عصافور)، ولكن يكرَهُ
تقدير الضمة والكسرة في المنقوصِ
قلب الألف واواً للضمة قبلها
ومنع الابتداء بالساكن
ومنع الجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا
- فلو التقت ألفان مدتان..لوقعت الثانية بعد ساكن.
وتقدير الحركات في المقصور

## المسألة (٤): إثبات الحكم في محل النص

- ابن الأنباري: (اختلفوا في إثبات الحكم في محل النصِّ: بماذا ثبت بالنص أم بالعلة؟

**الأكثرون: بالعلة لا بالنص**

- لأنه لو كان ثابتا بالنصّ لا بالعلةِ..لأدى إلى إبطال الإلحاق وسدِّ باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة

**فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبسا من غير أصل وذلك محال**

- ألا ترى أنا لو قلنا: إن الرفع والنصب في نحو (ضرب زيد عمرا) بالنص لا بالعلة..لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز.

**بعضُهم: في محل النص بالنص وفيما عداه بالعلة**

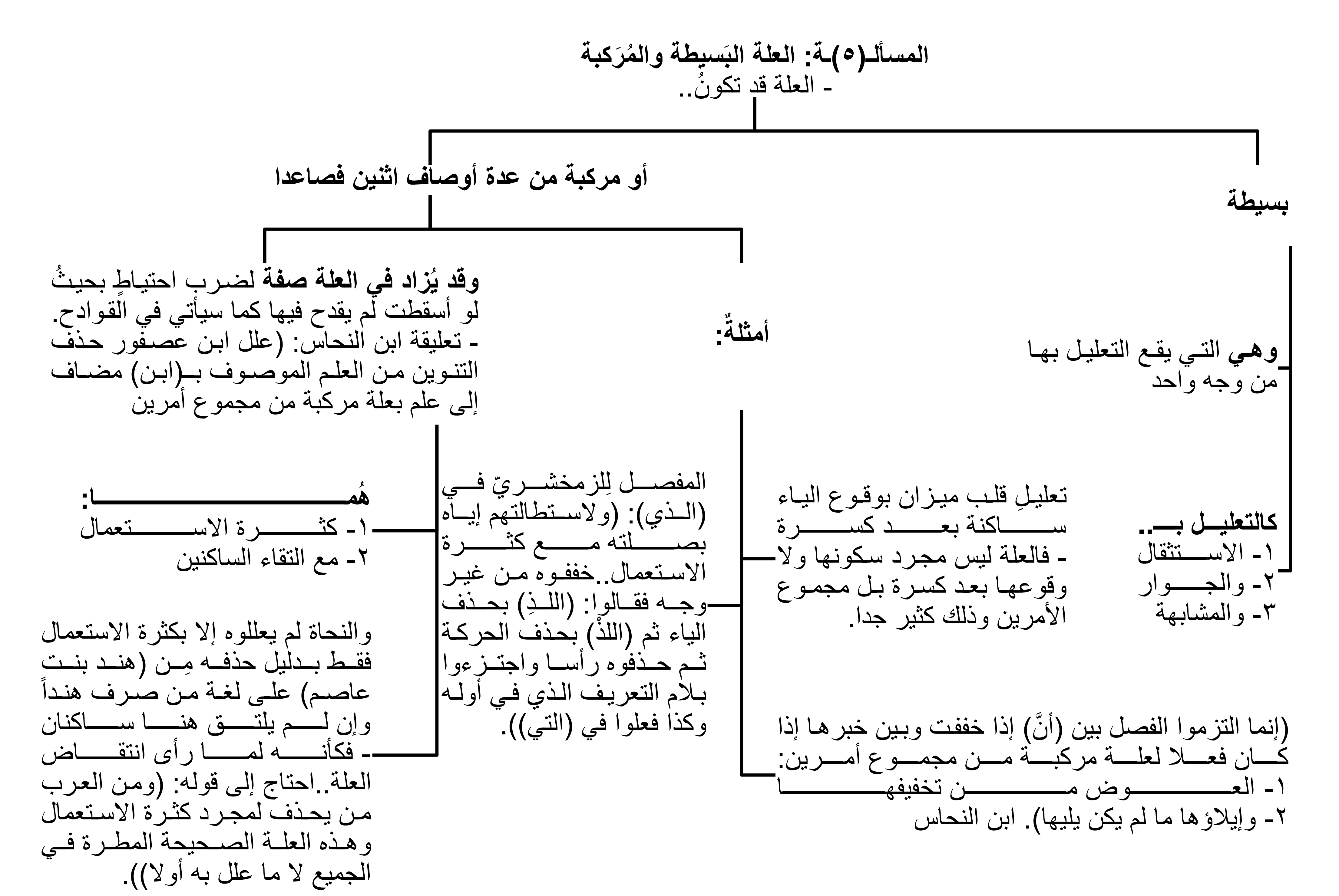
- وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية.

**واستدل لذلك** بأن النص مقطوعٌ به والعلةَ مظنونةٌ، وإحالةُ الحكم على المقطوع له أولى من إحالته على المظنون.

- لا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حال واحدة محال.

<u>**وأجيب عن هذا الاستدلال:**</u> **بأن** الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم

- فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة).


المسألـ(٥)ـة: العلة البَسيطة والمُرَكبة
- العلة قد تكونُ..
بسيطة
وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد
كالتعليل بـ..
١- الاستثقال
٢- والجوار
٣- والمشابهة
أو مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدا
أمثلةٌ:
تعليلِ قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة
- فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدا.
(إنما التزموا الفصل بين (أنَّ) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلا لعلة مركبة من مجموع أمرين:
١- العوض من تخفيفها
٢- وإيلاؤها ما لم يكن يليها). ابن النحاس
المفصل لِلزمخشريّ في (الذي): (ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال..خففوه من غير وجه فقالوا: (اللذِ) بحذف الياء ثم (اللذْ) بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزءوا بلام التعريف الذي في أوله وكذا فعلوا في (التي)).
وقد يُزاد في العلة صفة لضرب احتياطٍ بحيثُ لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.
- تعليقة ابن النحاس: (علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين
هُما:
١- كثرة الاستعمال
٢- مع التقاء الساكنين
والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه مِن (هند بنت عاصم) على لغة من صرف هنداً وإن لم يلتق هنا ساكنان
- فكأنه لما رأى انتقاض العلة..احتاج إلى قوله: (ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطرة في الجميع لا ما علل به أولا)).

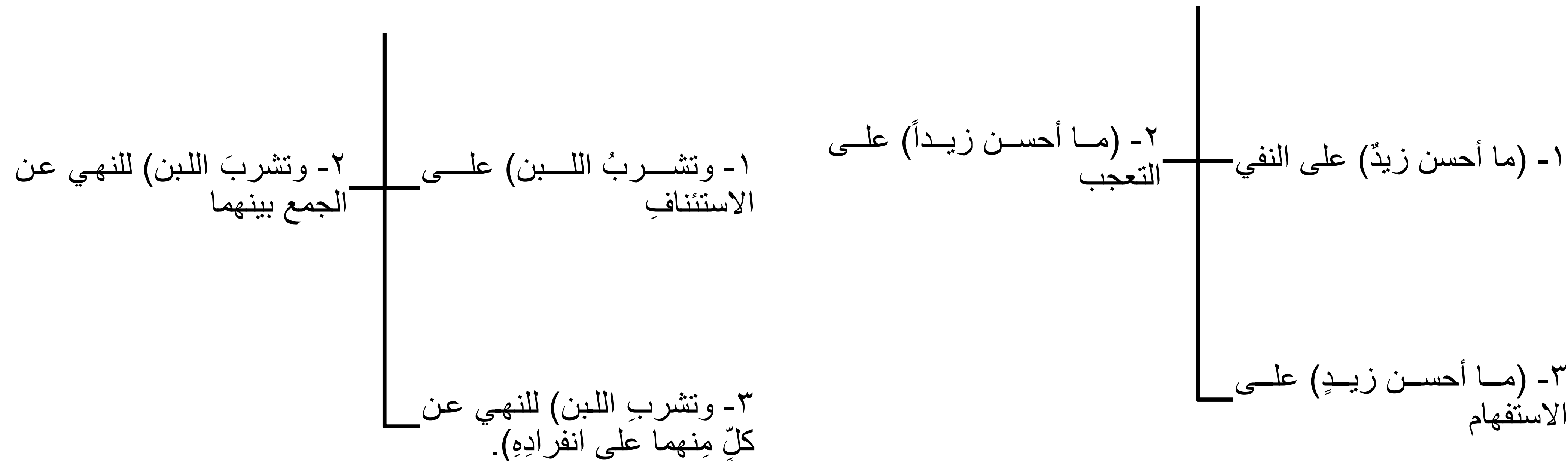
**المسألـــة(٦): العلـة موجبـة للحكـم فـي المقـيس عليـه**

- من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقِيس عليه

**ومِن ثَمَّ خَطَّأ ابن مالك البصريين** في قولهم: (علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه) قائلاً: (هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب

**فتقول:**

**فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع**، فتقول: (لا تأكل السمكَ..



**المسألـ(٧)ـة: التعليل بالعلة القاصرة**

- ابن الأنباري: (اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة

**فجوزها قوم**

**فلم يشترطوا التعدية في صحتها**

- وذلك كالعلة في قولهم: (ما جاءت حاجتَك؟، عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسَا)

- فـ(جاءت) و(عسى) أجريا مجرى (صار) فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز أن يجريا مجرى (صار) في غير هذين الموضعين

فلا يقال: (ما جاءت حالتَك) أي صارت، ولا (جاء زيد قائما) أي (صار زيد قائما)

ولا يقال: (عسى الغوير أنعما) ولا (عسى زيد قائما) بإجراء (عسى) مجرى (صار)

**واستدل على صحتها** بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل

- فإن لم يكن ذلك علما للصحة..فلا أقل من أن يكون علما للفساد.

**وأبطلَها قومٌ**

**لأن العلة إنما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها**

- وإذا لم تكن متعديةً..فلا فائدة لها لأنها لا فرع لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها

**- وأجيب:** بأنَّا..

**لا نُسَلِّمُ أنها إنما تراد للتعدية**

- فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها.

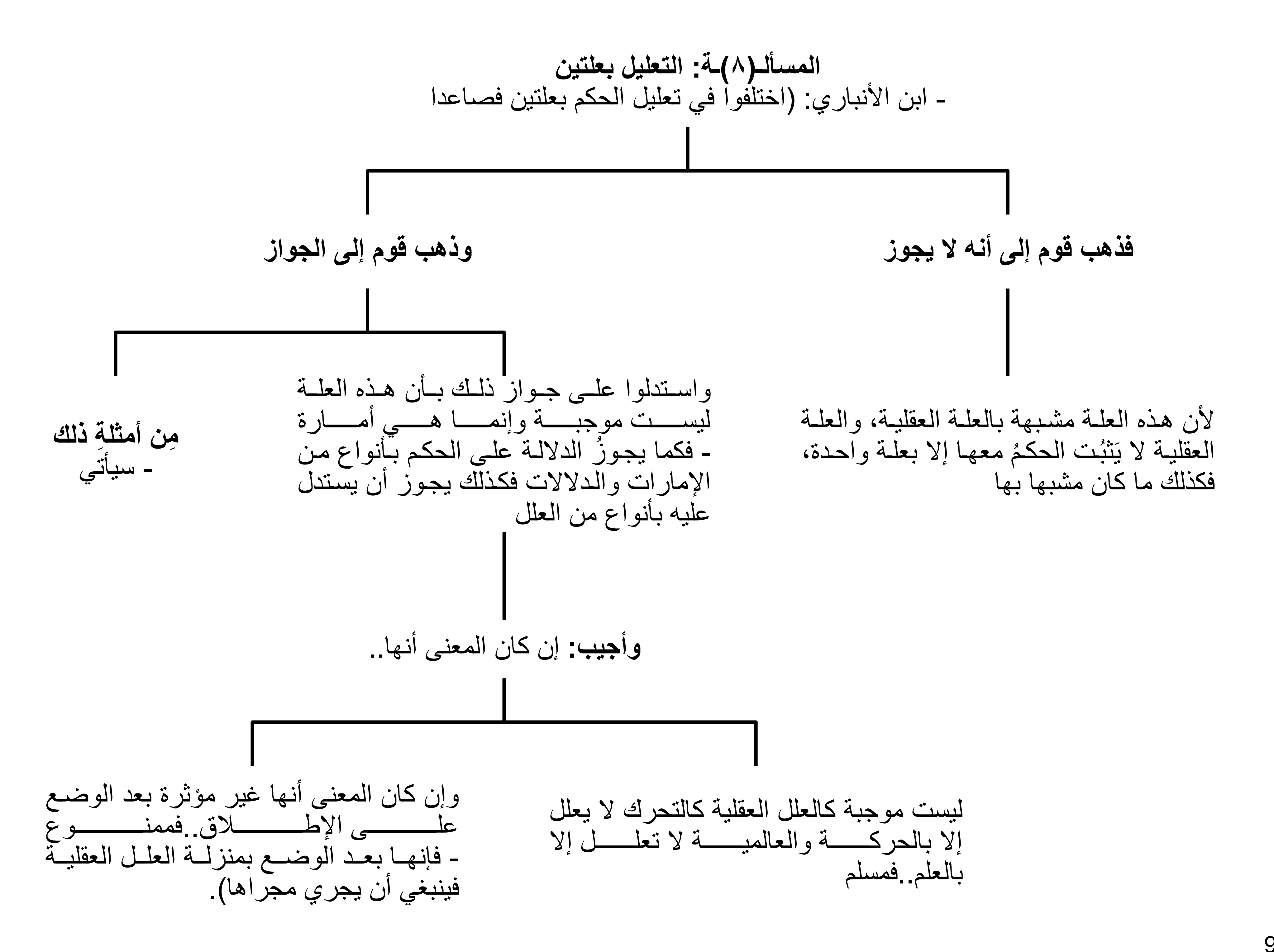
**ولا نسلم عدم فائدتها**

- فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه

- وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة)

**ومنهم ابن مالكٍ**، فمنع العلة القاصرة

- شرح التسهيل لابن مالك: (عللُوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم: (لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة) وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كـ(انطلق، انكسر) والكثير لا يتوالى فيه ذلك والسكون عامٌّ في الجميع).


المسألـ(٨)ـة: التعليل بعلتين
- ابن الأنباري: (اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدا
فذهب قوم إلى أنه لا يجوز
لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يَثْبُت الحكمُ معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها
وذهب قوم إلى الجواز
واستدلوا على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة
- فكما يجوزُ الدلالة على الحكم بأنواع من الإمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل
مِن أمثلةِ ذلك
- سيأتي
وأجيب: إن كان المعنى أنها..
ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة والعالمية لا تعلل إلا بالعلم..فمسلم
وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق..فممنوع
- فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن يجري مجراها).

## تابع المسألـ(٨)ـة: التعليل بعلتين

- أمثلة تعليل الحكم بعلتين فصاعدا

ابن الأنباري: (كأنْ يدل على كون الفاعل ينزّل منزلةَ الجزء من الفعل بثمانِ عللٍ

١- كونه يسكن لام الفعل في نحو ضربت

٢- يَمتنع العطف عليه إذا كان ضميرا متصلا

٣- وقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة

٤- اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا

٥- قولهم في النسب إلى (كنتُ): (كُنتِيّ)

٦- قولهم (حبذا) بالتركيب

٧- قولهم (لا أحبذه) أي لا أقول له حبذا

٨- قولهم في (فحصت): (فحصط) بالإبدال طاء لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال يكون في كلمة لا كلمتين) اهـ

**ومن ذلك:**

- الخصائص: (

(هؤلاء مُسْلِمِيَّ)

- فالأصلُ (مُسلِمُويَ) فقلبت الواو ياءً لأمرين كلّ منهما موجب للقلب:

١- اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون

٢- ياء المتكلم أبدا يُكسر الحرف الذي قبلها

← فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليمكن كسر ما تليه)"

سِي في (لا سِيَّما)

- أصلُه (سِوْيٌ)، فقلبتَ الواو ياءً..

١- إن شئت لأنها ساكنة غير مدغومة بعد كسرة

٢- وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء.

← فهاتان علتان إحدهما كعلة قلبِ (ميزان)، والأخرى كعلة (طيّ) مصدري (طويتُ) وكل منهما مؤثرةٌ

قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول

- فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره، فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر

- فإن تساويا في القوة..لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين)

**المسألـ(٩)ـة: تعليل حكمين بعلة واحدة**

- الخصائص: (يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة، سواءٌ..

**لم يتضادا**

**أم تضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــادَّا**

- فسببُ الحكم قد يكون سبباً لِضدِّه على وجه، وهذا باب ظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيحٌ واقع

**كقولهم:** (مررت بزيد) فإنه

**يستدل بـه علـى أن الجارّ معدود من جملـــــــــــة الفعـــــــــل**

- ووجهُ الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو (أمررتُ زيدا)، فكما أن همزة (أفعل) موضوعة فيه كائنة من جملته..فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعد من جملته لمعاقبته ما هو من جملته

**ويستدل بـه علـى ضد ذلك، وهـو أن الجـارّ جـارٍ مجـرى بعـض مـا جـرَّهُ**

- بـدليل أنـه لا يفصـل بينهمـا، فهـذان تقديران مختلفان مقبولان في القيـاس متلقيان بالبشر والإيناس "

**قولهم:** (القَوَد) و(الحَوَكة) فإن القاعدة فـي مثلـه الإعـلال بقلـب الـواو ألفـا لتحركهـــا وانفتـــاح مـــا قبلهـــا

- لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأنَّ (فَعَلاً) (فَعَالٌ)، فكما صح نحوُ (جَوَاب، هُيَام)..صح باب القود والغيب ونحوه ← فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح

**المسألـ(١٠)ـة: دور العلة**

- الخصائص: (هو نوع ظريف،

**ذهـــــــــــــــــــــب المبـــــــــــــــــــــرد..**

١- في وجوب إسكان لام نحو (ضربْتُ) إلـى أنـه لحركة مــا بعــده مــن الضــمير لــئلا يتــوالى أربــع حركــات.

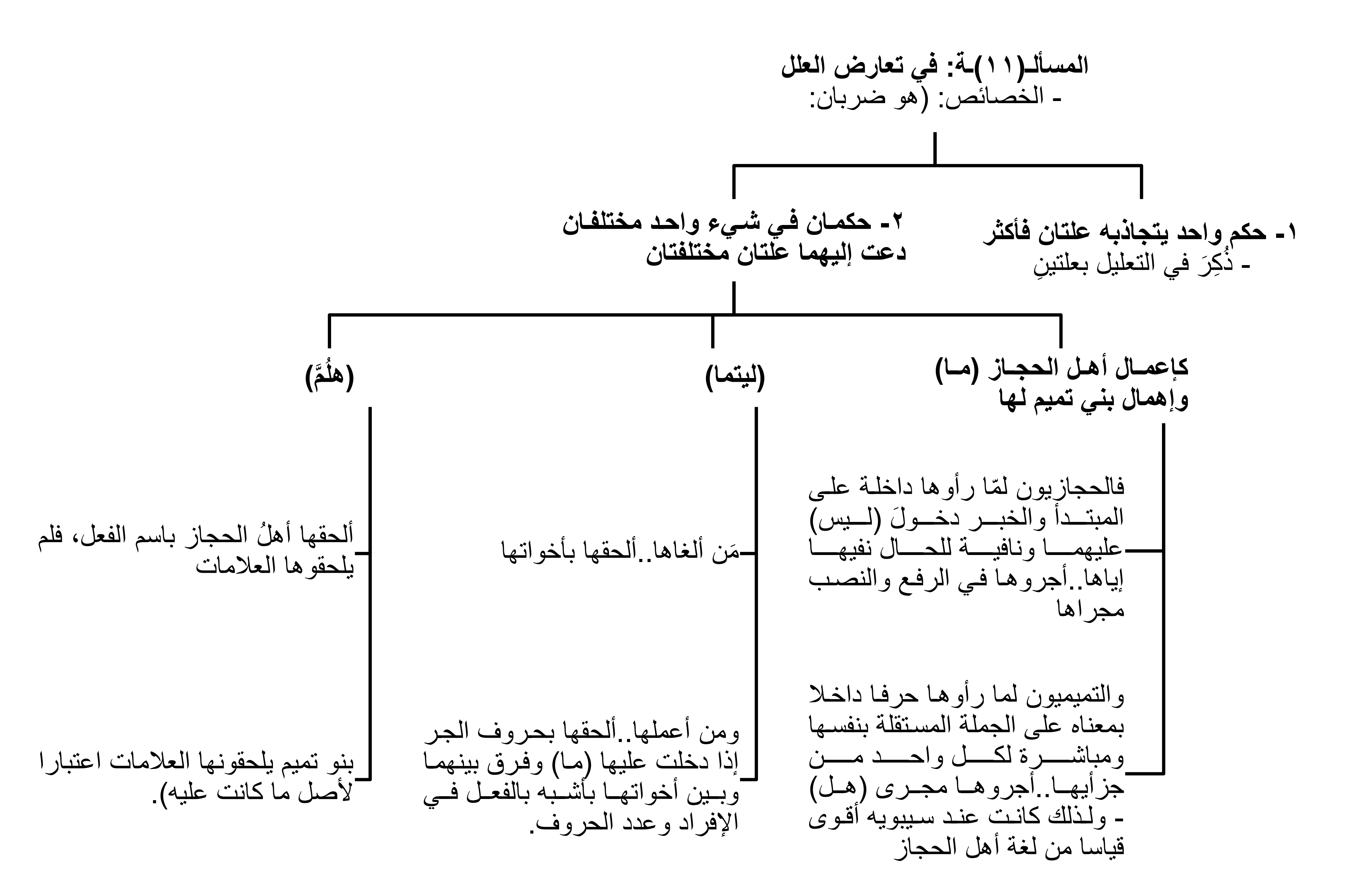
٢- وفي حركة الضمير من ذلك إلى أنها لسكون ما قبلـه ← فاعتل لهذا بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا.

**وأجـازه سـيبويهِ فـي جـرّ الوجـهِ مِـن (الحسَـن الوَجْـهِ)**

- إلا أن مسألة سيبويه أقوى من مِسألة المبرد لأن الشـيءَ لا يكـون علـة علـى نفسـه وإذا لـم يكـن كـذلك كـان مِـن أنْ يَكُون علةَ علتِهِ أبعدَ).



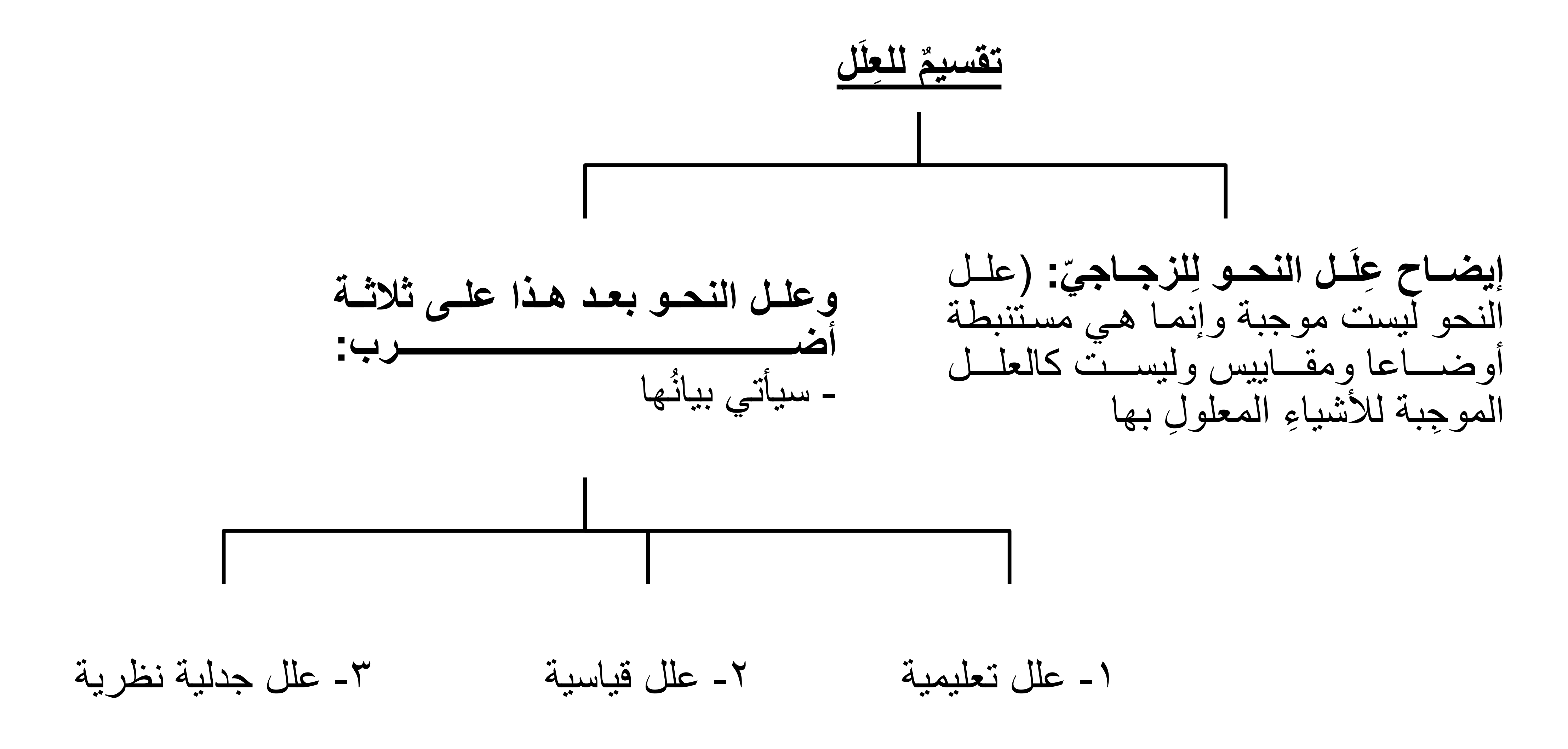
مُصْطفَى دَنْقَش


المسألـ(١١)ـة: في تعارض العلل
- الخصائص: (هو ضربان:
١- حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر
- ذُكِرَ في التعليل بعلتينِ
٢- حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان
كإعمال أهل الحجاز (ما) وإهمال بني تميم لها
فالحجازيون لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ (ليس) عليهما ونافية للحال نفيها إياها..أجروها في الرفع والنصب مجراها
والتميميون لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها..أجروها مجرى (هل)
- ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياسا من لغة أهل الحجاز
(ليتما)
مَن ألغاها..ألحقها بأخواتها
ومن أعملها..ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما) وفرق بينهما وبين أخواتها بأشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف.
(هلُمَّ)
ألحقها أهلُ الحجاز باسم الفعل، فلم يلحقوها العلامات
بنو تميم يلحقونها العلامات اعتبارا لأصل ما كانت عليه).

**المسألـ(١٢)ـة: التعليل بالأمور العدمية**

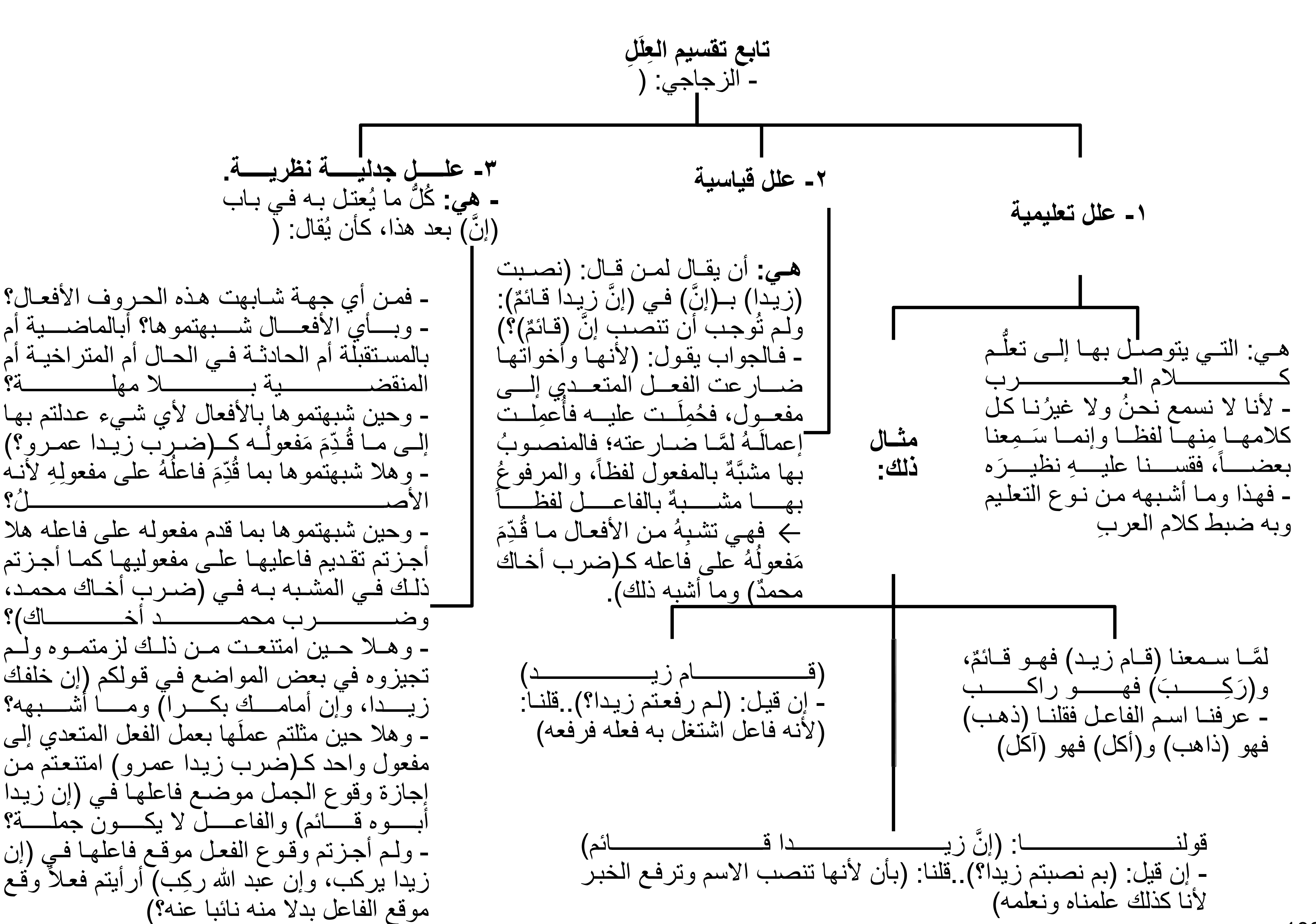
- يجوز التعليلُ بالأمور العدمية

كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغناءه عن الإعراب باختلاف صيغة لحصول الامتياز بذلك.


تقسيمٌ للعِلَل
إيضاح عِلَل النحو لِلزجاجيّ: (علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجِبة للأشياءِ المعلولِ بها
وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:
- سيأتي بيانُها
١- علل تعليمية
٢- علل قياسية
٣- علل جدلية نظرية



مُصْطفَى دَنْقَش



تابع تقسيم العِلَلِ
- الزجاجي: (
١- علل تعليمية
هي: التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب
- لأنا لا نسمع نحنُ ولا غيرُنا كل كلامها مِنها لفظا وإنما سَمِعنا بعضاً، فقسنا عليه نظيرَه
- فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العربِ
مثال ذلك:
لمَّا سمعنا (قام زيد) فهو قائمٌ، و(رَكِبَ) فهو راكب
- عرفنا اسم الفاعل فقلنا (ذهب) فهو (ذاهب) و(أكل) فهو (آكل)
(قام زيد)
- إن قيل: (لم رفعتم زيدا؟)..قلنا: (لأنه فاعل اشتغل به فعله فرفعه)
قولنا: (إنَّ زيدا قائم)
- إن قيل: (بم نصبتم زيدا؟)..قلنا: (بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه)
٢- علل قياسية
هي: أن يقال لمن قال: (نصبت (زيدا) بـ(إنَّ) في (إنَّ زيدا قائمٌ): ولم تُوجب أن تنصب إنَّ (قائمٌ)؟)
- فالجواب يقول: (لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه فأُعمِلَت إعمالَهُ لمَّا ضارعته؛ فالمنصوبُ بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوعُ بها مشبهٌ بالفاعل لفظاً
← فهي تشبِهُ من الأفعال ما قُدِّمَ مَفعولُهُ على فاعله كـ(ضرب أخاك محمدٌ) وما أشبه ذلك).
٣- علل جدلية نظرية.
- هي: كُلُّ ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، كأن يُقال: (
- فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟
- وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟
- وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مَفعولُه كـ(ضرب زيدا عمرو؟)
- وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُهُ على مفعولِهِ لأنه الأصلُ؟
- وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في (ضرب أخاك محمد، وضرب محمد أخاك)؟
- وهلا حين امتنعت من ذلك لزمتموه ولم تجيزوه في بعض المواضع في قولكم (إن خلفك زيدا، وإن أمامك بكرا) وما أشبهه؟
- وهلا حين مثلتم عملَها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد كـ(ضرب زيدا عمرو) امتنعتم من اجازة وقوع الجمل موضع فاعلها في (إن زيدا أبوه قائم) والفاعل لا يكون جملة؟
- ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في (إن زيدا يركب، وإن عبد الله ركِب) أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟)

**كيفية التعليل**

- وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: (عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟)..فكان جوابُهُ في نقاطٍ:

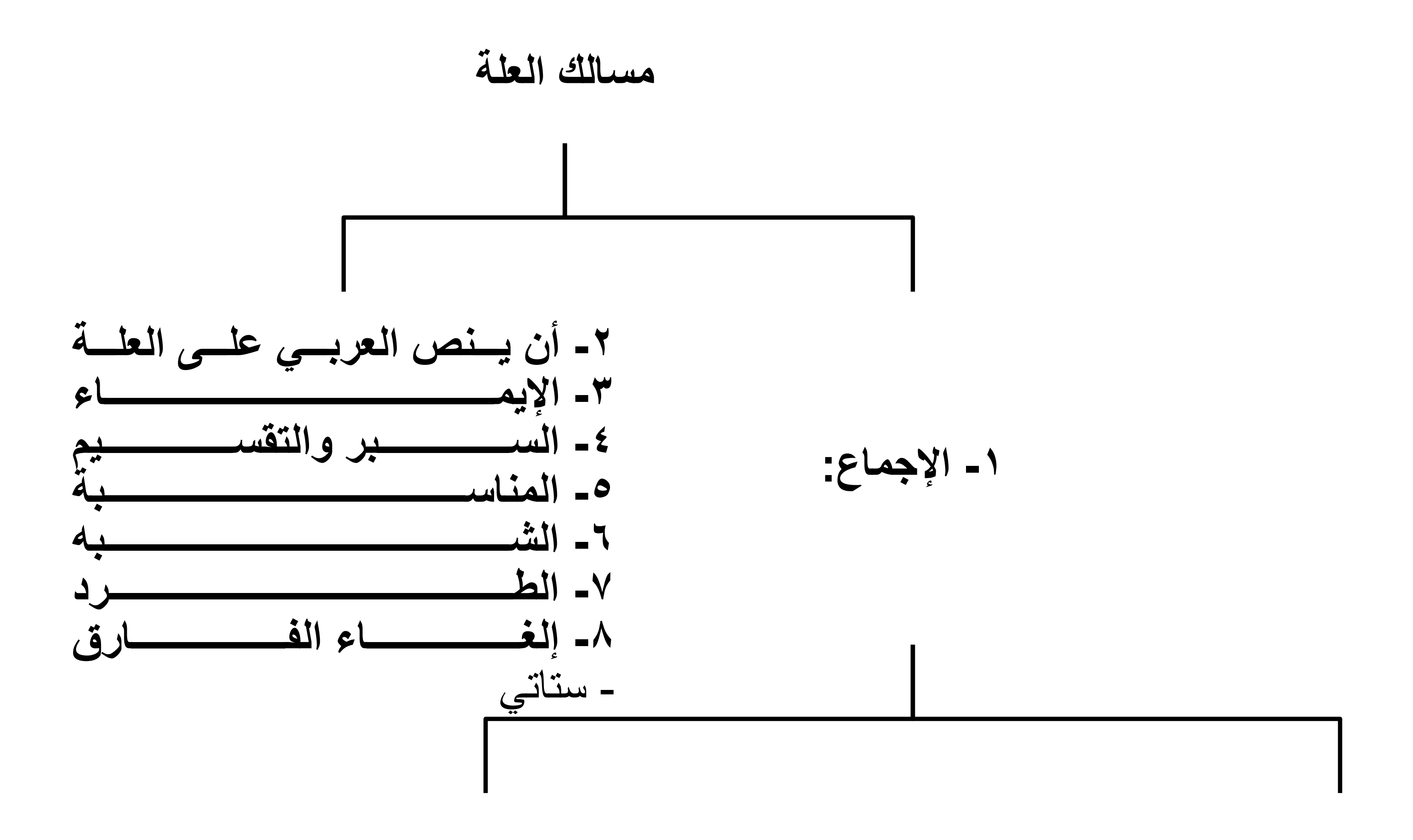
أ- (إن العرب نطقت على سجيتها وطِباعها وعرفتُ مواقع كلامِها، وقام في عقولِها عِلَلُه وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علةٌ لما عللته منه

- فإن أكن أصبت العلة..فهو الذي التمست
- وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت..فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له

ب- ومَثَلِي في ذلك مثل رجل حكيم دخَلَ داراً محكمةَ البِناء عجيبةَ النظم، وقد صحت عنده حِكمَةُ بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة - فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: (إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا)

- فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها
- وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنَّ ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك

ج- فإن سنحت لغيري علةٌ لما عللته من النحو هي أليقُ مِمَّا ذكرتُه بالمعلَّل..فليأت بها).




بأن يُجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا

كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

## تابع مسالك العلة
## ٢- أن ينص العربي على العلة

**أبو عمرو:** (سمعت رجلا من اليمن يقول: فلانٌ لغوب جاءته كتابي فاحتقرها)، فقلت له: (أتقول: (جاءته كتابي؟) قال: (نعم أليست بصحيفة؟))
- ابن جني: (فهذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره).

**عن المبرد:** (سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: (ولا الليل سابقُ النهارَ) فقلت له: (ما تريد؟) قال: (أردت (سابق النهار))، فقيل له: (فهلا قلته؟) فقال: (لو قلتُهُ..لكان أوزن)
- ابن جني: (في هذه الحكاية ثلاثة أغراض مستنبطة:

**سيبويه:** (سمِعنا بعضَهم يدعو على غنم رجل فقال: (اللهم ضبعا وذئبا)، ففسر ما نوى)
- فهذا تصريح منهم بالعلة

١- تصحيح قولنا: (إن أصل كذا وكذا).

٢- قولنا: (إنها فعلت كذا وكذا) ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله: (لكان أوزن) أي أثقل في النفس واقوى

٣- أنها قد تنطق بالشيءِ غيرُه في نفسِها أقوى منه لإيثارها الخفة).

**تابع مسالك العلة**

**٣- الإيماء:**

**كما روي أن قوما من العرب أتوا النبيَّ فقال: «مَن أنتم؟» فقالوا: (نحن بنو غيّان)، فقال: «بل أنتم بنو رشدان»**

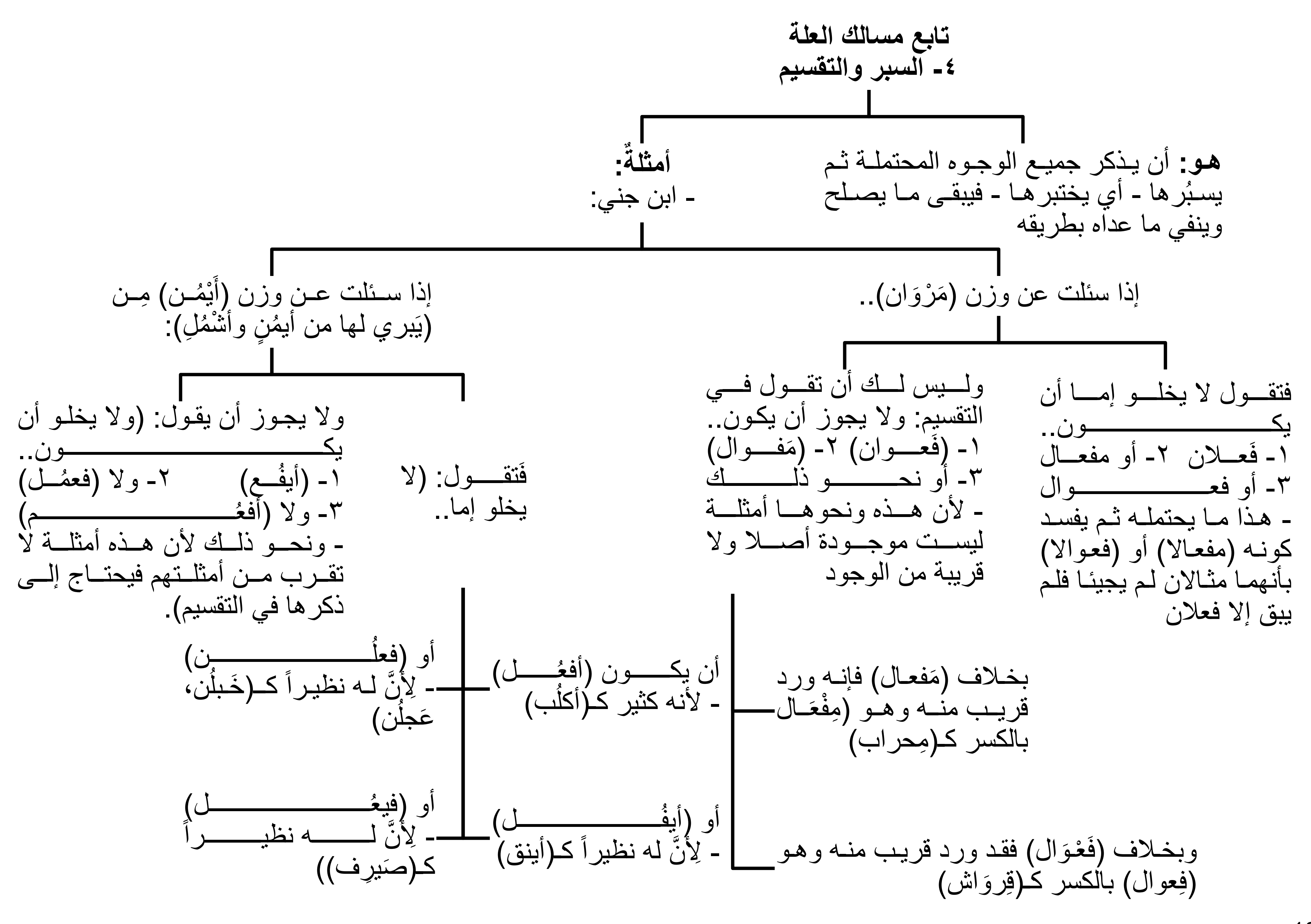
- ابن جني: (فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: (إنَّ الألف والنون زائدتان) وإن كان صلى الله عليه وسلم لم يتفوه بذلك غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحنُ: (إن الألف والنون زائدتان)).

**وكما حكاه غيرُ واحدٍ أنَّ الفرزدق حضَر مَجلس ابن أبي إسحاق فقال له: (كيفَ تنشد هذا البيت: (وعينان قال الله كونا فكانتا فَعولان بالألبابِ ما تفعل الخمر)**

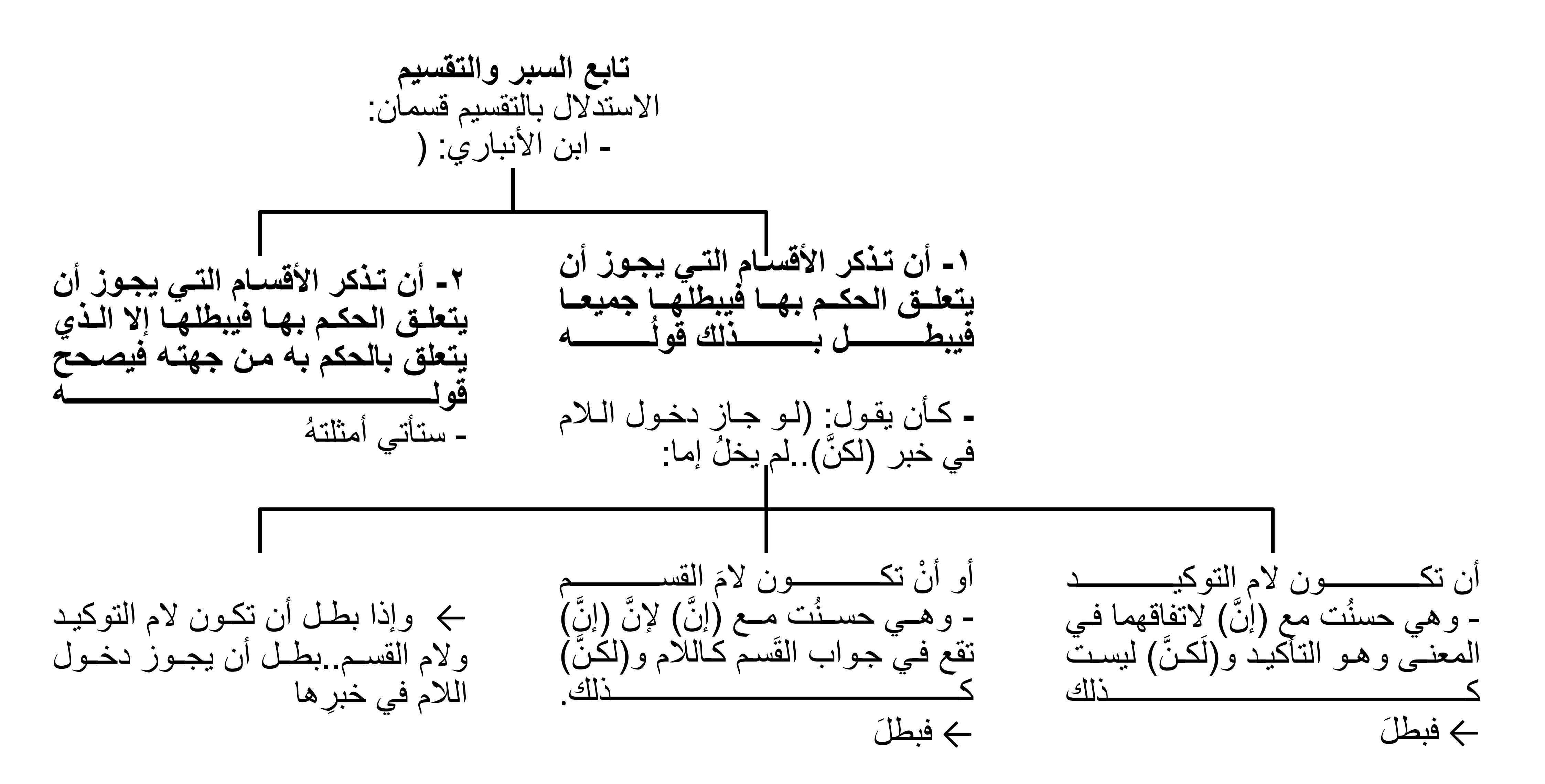
- فقال الفرزدق: (كذا أنشد) فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت فعولين؟، فقال الفرزدق: (لو شئت أن أُسَبِّحَ لَسَبَّحتُ) ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد

- قال ابن جني: (أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنما أراد: هما تفعلان، وكان هنا تامةٌ غيرُ محتاجة إلى خبرٍ، فكأنه قال: (وعينان قال الله: احدُثَا فحدَثَتَا)).

- فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلةِ



تابع مسالك العلة
٤- السبر والتقسيم
هو: أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبُرها - أي يختبرها - فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه
أمثلةٌ:
- ابن جني:
إذا سئلت عن وزن (مَرْوَان)..
فتقول لا يخلو إما أن يكون..
١- فَعلان ٢- أو مفعال
٣- أو فعوال
- هذا ما يحتمله ثم يفسد كونه (مفعالا) أو (فعوالا) بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا فعلان
وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون..
١- (فَعوان) ٢- (مَفوال)
٣- أو نحو ذلك
- لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلا ولا قريبة من الوجود
بخلاف (مَفعال) فإنه ورد قريب منه وهو (مِفْعَال بالكسر كـ(مِحراب)
وبخلاف (فَعْوَال) فقد ورد قريب منه وهو (فِعوال) بالكسر كـ(قِروَاش)
إذا سئلت عن وزن (أَيْمُن) مِن (يَبري لها من أيمُنٍ وأشْمُلِ):
فَتقول: (لا يخلو إما..
أن يكون (أفعُل)
- لأنه كثير كـ(أكلُب)
أو (أيفُل)
- لِأَنَّ له نظيراً كـ(أينق)
أو (فعلُن)
- لِأَنَّ له نظيراً كـ(خَبلُن، عَجلُن)
أو (فيعُل)
- لِأَنَّ له نظيراً كـ(صَيرِف))
ولا يجوز أن يقول: (ولا يخلو أن يكون..
١- (أيفُع) ٢- ولا (فعمُل)
٣- ولا (أفعُم)
- ونحو ذلك لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم).



تابع السبر والتقسيم
الاستدلال بالتقسيم قسمان:
- ابن الأنباري: (
١- أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قولُه
- كأن يقول: (لو جاز دخول اللام في خبر (لكنَّ)..لم يخلُ إما:
٢- أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته فيصحح قوله
- ستأتي أمثلتهُ
أن تكون لام التوكيد
- وهي حسنُت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد و(لَكنَّ) ليست كذلك
← فبطلَ
أو أنْ تكون لامَ القسم
- وهي حسنُت مع (إنَّ) لإنَّ (إنَّ) تقع في جواب القَسم كاللام و(لكنَّ) كذلك.
← فبطلَ
← وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم..بطل أن يجوز دخول اللام في خبرِها


**تابع السبر والتقسيم**

**الاستدلال بالتقسيم قسمان:**

- ابن الأنباري: (

**٢- أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته فيصحح قوله**

- كأن يقول: (لا يخلو نصبُ المستثنى في الواجب كـ(قام القوم إلا زيداً) إما أن يكون..

**١- بـ(إلا) لأنها بمعنى (أستثني)**

- وهو باطلٌ

أ- بنحو (قام القومُ غيرَ زيدٍ) فإن نصبَ (غير) لو كان بـ(إلا) لصار التقديرُ (إلا غيرَ زيدٍ) وهو يفسد المعنى

(ب- وبأنه لو كان العاملُ (إلا) بمعنى (أستثني)..لوجب النصب في النفي كما في الإيجاب لأنها فيه أيضاً بمعنى (أستثني)، ولجاز الرفع أيضا بتقدير (امتنع) لاستوائهما في حسن التقدير)

- أورد ذلك عضد الدولة علي بن أبي علي.

**٢- أو لأنها مركبة من (إنَّ) المخففة و(لا)**

- وهو باطلٌ

أ- بأن (إنْ) المخففة لا تعمَل

ب- وبأن الحرف إذا رُكِّبَ مع حرف آخر..خرج كلٌّ منهما عن حُكمه وثبت له بالتركيب حكمٌ آخر

**٣- أو لأن التقدير فيه (إلا أنَّ زيدا لم يقم)**

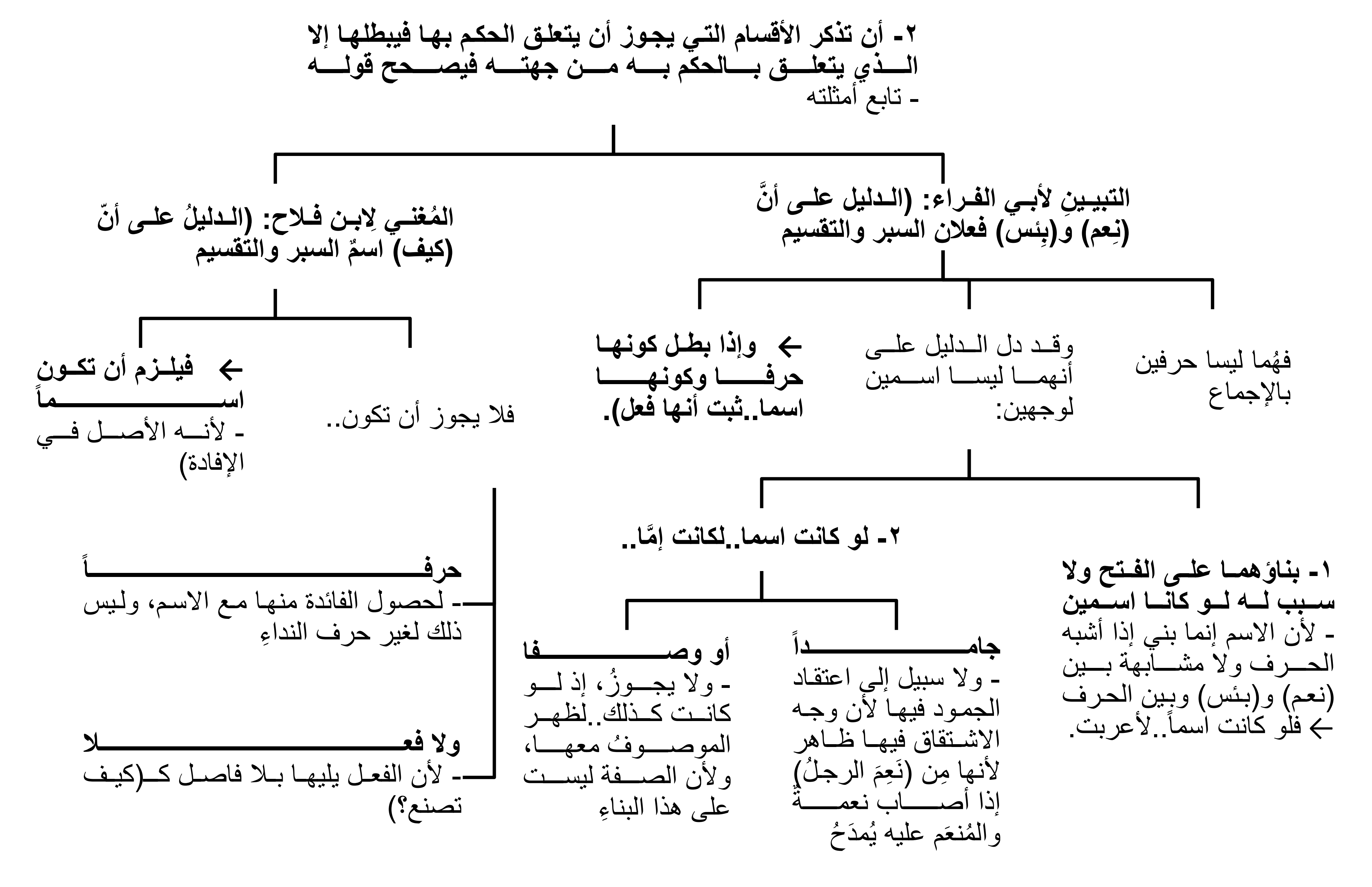
- وهو باطلٌ بأنَّ (أنَّ) لا تعمَلُ مُقدرَةً

**٤- بالفعل المتقدم بتقوية (إلا)**

- وهو المُتعينُ بعد بُطلان الثلاثةِ الباقيةِ



مُصْطفَى دَنْقَش



٢- أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته فيصحح قوله
- تابع أمثلته
التبيينِ لأبي الفراء: (الدليل على أنَّ (نِعم) و(بِئس) فعلان السبر والتقسيم
المُغني لِابن فلاح: (الدليلُ على أنّ (كيف) اسمٌ السبر والتقسيم
فهُما ليسا حرفين بالإجماع
وقد دل الدليل على أنهما ليسا اسمين لوجهين:
← وإذا بطل كونها حرفا وكونها اسما..ثبت أنها فعل).
← فيلزم أن تكون اسماً
- لأنه الأصل في الإفادة)
فلا يجوز أن تكون..
١- بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانا اسمين
- لأن الاسم إنما بني إذا أشبه الحرف ولا مشابهة بين (نعم) و(بئس) وبين الحرف ← فلو كانت اسماً..لأعربت.
٢- لو كانت اسما..لكانت إمَّا..
جامداً
- ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر لأنها مِن (نَعِمَ الرجلُ) إذا أصاب نعمةً والمُنعَم عليه يُمدَحُ
أو وصفا
- ولا يجوزُ، إذ لو كانت كذلك..لظهر الموصوفُ معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناءِ
حرفاً
- لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداءِ
ولا فعلا
- لأن الفعل يليها بلا فاصل كـ(كيف تصنع؟)

## ٥- المناسبة

**تمهيدٌ:**

- تسمى الإخالة لأنَّ بها يُخالُ أي يُظَنُّ أنَّ الوصف علةٌ
- يُسمّى قياسُها قياسَ علةٍ وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل

**أمثلةٌ:**

- حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد
- حمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه.

## تابع المناسبة

### هل يجبُ إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة

- لُمع الأدلةِ لابن الأنباريّ: ( فيه خِلافٌ:

**فذهب قوم إلى أنه لا يجب**

**كأنْ** يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول: (هي فعل متصرف، فجاز تقديمُه عليها قياسا على سائر الأفعال المتصرفة
- فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة.

ودليلُهم: أتى المستدلُّ بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط
- ولو كلفناه ذلك لكان تكليفاً بأنَّ يستقل بالمناظرة وحده وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها، وذلك لا يجوز.

**وذهب آخرون إلى أنه يجب إبراز الإخالة**

**ودليلُهم:** إنما يكون الدليلُ دليلا إذا ارتبط به الحكمُ وتعلق به، وإنما يكون متعلقا إذا بان وجه الإخالة
- ولا يكفي في ذلك القياسُ دُونَ بيانِ الارتباط

**أجيب عليهم:** الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى.
- فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة..فبمنزلة إبانة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة وإنما لِلمعترض أن يقدح).



مُصْطفَى دَنْقَش

**٦- الشبه:**

- قال ابن الأنباري: (

**تعريفُــــــــــــــــــهُ**

**- هو:** أنْ يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل

**قُوَّتُــــــــــــــــــهُ**

- وهو قياس صحيح يجوزُ التمسكُ به في الأصحّ كقياس العلة

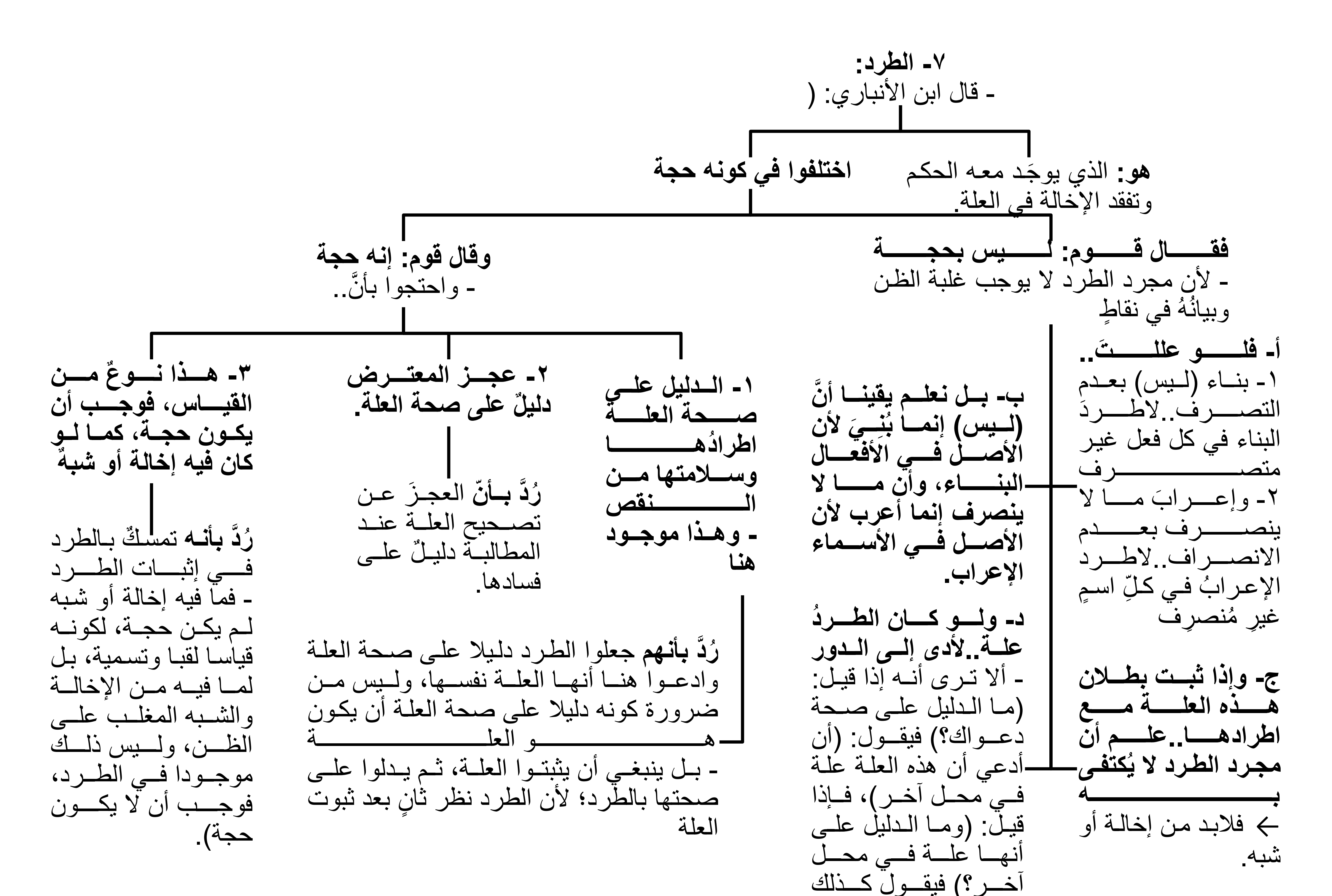
**مثــل: أن يــدل علــى إعــراب المضــــــــــــارع..**

١- بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربــــــا كالاســـــم

٢- أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاســــــــــم

٣- أو بأنــه علــى حركــة الاســم وســـــــكونه.

- وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل إنما هو إزالة اللبس كما تقدم).



٧- الطرد:
- قال ابن الأنباري: (
هو: الذي يوجَد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة.
اختلفوا في كونه حجة
فقال قوم: ليس بحجة
- لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن وبيانُهُ في نقاطٍ
أ- فلو عللتَ..
١- بناء (ليس) بعدم التصرف..لاطردَ البناء في كل فعل غير متصرف
٢- وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف..لاطرد الإعرابُ في كلِّ اسمٍ غيرِ مُنصرِف
ب- بل نعلم يقينا أنَّ (ليس) إنما بُنِيَ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب.
ج- وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها..علم أن مجرد الطرد لا يُكتفى به
← فلابد من إخالة أو شبه.
د- ولو كان الطردُ علة..لأدى إلى الدور
- ألا ترى أنه إذا قيل: (ما الدليل على صحة دعواك؟) فيقول: (أن أدعي أن هذه العلة علة في محل آخر)، فإذا قيل: (وما الدليل على أنها علة في محل آخر؟) فيقول كذلك فيصير الكلام دوراً.
وقال قوم: إنه حجة
- واحتجوا بأنَّ..
١- الدليل على صحة العلة اطرادُها وسلامتها من النقص
- وهذا موجود هنا
رُدَّ بأنهم جعلوا الطرد دليلا على صحة العلة وادعوا هنا أنها العلة نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلا على صحة العلة أن يكون هو العلة
- بل ينبغي أن يثبتوا العلة، ثم يدلوا على صحتها بالطرد؛ لأن الطرد نظر ثانٍ بعد ثبوت العلة
٢- عجز المعترض دليلٌ على صحة العلة.
رُدَّ بأنّ العجزَ عن تصحيح العلة عند المطالبة دليلٌ على فسادها.
٣- هذا نوعٌ من القياس، فوجب أن يكون حجة، كما لو كان فيه إخالة أو شبهٌ
رُدَّ بأنه تمسكٌ بالطرد في إثبات الطرد
- فما فيه إخالة أو شبه لم يكن حجة، لكونه قياسا لقبا وتسمية، بل لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن، وليس ذلك موجودا في الطرد، فوجب أن لا يكون حجة).

## ٨- إلغاء الفارق

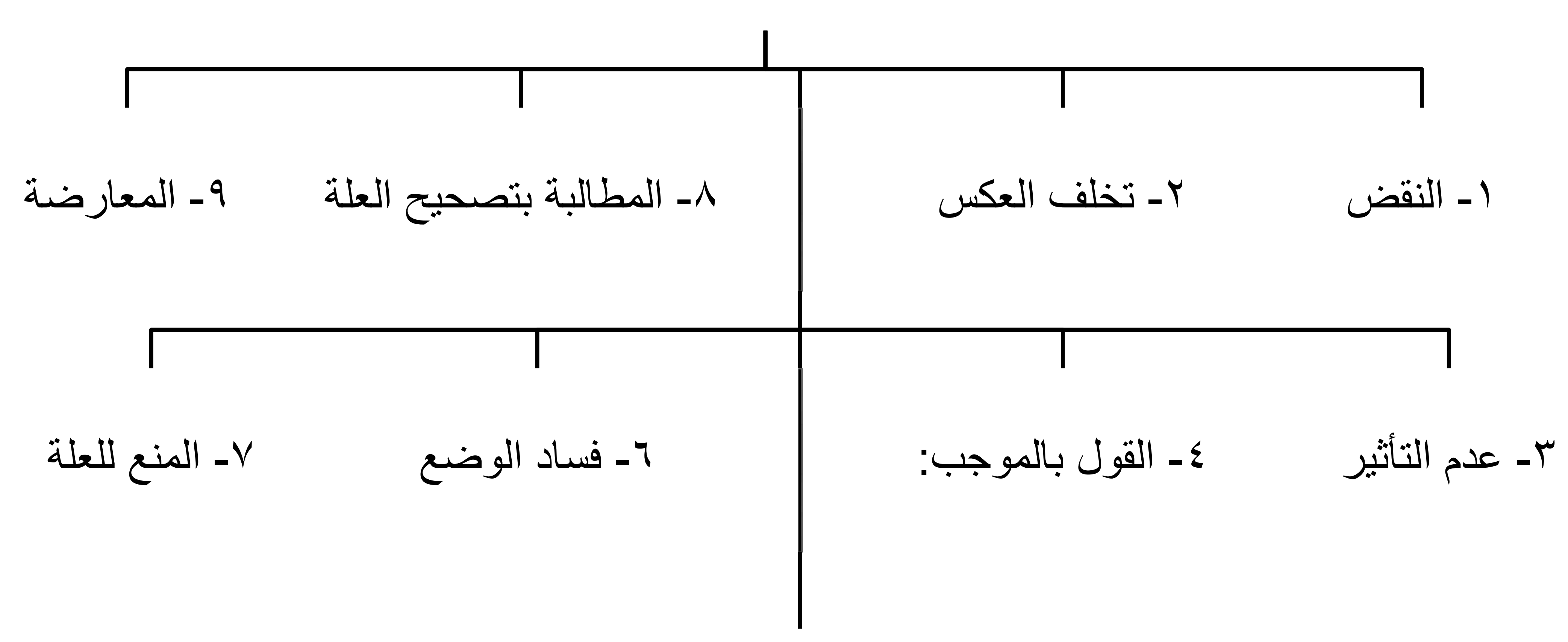
**هو:** بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما

**مثاله:**

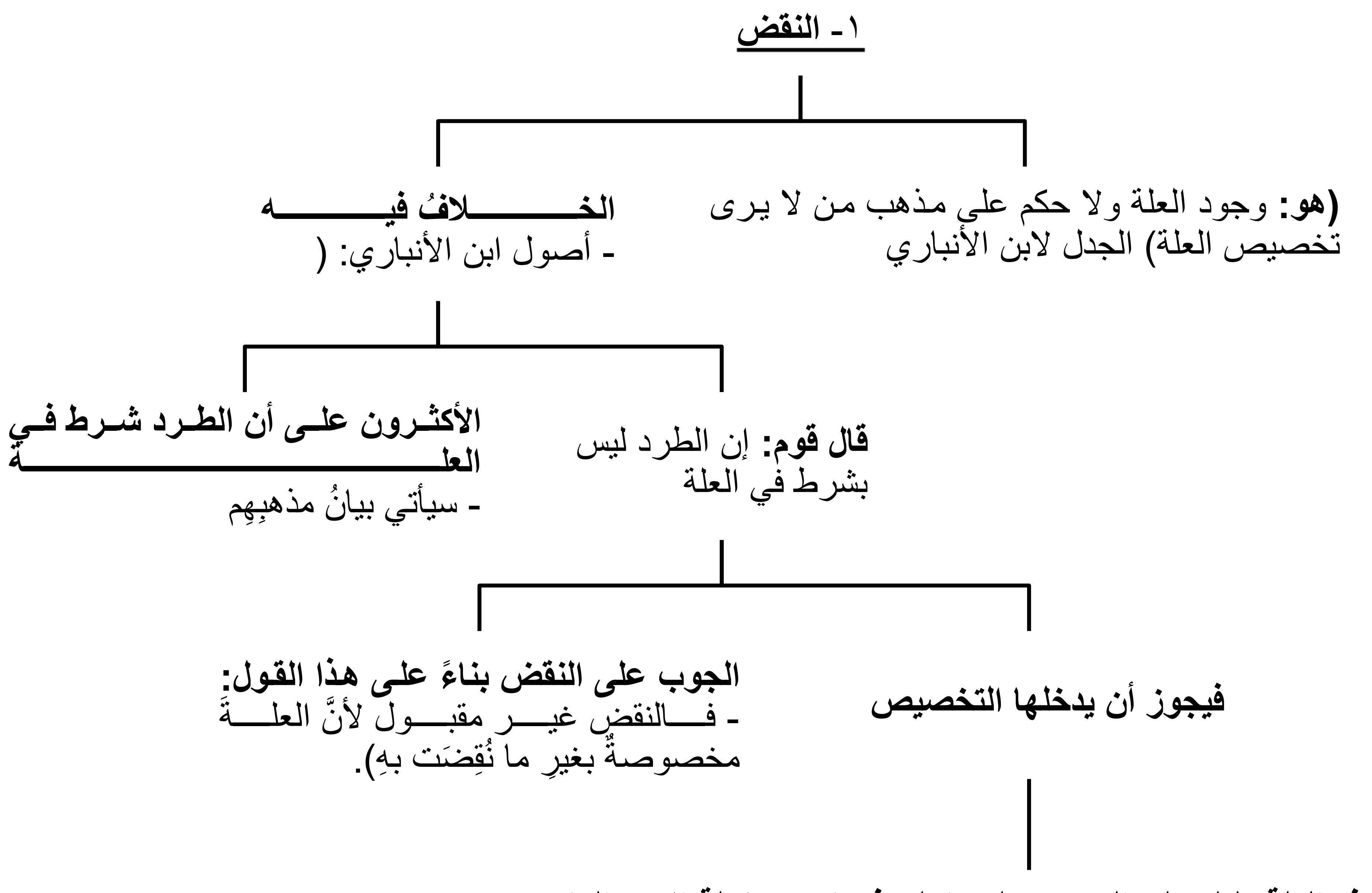
قياس الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق بينهما - فإنهما مستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.

# القوادح في العلة

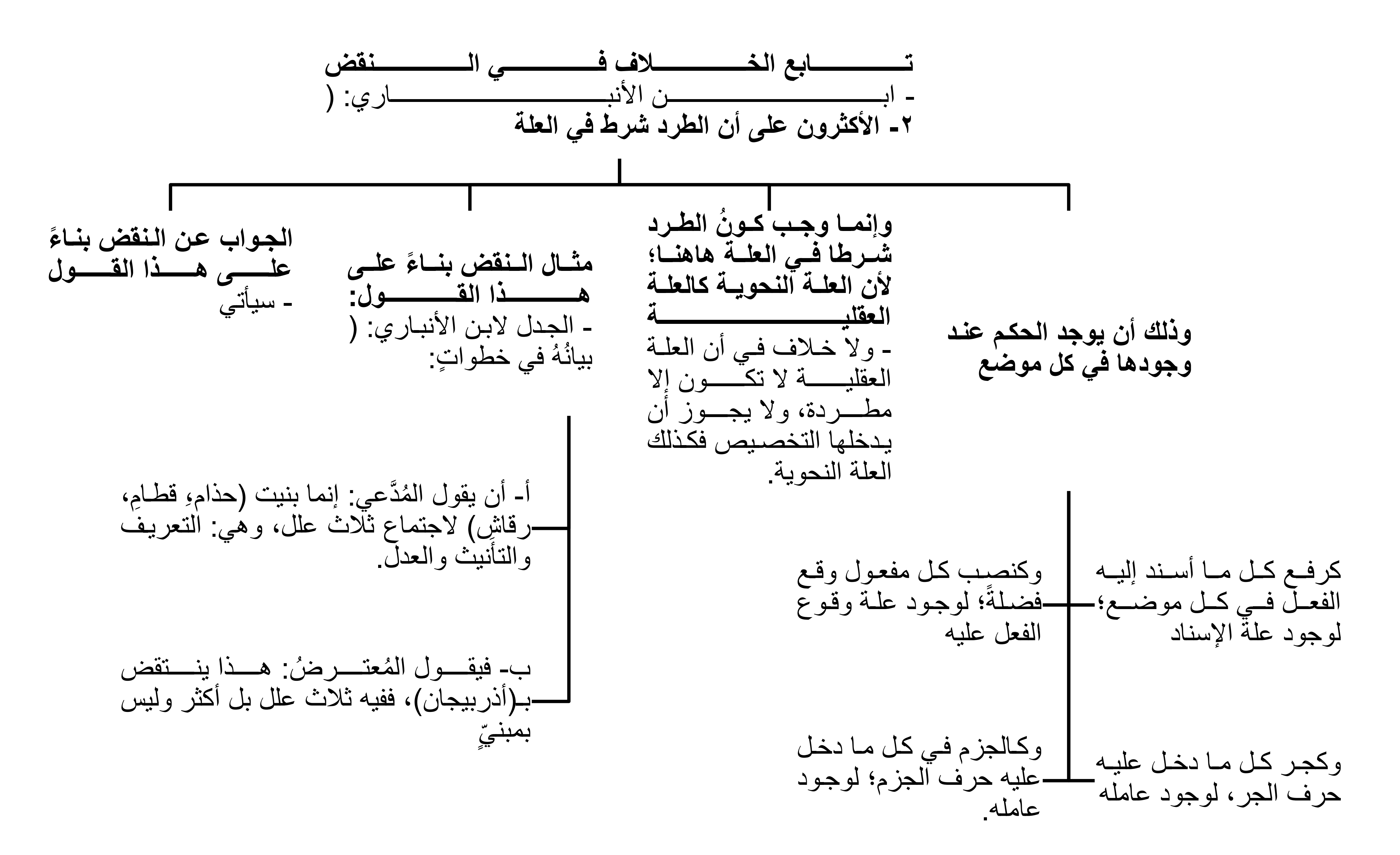
(خريطة إجمالية)



## ١- النقض




**وذلك لأن هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعلٍ، فصارت بمنزلة الاسم العام**
- فكما يجوز تخصيص الاسم العام..فكذلك ما كان في معناه
- وكذلك إذا جاز التمسك بالعموم المخصوص..فكذلك بالعلة المخصوصة.


تابع الخلاف في النقض
- ابن الأنباري: (
٢- الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة
وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع
كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع؛ لوجود علة الإسناد
وكنصب كل مفعول وقع فضلةً؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه
وكجر كل ما دخل عليه حرف الجر، لوجود عامله
وكالجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم؛ لوجود عامله.
وإنما وجب كونُ الطرد شرطا في العلة هاهنا؛ لأن العلة النحوية كالعلة العقلية
- ولا خلاف في أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية.
مثال النقض بناءً على هذا القول:
- الجدل لابن الأنباري: ( بيانُهُ في خطواتٍ:
أ- أن يقول المُدَّعي: إنما بنيت (حذامِ، قطامِ، رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل، وهي: التعريف والتأنيث والعدل.
ب- فيقول المُعترضُ: هذا ينتقض بـ(أذربيجان)، ففيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبنيٍّ
الجواب عن النقض بناءً على هذا القول
- سيأتي

## تابع الخلاف في النقض

- ابن الأنباري: ( ٢- الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة

الجواب عن النقض بناءً على هذا القول: أنْ..

١- يمنع مسألة النقض، إن كان فيها منع

١- كأن يقول المُدعِي: (إنما جاز النصب في نحو (يا زيد الظريفَ) حملا على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم).

٢- فيقول المعترض: (هذا ينتقض بقولهم: (يا أيها الرجلُ) فـ(الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب).

٣- فيُجيبُ: (لا نُسلم أنه لا يجوز فيه النصب، بل نَمنعُهُ على مذهب من يرى جوازه).

٢- أو يدفع النقضَ..

أ- باللفظ

١- كأن يقول المُدَّعي في حد المبتدأ: (كل اسم عرَّيتَهُ من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا)

٢- فيقول المُعترِض: (هذا ينتقض بقولهم (إذا زيد جاءني أكرمته)، فـ(زيد) قد تعرى من العوامل اللفظية ومع هذا فليس مبتدأ)

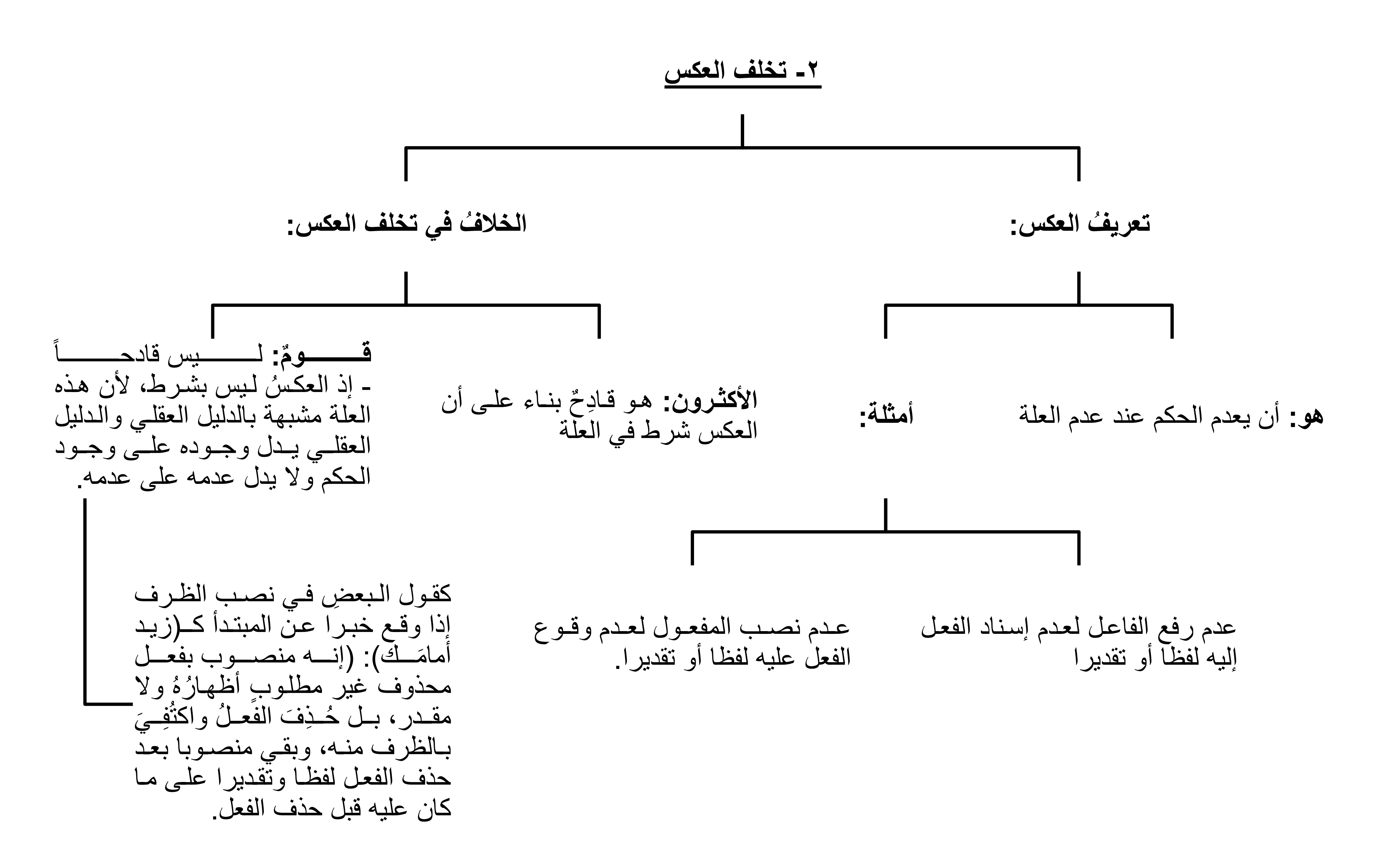
٣- فيُجيبُ: (ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت لفظا أو تقديرا، وهو وإن تعرى لفظا..لم يتعر تقديرا، فالتقديرُ (إذا جاءني زيد)).

ب- أو بمعنى في اللفظ.

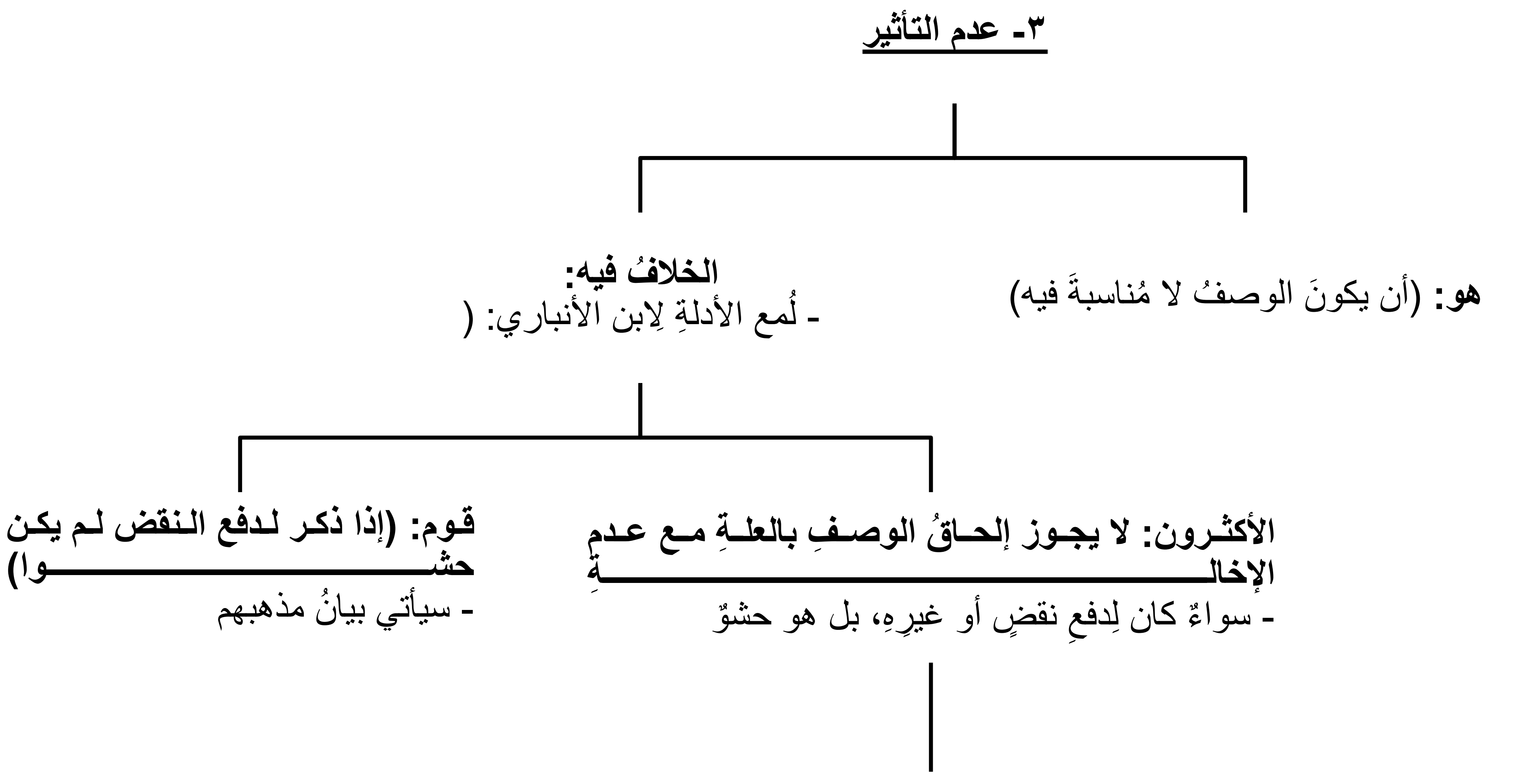
١- كأنْ يقولَ المُدَّعي: (إنما ارتفع (يكتبُ) في نحو (مررت برجل يكتبُ) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب)).

٢- فيقول المُعترِضُ: (هذا ينتقض بقولك (مررت برجل كتبَ) فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو (كاتب) وليس بمرفوع).

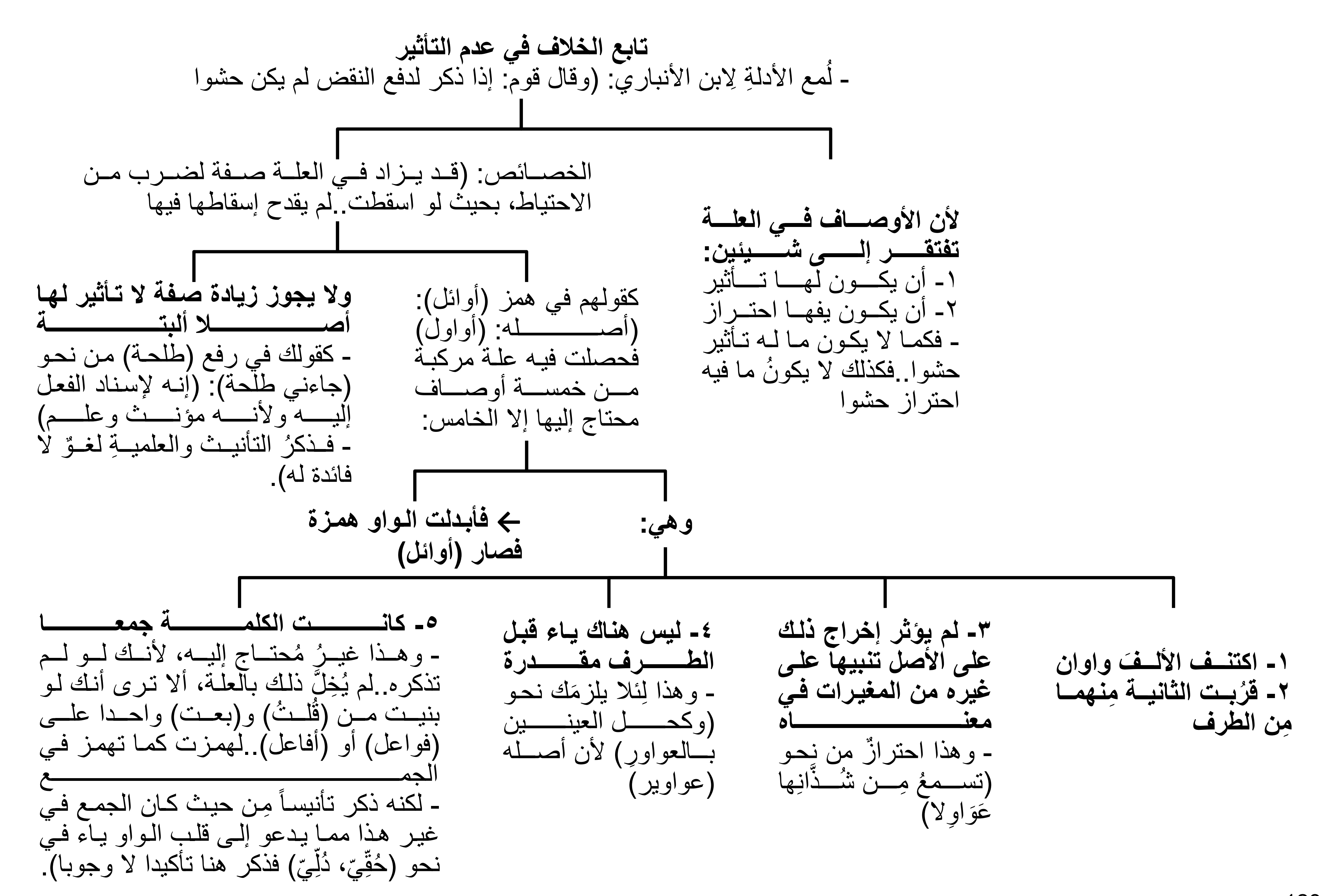
- فيُجيبُ: (قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجبا للرفع إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع كـ(يكتبُ)، أمَّا (كتب) ففعل ماض، والماضي لا يُعرَبُ أصلاً، فلا يرد النقضُ).


٢- تخلف العكس
تعريفُ العكس:
الخلافُ في تخلف العكس:
هو: أن يعدم الحكم عند عدم العلة
أمثلة:
الأكثرون: هو قادِحٌ بناء على أن العكس شرط في العلة
قـومٌ: ليس قادحاً - إذ العكسُ ليس بشرط، لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه.
عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا
عدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا.
كقول البعضِ في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ كـ(زيد أمامَك): (إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوبٍ أظهارُهُ ولا مقدر، بل حُذِفَ الفعلُ واكتُفِيَ بالظرف منه، وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

## ٣- عدم التأثير

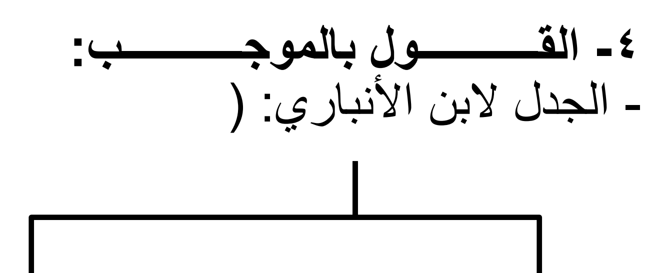



كأن يدل على منع صرف (حُبلى) قائلاً: (امتنع الصرفُ لأنَّ في آخرِهِ ألفَ التأنيثِ المقصورةِ، فوجبَ أن يكـــونَ غيـــرَ مُنصـــرفٍ كســـائر مـــا فيـــه ألـــف التأنيـــثِ المقصـــورةِ)
- فكلمةُ (المقصورة) حشوٌ لأنه لا أثَر له في العلة، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببا مانعا من الصـرف لكونهـا مقصـورة، بـل لكونهـا للتأنيـث فقـط، ألا تـرى أن الممـدودة سـبب مـانع أيضـا؟
- فهذا لا إخالة فيه ولا مناسبة وإذا كان خاليا عن ذلك..لم يكن دليلا لم يجز إلحاقه بالعلةِ


تابع الخلاف في عدم التأثير
- لُمع الأدلةِ لِابن الأنباري: (وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا
لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين:
١- أن يكون لها تأثير
٢- أن يكون يفها احتراز
- فكما لا يكون ما له تأثير حشوا..فكذلك لا يكونُ ما فيه احتراز حشوا
الخصائص: (قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو اسقطت..لم يقدح إسقاطها فيها
كقولهم في همز (أوائل): (أصله: (أواول) فحصلت فيه علة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها إلا الخامس:
ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا ألبتة
- كقولك في رفع (طلحة) من نحو (جاءني طلحة): (إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث وعلم)
- فذكرُ التأنيث والعلميةِ لغوٌ لا فائدة له).
وهي:
← فأبدلت الواو همزة فصار (أوائل)
١- اكتنف الألفَ واوان
٢- قرُبت الثانية مِنهما مِن الطرف
٣- لم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيها على غيره من المغيرات في معناه
- وهذا احترازٌ من نحو (تسمعُ مِن شُذّانِها عَوَاوِلا)
٤- ليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة
- وهذا لِئلا يلزمَك نحو (وكحل العينين بالعواورِ) لأن أصله (عواوير)
٥- كانت الكلمة جمعا
- وهذا غيرُ مُحتاج إليه، لأنك لو لم تذكره..لم يُخِلَّ ذلك بالعلة، ألا ترى أنك لو بنيت من (قُلتُ) و(بعت) واحدا على (فواعل) أو (أفاعل)..لهمزت كما تهمز في الجمع
- لكنه ذكر تأنيساً مِن حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو (حُقِيّ، دُلِيّ) فذكر هنا تأكيدا لا وجوبا).

**٤- القـــــول بالموجـــــــب:**

- الجدل لابن الأنباري: (



**هـو:** أن يسلم للمستدل منقطعاً
- فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً

مثل:

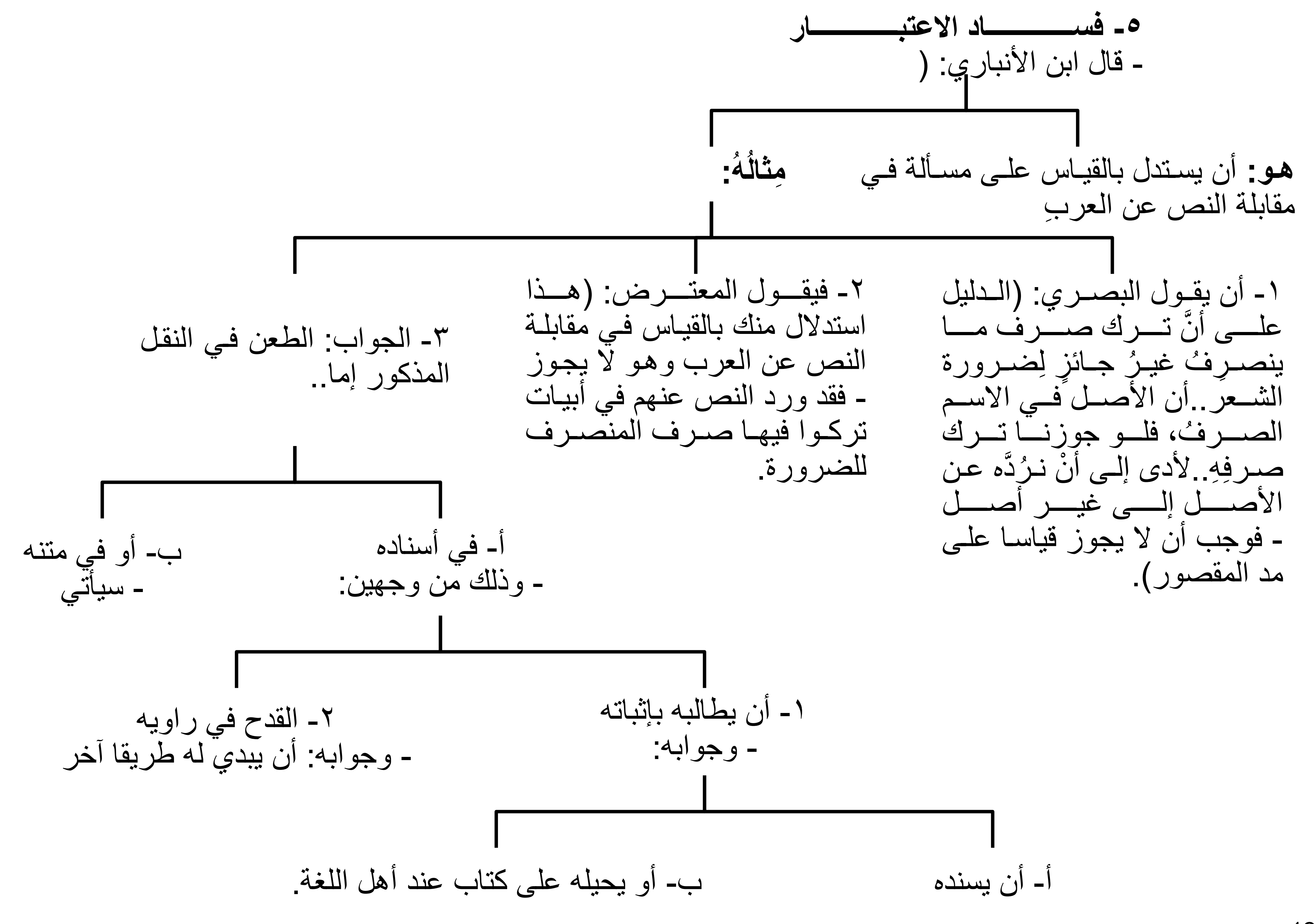
١- أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل فيهِ إذا كان العامل فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا كـ(راكبا جاء زيد): (جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير حال فكذلك في الحال)

٢- فيقول الكوفي: (أنا أقول بموجبه، فالحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا).

**٣- فجواب البصري:**

أ- أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب بأن يقول: (عنيت به ما وقع فيه الخلاف فيه وعرفته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه).

ب- أو يقول: (هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور، فلا يكون قولا بموجبها).


٥- فســـــــاد الاعتبـــــــار
- قال ابن الأنباري: (
هو: أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العربِ
مِثالُهُ:
١- أن يقول البصري: (الدليل على أنَّ ترك صرف ما ينصرِفُ غيرُ جائزٍ لِضرورة الشعر..أن الأصل في الاسم الصرفُ، فلو جوزنا ترك صرفِهِ..لأدى إلى أنْ نرُدَّه عن الأصل إلى غير أصل
- فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور).
٢- فيقول المعترض: (هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب وهو لا يجوز
- فقد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة.
٣- الجواب: الطعن في النقل المذكور إما..
أ- في أسناده
- وذلك من وجهين:
ب- أو في متنه
- سيأتي
١- أن يطالبه بإثباته
- وجوابه:
٢- القدح في راويه
- وجوابه: أن يبدي له طريقا آخر
أ- أن يسنده
ب- أو يحيله على كتاب عند أهل اللغة.



مُصْطفَى دَنْقَش

**تـــــــــــــابع فســــــــــــاد الاعتبــــــــار**

- قـــال ابـــن الأنبـــاري: ( ب- الطعـــن فـــي مـــتن النقـــل المـــذكور
- وذلك من خمسة أوجه:

**١- التأويـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــل**

- بـأن يقـول الكـوفيّ: (الـدليل علـى تـرك صـرف المنصـرف قولـه: (وممـن ولـدوا عَامـــ..ـــرُ ذو الطـــول وذو العِـــرضِ)
- فيقـول البصـري: (إنمـا لـم يصـرفه لأنـه ذهب بـه إلـى القبيلـة، والحملُ علـى المعنـى كثير في كلامهم).

**٢- المعارضـــة بـــنص آخـــر مثلـــه فيتســـــــاقطان ويســـــــلم الأول**

- كـأن يقـول الكـوفي: (الـدليل علـى أنَّ إعمـال الأول فـي (بـاب التنـازع) أولـى قولـهُ (وقـد نَغنَـى بِهـا ونـرَى عُصُـورا)
- فيقـول البصـريّ: (هـذا معـارض بقـول الآخــر (ولكــن نِصــفاً لــو سَــبَبتُ وسَـبَّنِي..بَنُـو عبـد شـمسٍ مِـن مَنـافٍ وهاشِمِ)

**٣- اخـــــــــــــــــــتلاف الراويـــــــــــــــــــــــــة**

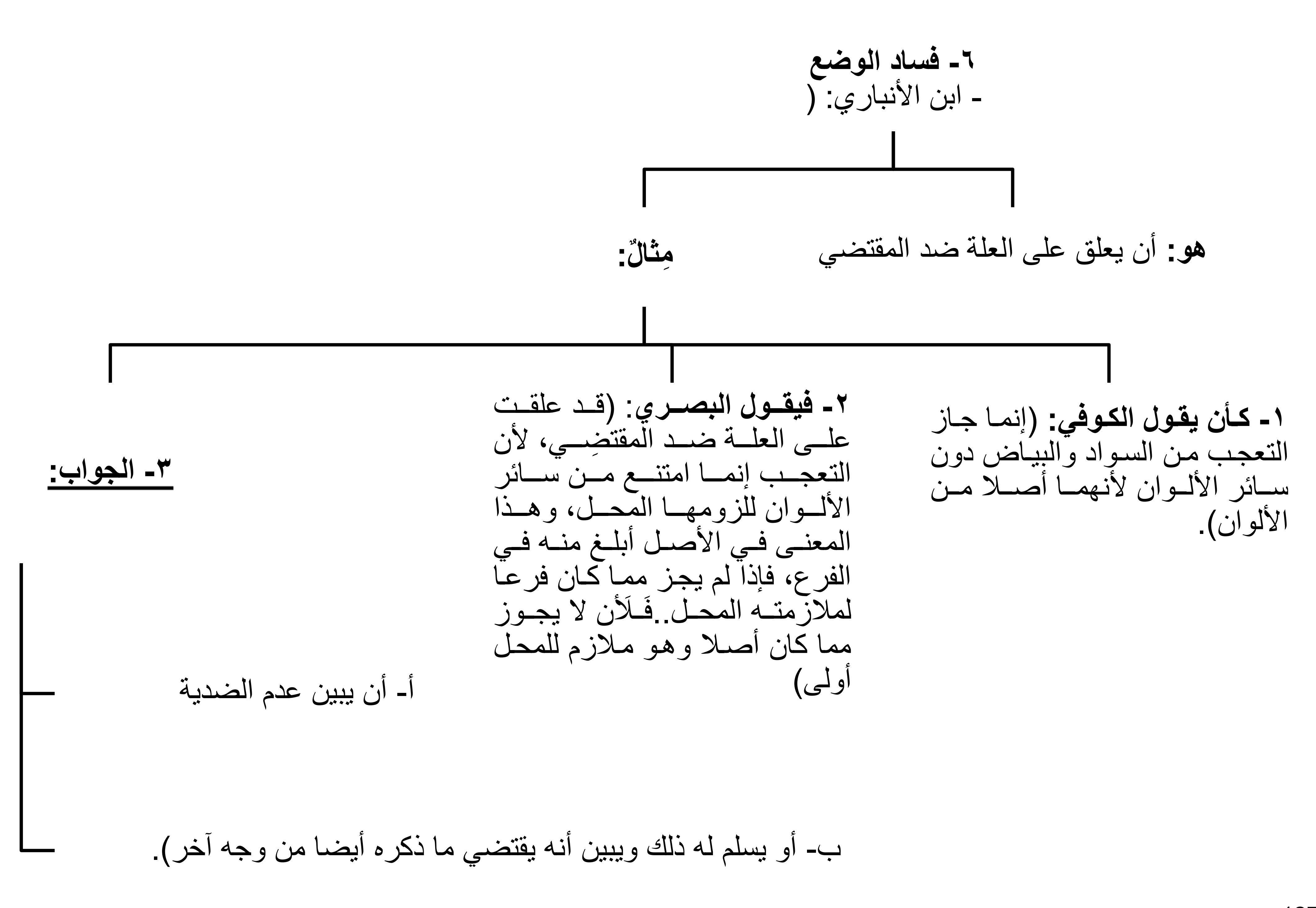
- كـأن يقـول الكـوفي: (الـدليل علـى جـواز مـد المقصـور فـي الضـرورة قولـه (سيغنيني الــــــذي أغنـــــاك عنـــــــي..فــــلا فقـــــر يـــــدوم ولا غِنـــــاء)
- فيقول البصري: (الراوية (غَناء) بفتح الغين وهو ممدودٌ).

**٤-منـع ظهـور دلالتـه علـى ما يلـزم منـه فسـاد القيـــــــــــــــاس**

- كأن يقول البصري: (الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنـه يسمى مصدراً، والمصدر هـو الموضـع الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنـه الفعل لما ســــــــــمي مصـــــــــــــــــــــدراً).
- فيقـول الكـوفي: (هـذا حجـة لنـا فـي أن الفعـل أصـل للمصدر فإنـه إنمـا يسمى مصدرا لأنـه مصدور عن الفعل كما يقول: (مركب فارهٌ، مشرب عذبٌ)، أي مركوب ومشروب)

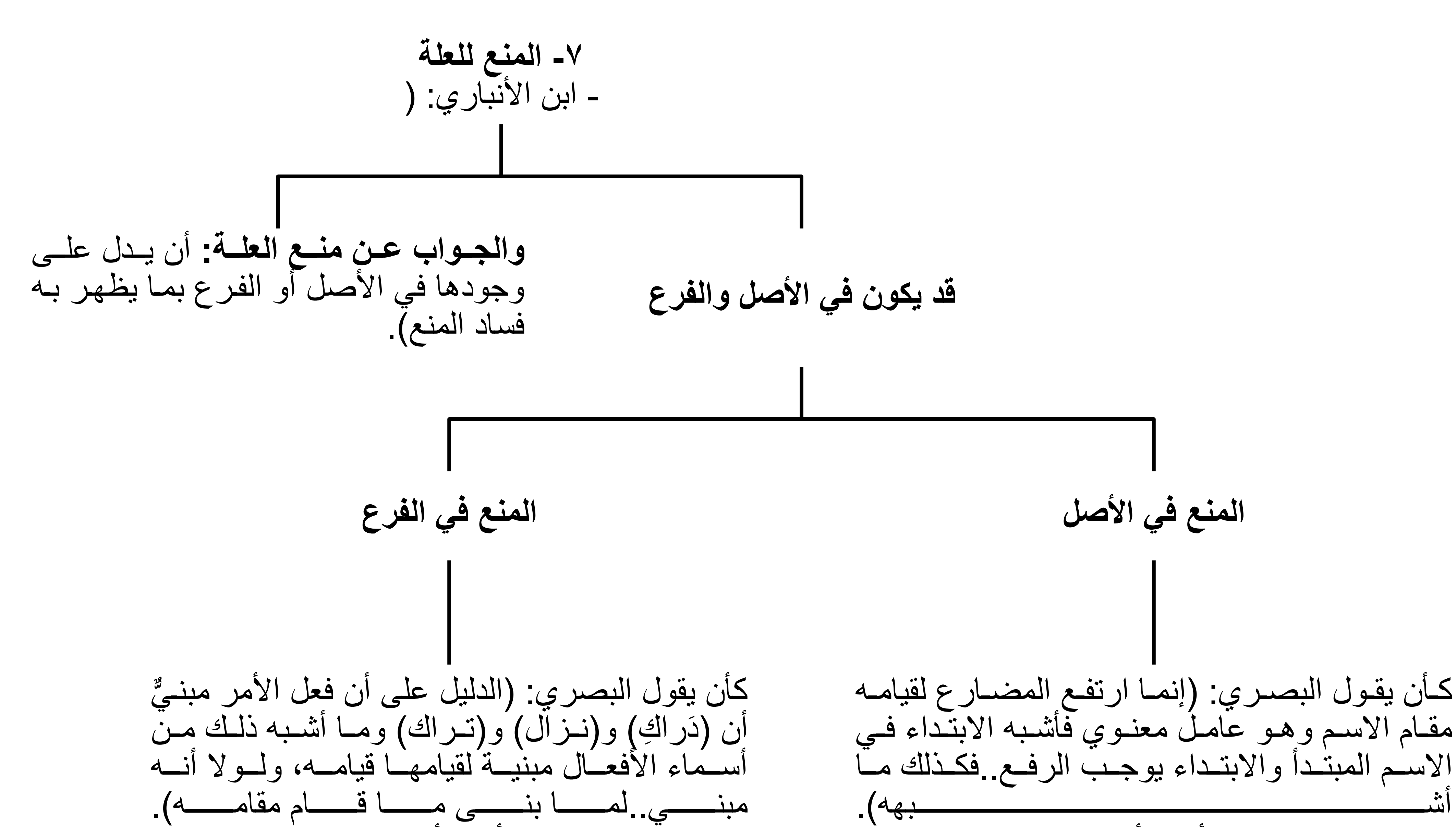
**(٥- أن يســـــتدل بمـــــا لا يقـــــول بـــــه**

- كـأن يقـول البصـري: (الـدليلُ علـى أنّ واو (ربّ) المقدرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منهـا فـي نحـو (رَسمِ دارٍ وقفتُ فـي طلَلِـــهْ..كِـدتُ أقضـــي الحيـــاةَ مِـــن جَلَلِـــهْ)
- فيقـول الكـوفي: (إعمـال حـرف الجـر مـع الحـذف مـن غيـر عـوض لا تقـولُ بـه، فكيـفَ يجـوزُ لـك الاستدلالُ بِهِ)). سقط مِن نُسخِ الاقتراح، وذكرَهُ في الإعراب في جدل الإعراب


٦- فساد الوضع
- ابن الأنباري: (
هو: أن يعلق على العلة ضد المقتضي
مِثالٌ:
١- كأن يقول الكوفي: (إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا من الألوان).
٢- فيقول البصري: (قد علقت على العلة ضد المقتضِي، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل..فَلَأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى)
٣- الجواب:
أ- أن يبين عدم الضدية
ب- أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر).

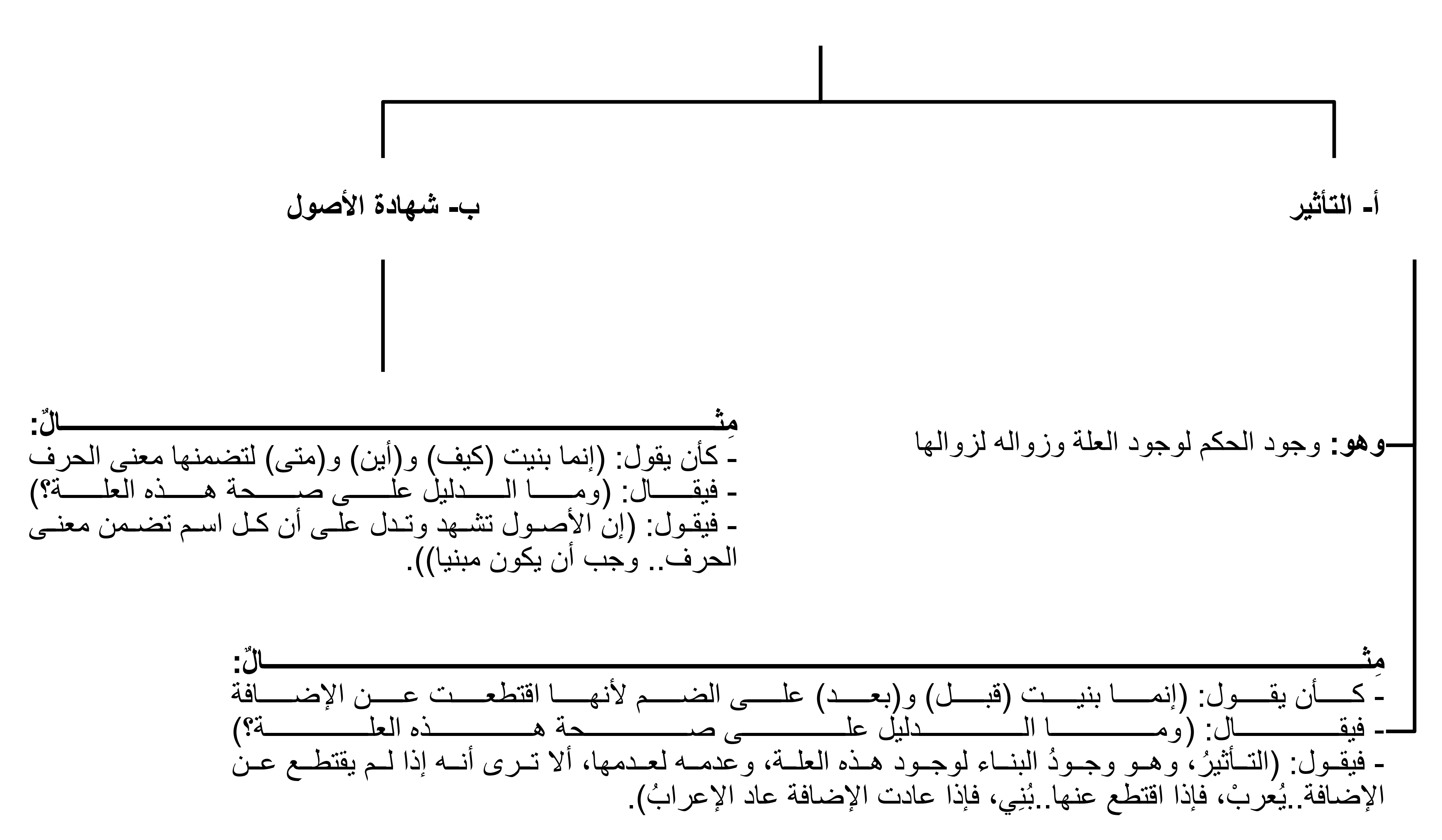


مُصْطفَى دَنْقَش


٧- المنع للعلة
- ابن الأنباري: (
والجواب عن منع العلة: أن يدل على وجودها في الأصل أو الفرع بما يظهر به فساد المنع).
قد يكون في الأصل والفرع
المنع في الفرع
المنع في الأصل
كأن يقول البصري: (الدليل على أن فعل الأمر مبنيٌّ أن (دَراكِ) و(نزال) و(تراك) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها قيامه، ولولا أنه مبني..لما بني ما قام مقامه).
- فيقول الكوفي: (لا أسلم أن نحو (دراك) إنما بني لمقامه مقام فعل الأمر وإنما بني لتضمنه لام الأمر).
كأن يقول البصري: (إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع..فكذلك ما أشبهه).
- فيقول الكوفي: (لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ).

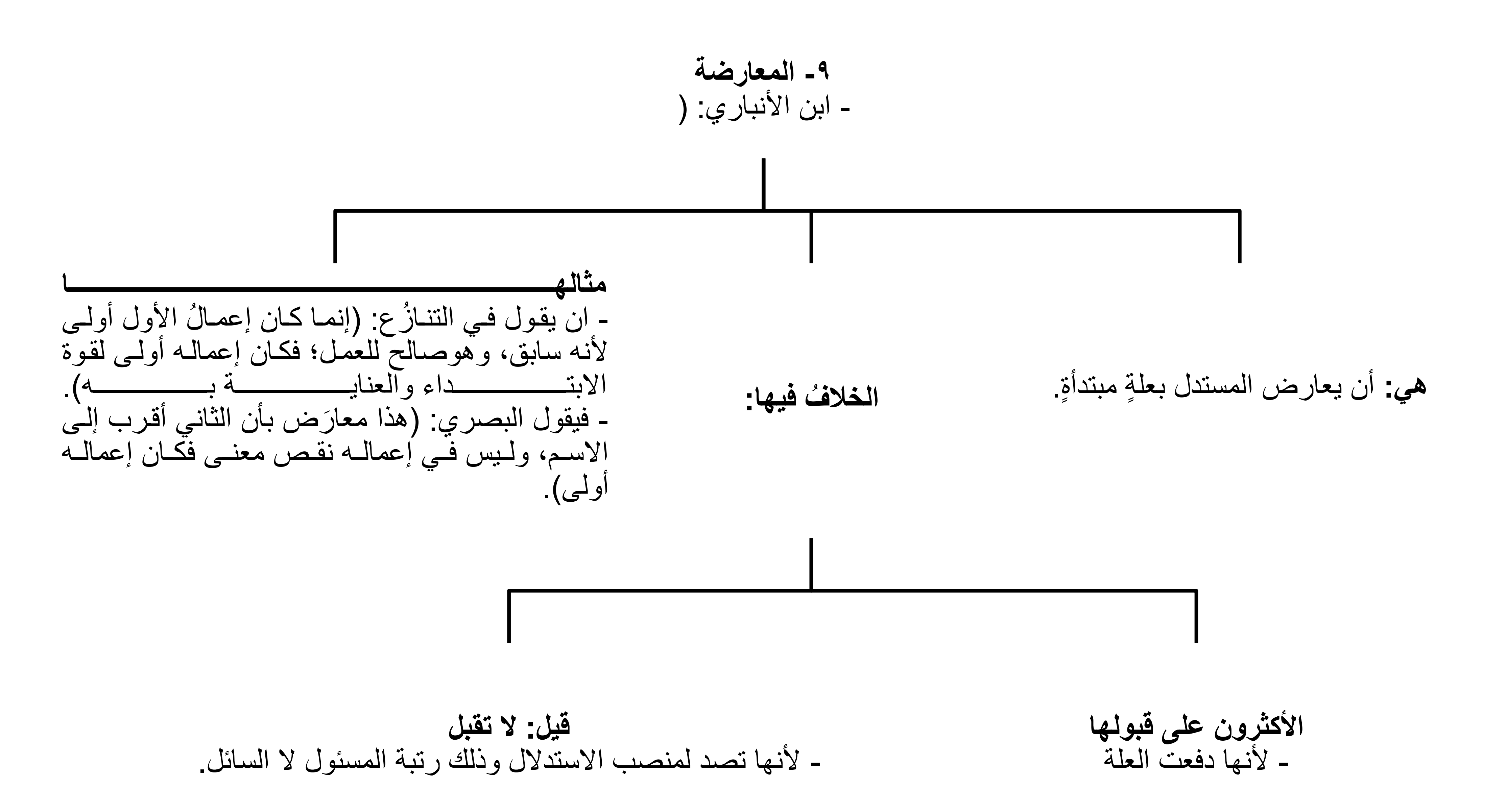
## ٨- المطالبة بتصحيح العلة

- ابن الأنباري: (الجواب أن يدل على ذلك بشيئين:



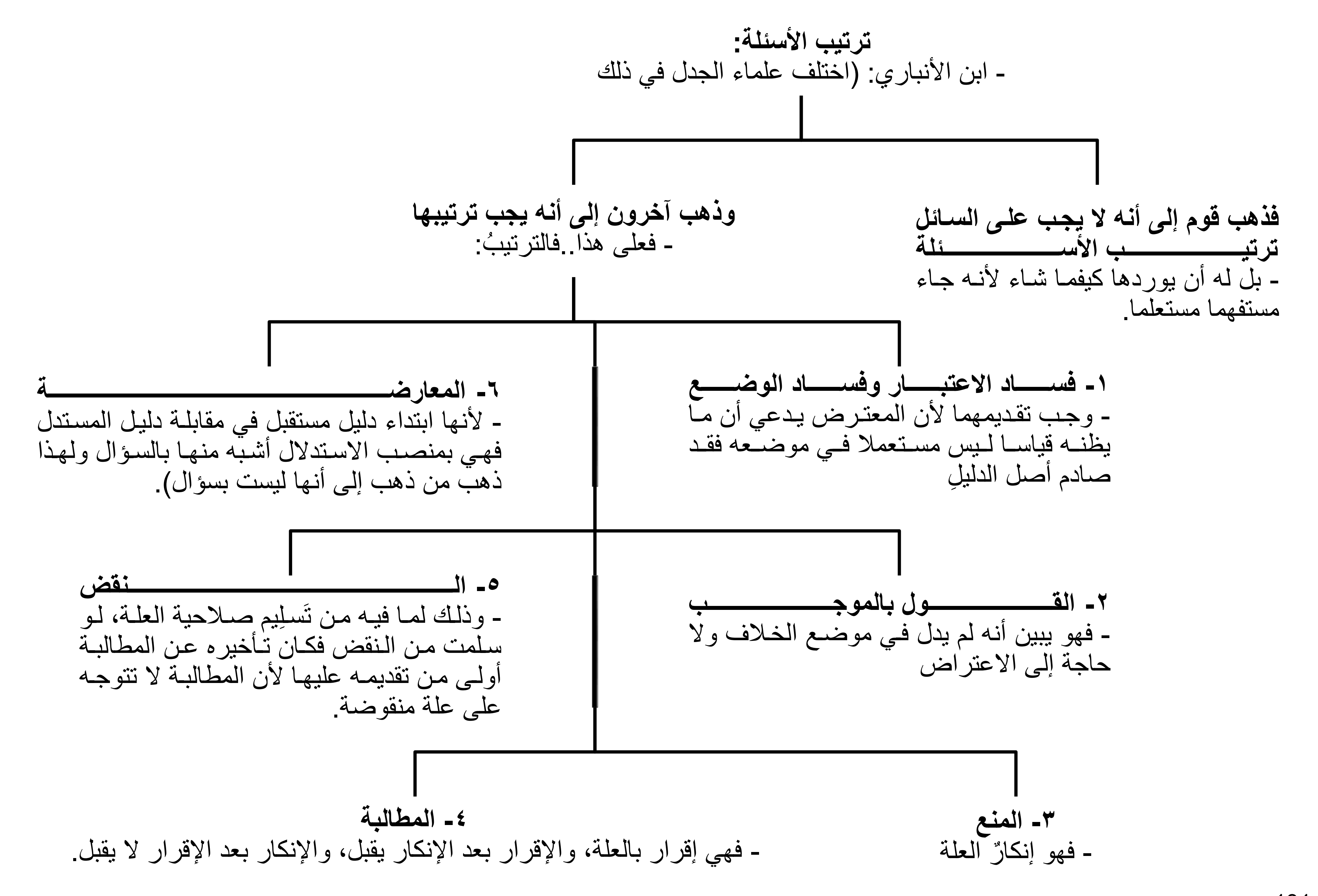


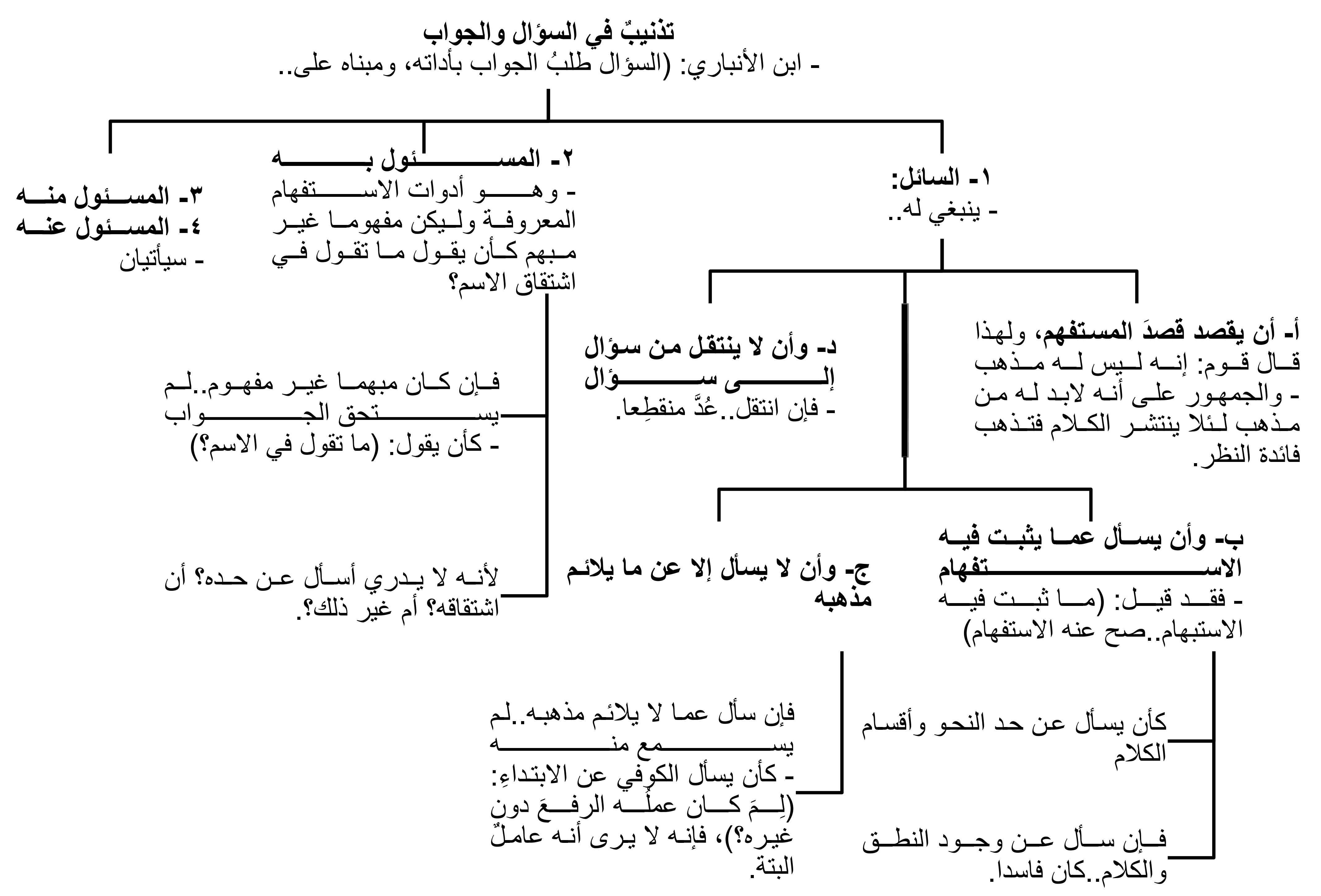

مُصْطفَى دَنْقَش


٩- المعارضة
- ابن الأنباري: (
هي: أن يعارض المستدل بعلةٍ مبتدأةٍ.
الخلافُ فيها:
مثالها
- ان يقول في التنازُع: (إنما كان إعمالُ الأول أولى لأنه سابق، وهوصالح للعمل؛ فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به).
- فيقول البصري: (هذا معارَض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أولى).
الأكثرون على قبولها
- لأنها دفعت العلة
قيل: لا تقبل
- لأنها تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسئول لا السائل.



مُصْطفَى دَنْقَش


ترتيب الأسئلة:
- ابن الأنباري: (اختلف علماء الجدل في ذلك
فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة
- بل له أن يوردها كيفما شاء لأنه جاء مستفهما مستعلما.
وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها
- فعلى هذا..فالترتيبُ:
١- فساد الاعتبار وفساد الوضع
- وجب تقديمهما لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه فقد صادم أصل الدليلِ
٦- المعارضة
- لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال).
٢- القول بالموجب
- فهو يبين أنه لم يدل في موضع الخلاف ولا حاجة إلى الاعتراض
٥- النقض
- وذلك لما فيه من تَسلِيم صلاحية العلة، لو سلمت من النقض فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة.
٣- المنع
- فهو إنكارٌ العلة
٤- المطالبة
- فهي إقرار بالعلة، والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل.



تذنيبٌ في السؤال والجواب
- ابن الأنباري: (السؤال طلبُ الجواب بأداته، ومبناه على..
١- السائل:
- ينبغي له..
أ- أن يقصد قصدَ المستفهم، ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب
- والجمهور على أنه لابد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظر.
ب- وأن يسأل عما يثبت فيه الاستفهام
- فقد قيل: (ما ثبت فيه الاستبهام..صح عنه الاستفهام)
كأن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام
فإن سأل عن وجود النطق والكلام..كان فاسدا.
ج- وأن لا يسأل إلا عن ما يلائم مذهبه
فإن سأل عما لا يلائم مذهبه..لم يسمع منه
- كأن يسأل الكوفي عن الابتداءِ: (لِمَ كان عملُه الرفعَ دون غيره؟)، فإنه لا يرى أنه عاملٌ البتة.
د- وأن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال
- فإن انتقل..عُدَّ منقطِعا.
٢- المسئول به
- وهو أدوات الاستفهام المعروفة وليكن مفهوما غير مبهم كأن يقول ما تقول في اشتقاق الاسم؟
فإن كان مبهما غير مفهوم..لم يستحق الجواب
- كأن يقول: (ما تقول في الاسم؟)
لأنه لا يدري أسأل عن حده؟ أن اشتقاقه؟ أم غير ذلك؟.
٣- المسئول منه
٤- المسئول عنه
- سيأتيان

## تذنيبٌ في السؤال والجواب

- ابن الأنباري: (السؤال طلبُ الجواب بأداته، ومبناه على..

**٣- المسئول منه**

**شُرِطَ كونُه أهلا**

بأن يكون السؤال من أهل فن السؤال
- كالنحوي عن النحو، والتصريفيّ عن التصريف

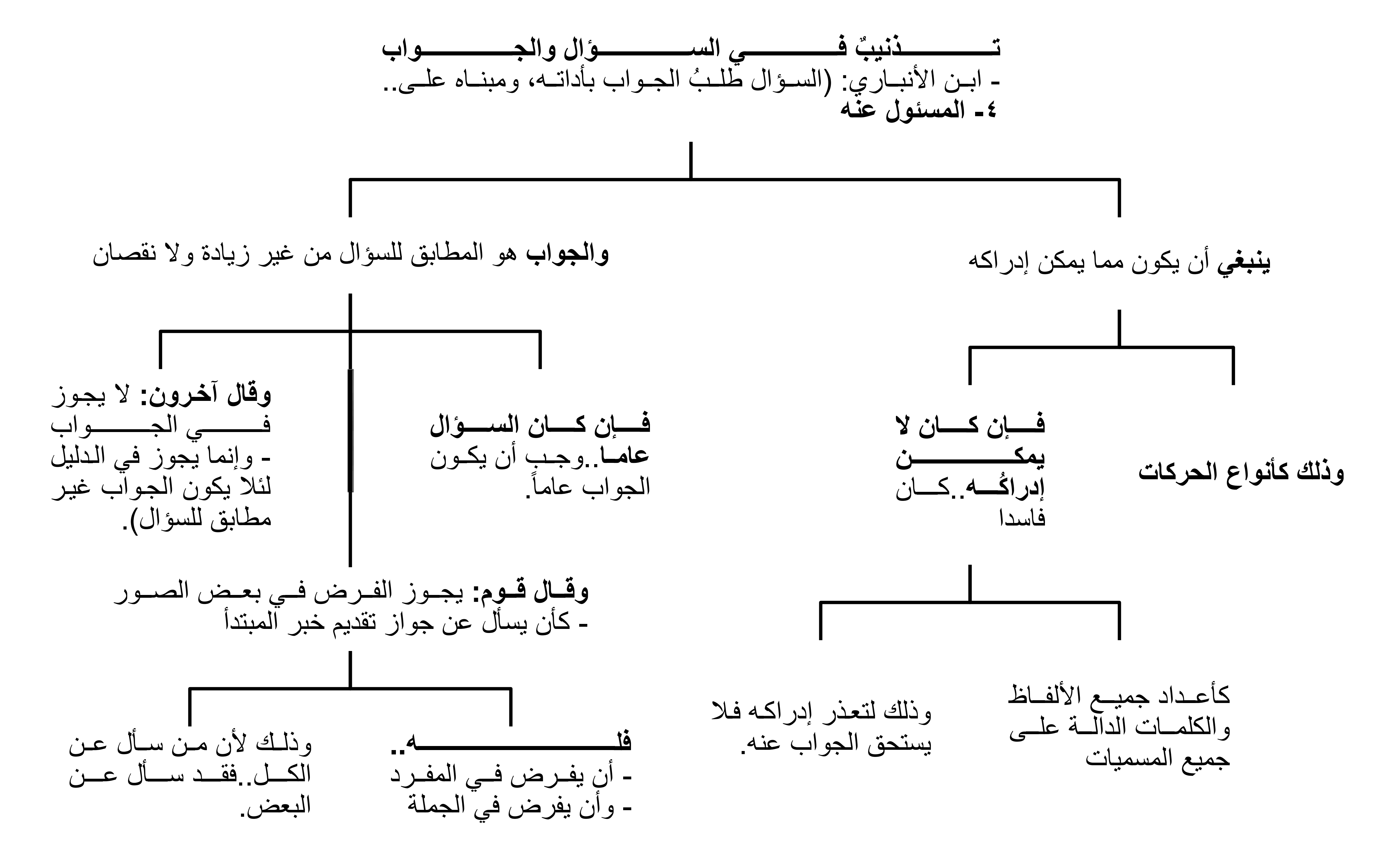
**وعليه** أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال
- فإن سكت بعده..

**كان قبيحا**

وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمنا طويلا كان قبيحا

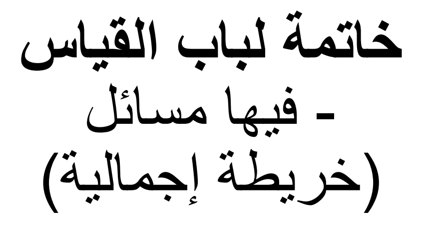
ولم يعد منقطعا لاحتمال أن يكون سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض.

**وقيل:** يعد منقطعا
- لأنه تصدى لمنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل مُعَدًّا في نفسه


تـــــذنيبٌ فـــــي الســـــؤال والجـــــواب
- ابـن الأنبـاري: (السـؤال طلـبُ الجـواب بأداتـه، ومبنـاه علـى..
٤- المسئول عنه
ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه
وذلك كأنواع الحركات
فـإن كـان لا يمكـن إدراكُـه..كـان فاسدا
كأعـداد جميـع الألفـاظ والكلمـات الدالـة علـى جميع المسميات
وذلك لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه.
والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان
فـإن كـان السـؤال عامـا..وجـب أن يكـون الجواب عاماً.
وقال آخرون: لا يجوز فـي الجـواب
- وإنما يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال).
وقـال قـوم: يجـوز الفـرض فـي بعـض الصـور
- كأن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ
فلـــــه..
- أن يفـرض فـي المفـرد
- وأن يفرض في الجملة
وذلـك لأن مـن سـأل عـن الكـل..فقـد سـأل عـن البعض.



مُصْطفَى دَنْقَش



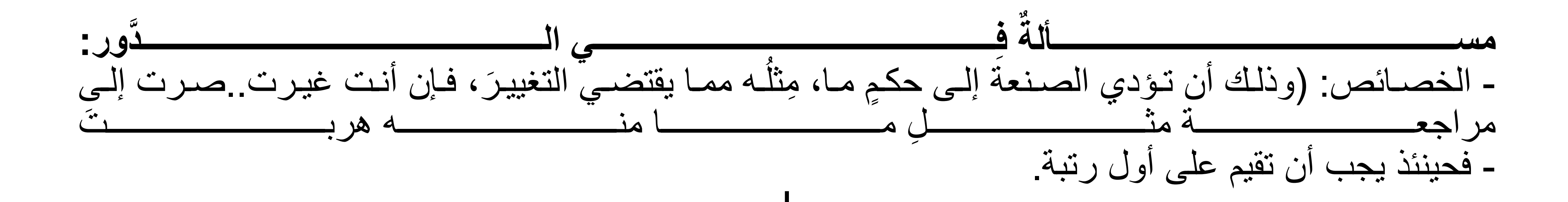

**الدور**

**اجتماع السماع والإجماع والقياس دليلا على مسألة**

**اجتماع ضدين**

**التسلسل**

**القياس جلي وخفي**



**مسألةٌ في الدَّور:**

- الخصائص: (وذلك أن تؤدي الصنعةَ إلى حكمٍ ما، مِثْلُه مما يقتضي التغييرَ، فإن أنت غيرت..صرت إلى مراجعة مثلِ ما منه هربتَ

- فحينئذ يجب أن تقيم على أول رتبة.

**بيانُهُ في خطواتٍ**

١- كأن تبني مِن (قَوِيَتْ) مثل (رِسالَة)، فتقول: (قِوَاءَة)

٢- ثم تُكَسِّرَها على (قَواء)

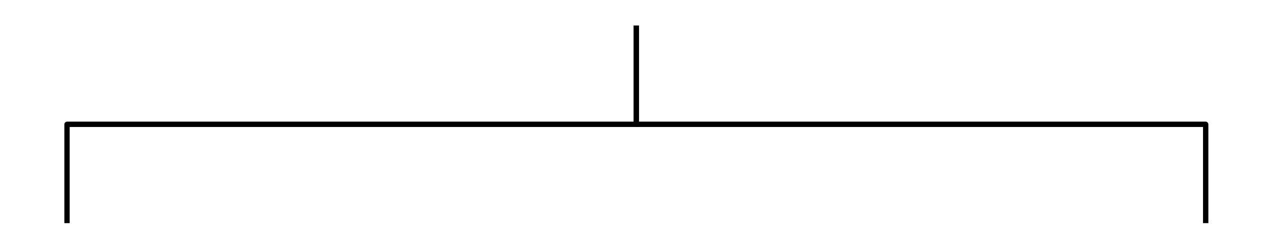
٢- ثم تبدل من الهمز الواو، لتطرفها بعد ألف ساكنة فتقول: (قَوَاو) فتجمع بين واوين مكتنفي ألف التكسير ولا حاجز بين الأخير والطرف.

٤- فإن أنت فررت من ذلك وقلت أهمزُ كما همزت في (أوائل)..لزمك أن تقول: (قَوَاء) كما كان أولاً - وتصير هكذا تبدل من الهمزة واو ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له.

٥- فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا..وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها.

**مسألةٌ في اجتماع ضدين**

- الخصائص: (التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند أهل الكلام فإذا ترادف الضدان في شيء منها..كان الحكمُ للطارىء ويزول الأولُ



**كـ(لام التعريف) إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينُه لأن اللام للتعريف والتنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة..تضادا فكان الحكم للطارىء وهو اللام.**

- وهذا جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد كالأبيض يطرأ عليه السواد والساكن تطرأ عليه الحركة.

**وكذلك حذف التنوين للإضافة وحذف تاء التأنيث لياء النسب).**

## مسألةٌ في التسلسل

- شرح المفصل لِلأندلسيّ: ( بيانُهُ في نقاطٍ

١- من قال بأن العامل في الصفة مقدراً..أجاز الوقف على زيد مِن (جاءني زيد العاقل) وابتداء (العاقل)
- لأن تقديره عنده جاءني العاقل فكان جملة والجملة مستقلة فوجب أن يوقف ويبتدأ بها.

٢- وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدر: (جاءني العاقل) والصفة لا بد لها من موصوف فيكون التقدير: (جاءني زيد العاقل) ثم يقدر أيضا: (جاءني العاقل)، وهكذا أبداً
- وذلك محالٌ

٣- فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور: أنَّهُ لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة).

**مسألةٌ: القياسُ جَلِيٌّ وخَفِيٌّ**

**الجليُّ:**
- مِنه:

قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، فالأول لم يسمع بخلاف الثاني.
أبو حيان: (وقياس المثنى على الجمع قياس جلي).

**الخفيُّ**

**مسألةٌ: اجتماعُ السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة**
- شرح التسهيل لابن مالكٍ: (يجوز دخول الباء في خبر (ما) التميمية خلافا للفارسي والزمخشري، ويدل عليه..

**١- السماع**
- لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم.

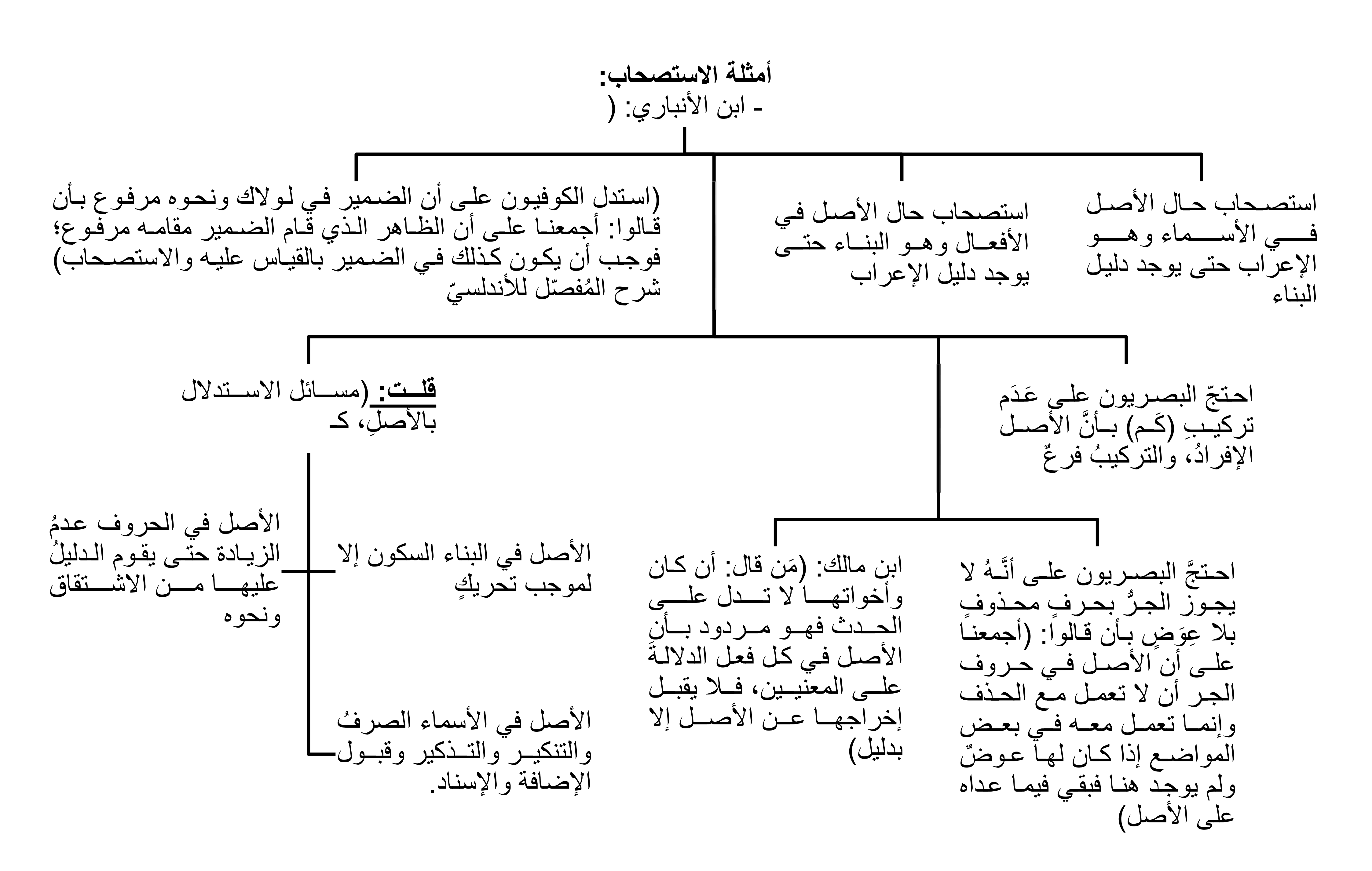
**٢- القياس**
- لأن الباء دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا، بدليل دخولها بعد (ما) وبعد (هل)

**٣- الإجماع**
- نقله أبو جعفر الصفار).

# الكِتَابُ الرَّابِعُ: الِاسْتِصْحَابُ

تعريفُهُ:

- ابن الأنباري: ( هو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصلِ عند عدم دليل النقل على الأصل)


أمثلة الاستصحاب:
- ابن الأنباري: (
استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء
استصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب
(استدل الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام الضمير مقامه مرفوع؛ فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب) شرح المُفصّل للأندلسيّ
احتجّ البصريون على عَدَم تركيبِ (كَم) بأنَّ الأصل الإفرادُ، والتركيبُ فرعٌ
قلت: (مسائل الاستدلال بالأصلِ، كـ
احتجَّ البصريون على أنَّهُ لا يجوز الجرُّ بحرفٍ محذوفٍ بلا عِوَضٍ بأن قالوا: (أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوضٌ ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل)
ابن مالك: (مَن قال: أن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأنِ الأصل في كل فعل الدلالةَ على المعنيين، فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل)
الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريكٍ
الأصل في الأسماء الصرفُ والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.
الأصل في الحروف عدمُ الزيادة حتى يقوم الدليلُ عليها من الاشتقاق ونحوه

**أهَمِّيَةُ الاستصحاب:**

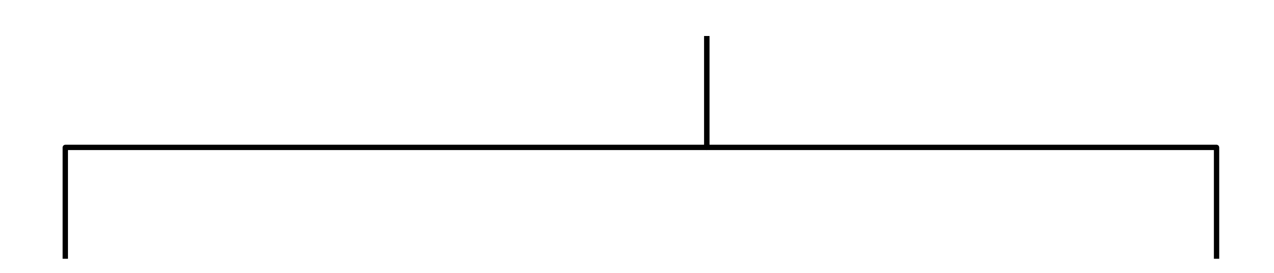
(هو مِن الأدلة المعتبرة
- فَمن تمسك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليلِ
- وَمَن عدل عن الأصل..افتقر إلى إقامة دليل لِعُدُولِهِ عن الأصل) أصول ابن الأنباري

(ولكنْ مع ذلك فاستصحاب الحال من أضعف الأدلة
- ولذا لا يجوز التمسك به ما وُجِدَ هناك دليلٌ

ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو تضمين معناه

وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم) الجدل لابن الأنباري

## الاعتراض على الاستصحاب ودفعُ الاعتراض:



**الاعتراض** على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلا على زواله

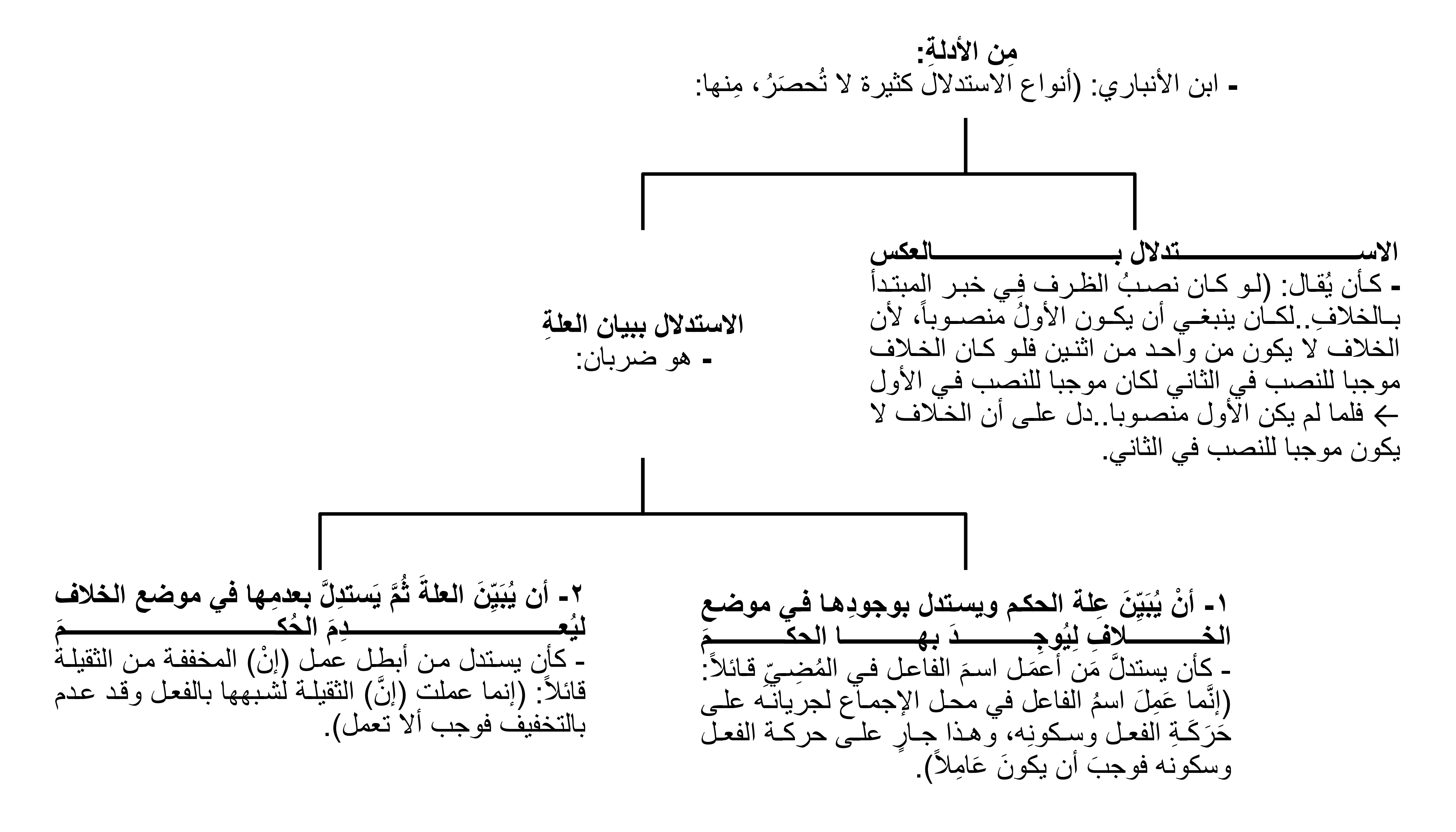
- كأن يتمسك البصريُّ في بناء فعل الأمر بأصل البناء في الأفعال

- فيعترض الكوفيُّ بأنَّ فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه والمضارع قد أشبه الأسماءَ وزَال عنه استصحاب حال البناءِ وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر)

**ودفعُ الاعتراض:** أن يبين البصريُّ أنَّ ما توهمه دليلا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا

# الكِتَابُ الخَامِسُ:

# فِي أَدِلَّةٍ شَتَّى


مِن الأدلةِ:
- ابن الأنباري: (أنواع الاستدلال كثيرة لا تُحصَرُ، مِنها:
الاستدلال بالعكس
- كأن يُقال: (لو كان نصبُ الظرف فِي خبر المبتدأ بالخلافِ..لكان ينبغي أن يكون الأولُ منصوباً، لأن الخلاف لا يكون من واحد من اثنين فلو كان الخلاف موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الأول ← فلما لم يكن الأول منصوبا..دل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني.
الاستدلال ببيان العلةِ
- هو ضربان:
١- أنْ يُبَيِّنَ عِلة الحكم ويستدل بوجودِها في موضع الخلافِ لِيُوجِدَ بها الحكمَ
- كأن يستدلَّ مَن أعمَل اسمَ الفاعل في المُضِيّ قائلاً: (إنَّما عَمِلَ اسمُ الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حَرَكَةِ الفعل وسكونِه، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجبَ أن يكونَ عَامِلاً).
٢- أن يُبَيِّنَ العلةَ ثُمَّ يَستدِلَّ بعدمِها في موضع الخلاف ليُعدِمَ الحُكمَ
- كأن يستدل من أبطل عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة قائلاً: (إنما عملت (إنَّ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل).

مِن الأدلةِ:
- ابن الأنباري: (أنواع الاستدلال كثيرة لا تُحصَرُ، مِنها:

**الاستدلالُ بعدم الدليل في الشيءِ على نفيِهِ**

**محلُّهُ:** فِيما إذا ثبت..لم يَخفَ دليلُه، فيستدل بعدم الدليل على نفيه

**كأنْ** يستدل على نفي أنَّ الكلماتِ أربعةٌ وعلى نفي أنَّ أنواع الإعراب خمسةٌ قائلاً: (لو كانت الكلمات أربعة وأنواعُ الإعراب خمسةً وكان على ذلك دليلٌ..لَعُرِف مع كثرة البحث وشدة الفحص ← فلما لم يُعرَف ذلك..دل على أنه لا دليلَ، فوجب ألا تكون الكلماتُ أربعةً ولا أنواع الإعراب خمسةً)

**اعتُرِضَ:** النافي لا دليل عليه
- الجواب: ليس كذلك، لأنَّ الحُكم بالنفيِ لا يكون إلا عنْ دليلٍ، كما أنَّ الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليلٍ)

**الاستدلال بالأصول**
- **كأن** يُستدَل على إبطال أنَّ رفعَ المضارع لتجردِهِ مِن الناصبِ والجازمِ

**فيقولُ:** أنَّ ذلك يُؤَدي إلى خلاف الأصولِ، لأنه يُؤَدِّي إلى كونِ الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصولِ، لأن الأصول تدل على..
١- أنَّ الرفع قبل النصب، لأنَّ الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أنَّ الفاعلَ قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب
٢- وأنَّ الرفع قبل الجزمِ

**مُناقشةٌ:**

**اعتُرِضَ:** هَبْ أنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فلم قلتُم أنَّ الرفعَ في الأفعال قبل الجزم؟

الجواب: لأنَّ إعراب الأفعالِ فرعٌ على إعراب الأسماءِ، وإذا ثبت ذلك في الأصل..فكذلك في الفرع، لأنَّ الفرع يتبع الأصلَ

# الاستدلال بعدم النظير

**تمهيـــــــــــــــدٌ:**
- لم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني، وهو كثير في كلامهم

**نِطاقُهُ:** إنما يكون دليلا على النفـــي لا علـــى الإثبـــاتِ
- الخصـائص: (يُستدلُّ بعدم النظير على النفي حيثُ لَم يقُم الدليلُ على الإثباتِ، فإن قام..لَم يُلتفَت إليهِ لأن إيجادَ النظيرِ بعدَ قيام الدليلِ إنما هو للأُنسِ لا للحاجةِ)

**أمثلـــــــــةٌ لـــــــه:**
- الخصـــائص: (اســتدل المازنيُّ ردا على من قال: (إن السين وسوف ترفعان الفعل المضارع) بأنَّا لم نر عـاملاً فـي الفعل يـدخُل عليه اللامُ، وقد قال تعالى: {ولسوف يعطيك ربُك}

**مِثالٌ لعدم النظير لكن وُجِدَ دليـلٌ:** (أنـدلُس) فهمزتُـه ونونُـه زائـدتانِ، فوزنُـه (أنفعـــــــــــــل)
- وهو مثال لا نظير لَـهُ، لكنْ قام الدليلُ على ما ذكرنا، وبيانُهُ في نقاطٍ:

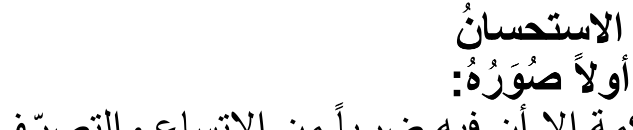
١- لأنَّ النون زائدة لا محالة
- إذ ليس فـي ذوات الخمسة شـيءٌ علـى (فعللل) فتكـون النـون فيـه أصـلا لوقوعهـا موقع العين

٢- وإذا ثبت زيـادة النـون بقـي فـي الكلمـة ثلاثـة أحـرف أصـول: (د ل س) وفـي أولهـا همـزة ومتـى وقـع ذلـك..حكمـت بزيـادة الهمزة.

٣- ولا تكـون النـونُ أصـلاً والهمـــــزةُ زائـــــدةً
- لأن ذوات الأربعـــــة لا تلحقهـا الزيـادة مـن أولهـا إلا فـي الأسـماء الجاريـة علـى أفعالها كـ(مُدحرج) وبابه.

٤- فقــد وجــب إذن أن الهمـزة والنـون زائـدتان، وأن الكلمـة بهمـا علـى (أنفعل) وإن كان مثالا لا نظير له).

**مِثــالٌ لِاجتمــاعِ النظيــر والــــــــدليل**
- الخصائص: (نون (عنبر): فالدليل يقتضي كونَهـا أصـلا لأنهـا مقابلـة لعــين (جعفــر)، والنظيــر موجــود وهــو (فعلــل))
- الخضـــــراوي: (إذا وَرد شيء حمل على القياس وإن لم يوجد له نظيرٌ)



## الاستحسانُ

### أولاً صُوَرُهُ:

- الخصائص: (دلالتُهُ ضعيفةٌ غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرّف، مِن ذلك:

**ترك الأخف إلى الأثقل دُون ضرورة**
- كـ(الفتوى التقوى) فقد قلبوا الياء واواً دُون عِلة قويةٍ، بل أرادوا الفرقَ بين الاسم والصفةِ في أشياءَ كثيرةٍ لا يوجبون على أنفسهم الفرقَ بينهما فيها

مِن ذلك:
- تكسير (حسن) على (حسَان)، فهذا كـ(جبل جبال)
- تكسير (غفور) على (غُفُر) كـ(عمود عُمُد).

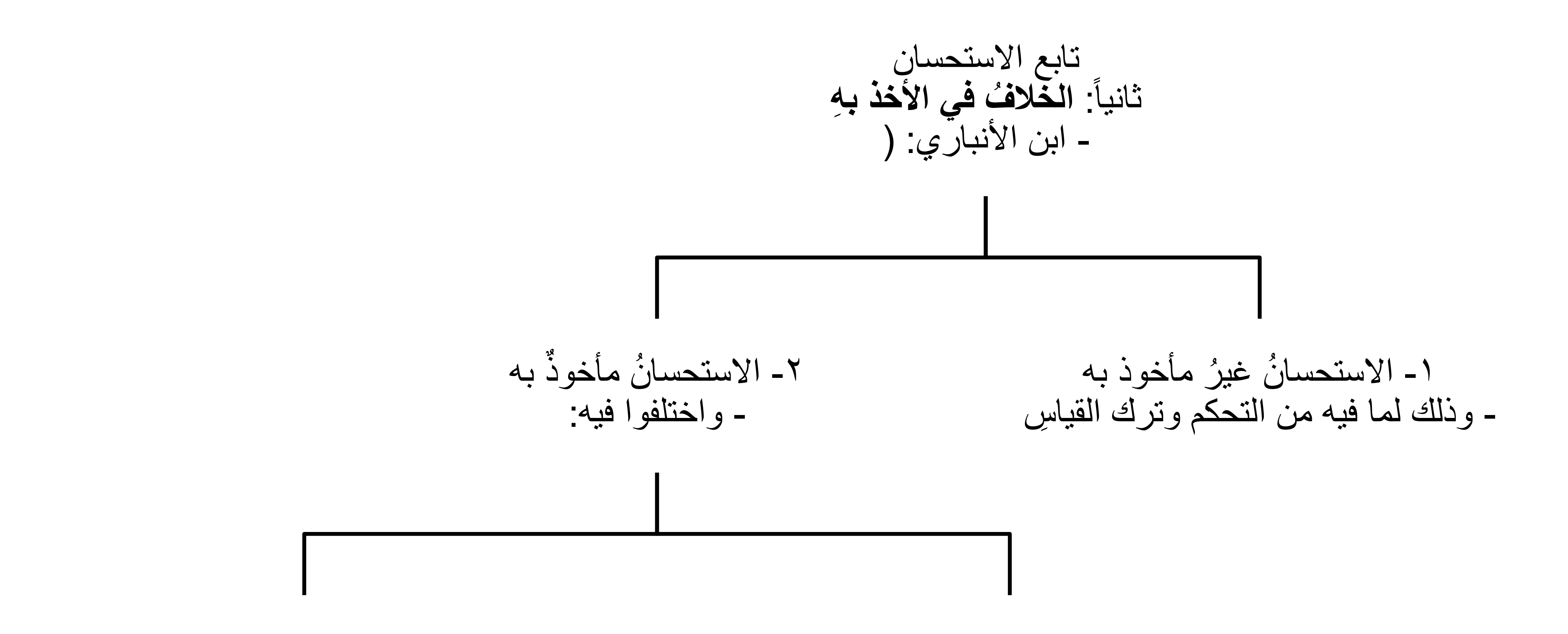
ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة
- فليس هذا جارياً مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول لأنه لو كان واجباً..لجاء في جميع الباب مثلُه

**ما يخرج تنبيها على أصلِ بابِهِ**
- كـ(استحوذ - أطولت الصدودَ - مَطيَبَة للنفسِ)

**ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته**
- كـ(ولا نَسألُ الأقوامَ عقدَ المَيَاثِقِ)

- فالشائع في جمع (ميثاق) (مواثق) بِرَدِّ الواو إلى أصلِها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسنَ الشاعرُ ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلةُ من حيث إن الجمع تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً
- ابن جني: (وقياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: (مُيَيْثِيقٌ).

**(إذا اجتمع التعريف العلميُّ والتأنيثُ السماعيُّ أو العُجمة في ثُلاثِيٍّ ساكنِ الوَسط كـ(هند) و (نوح)..فـ..**
- القياسُ منعُ الصرف
- والاستحسان الصرف لخفته) صاحب البديع




فقيـل: (هـو تـرك قيـاسِ الأصـول لـدليلٍ).
- ومِنه ما تقدَّم في الكلام على رفع المضارع.

وقيـل: هـو تخصـيص العلـةِ.
- كأنْ تقول: (إنما جُمِعت (أَرض) بالواو والنون فقيل (أَرَضون) عوضا مِن حذف تاء التأنيثِ، لأن الأصل أن يقال في أرض: أرضة فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضا عنها، وهذه العلة غيرُ مُطَرِّدَةٍ لأنها تُنقَضُ بـ(شمس دار قِدر) فالأصلُ فيها: (شمسة دارة قدرة) ولا يجوز أن تُجمَع بالواو والنون)




**(الاستقراء)**

- استدلوا به في مواضعَ، منها: انحصارُ الكلماتِ الثلاثِ في الاسم والفعل والحرفِ.

**(الدليل المسمى بالباقي)**

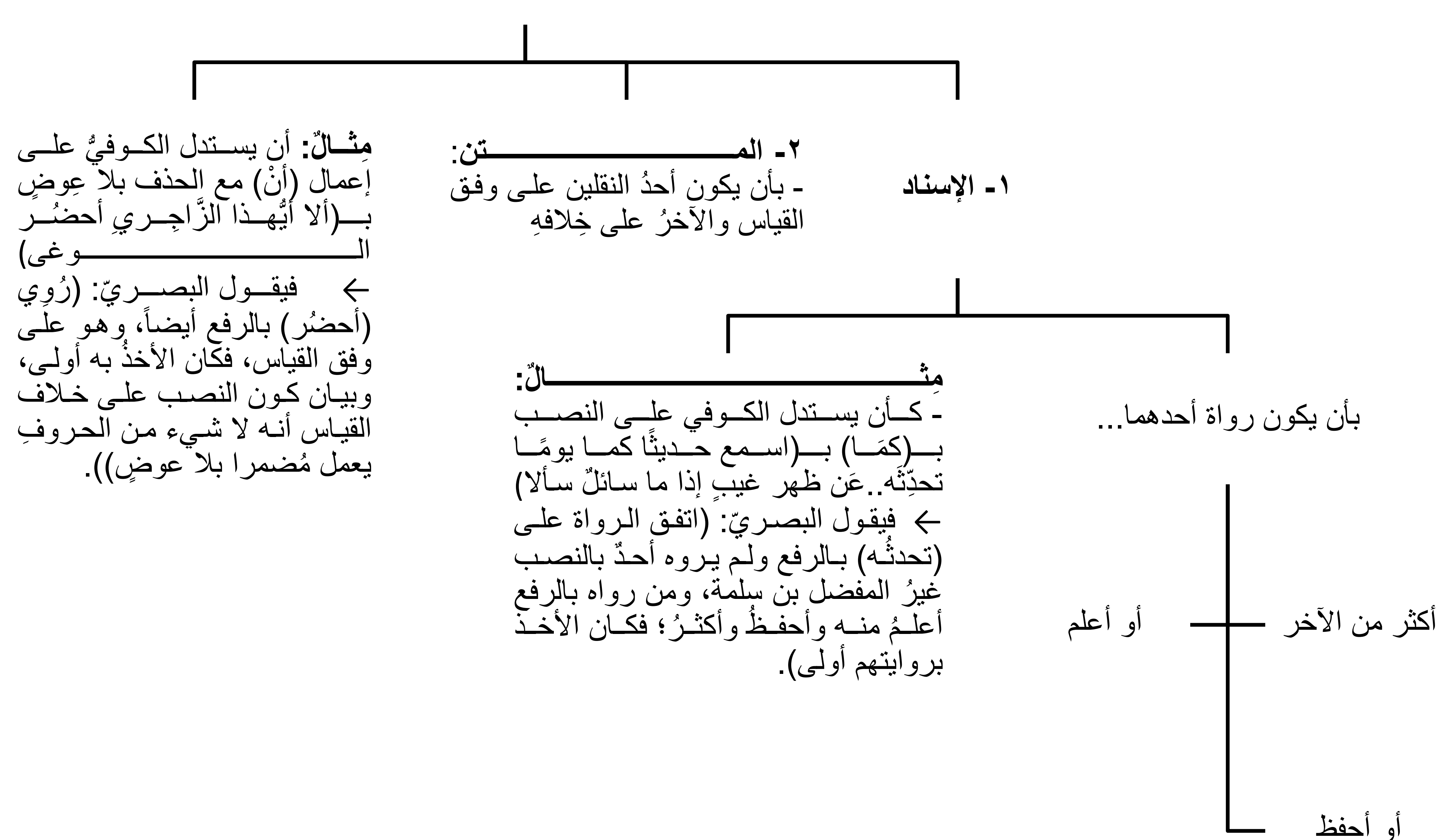
**كقولنا:** (الدليل يقتضي أن لا يدخُل الفعلَ شيءٌ من الإعرابِ لكون الأصلِ فيه البناءَ لعدم العِلة المُقتضِية للإعراب

- وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لِعِلَّةٍ اقتضت ذلك فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليلُ مِن الامتناعِ

# الكِتَابُ السَّادِسُ:
# التَّعَارُضُ والتَّرجِيح

**المسألـ(١)ـة: إذا تعارض نقلان**

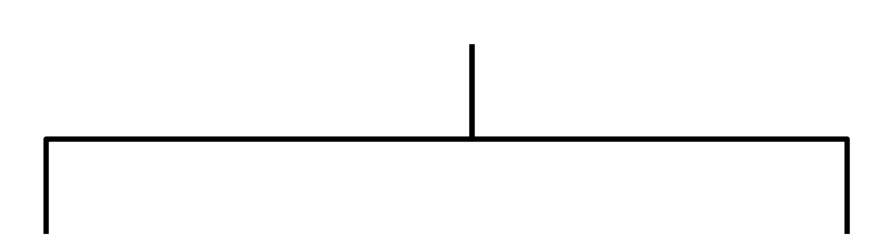
- قال ابن الأنباري: ( يُؤخَذُ بأرجحهما، والترجيح في شيئين:






مُصْطفَى دَنْقَش

## المسألـ(٢)ـة: تقوية لغةٍ على أختها



الخصائصُ: (اختلافُ اللغتينِ له حالانِ:

ولكنْ في شرحِ التسهيل لأبي حيان: (كُلُّ ما كان لغة لقبيلةٍ..قِيس عليهِ).

**١- إنْ كانت اللغتانِ في القياس سواء أو متقاربتين..فاللغاتُ على اختلافِها حُجَّةٌ**
- فلغة أهلِ الحجاز في إعمال (مَا) ولغةُ بني تميم في تركِه..كلٌّ منهما يقبلُها القياس، فليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتِها لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى
- لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنسا بها
- فأما ردُّ إحداهما بالأخرى..فلا، ألا ترى إلى حديث «نزل القرآنُ بسبع لغات كلها شاف كافٍ»

**٢- وإنْ قَلَّتْ إحدى اللغتين جِدًّا وكثُرت الأخرى جِدًّا..أخذت بأوسعِهما روايةً وأقواهما قياساً**
- ألا ترى أنك لا تقول: (المالُ لِكِ، مررتُ بِكِ) قياسا على قول قضاعة (المالُ لِهِ) ولا (أكرمتُكِش) قياسا على قول مَن قال: (مرررتُ بِكِش).
← فالواجب في مثل ذلك استعمالُ ما هو أقوى وأشيَعُ، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكُن مخطئا لكلامِ العرب، فالناطقُ على قياسِ لغةٍ مِن لغات العرب مُصيبٌ غَيرُ مُخطئٍ لكنَّهُ مخطئٌ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فغيرُ ملوم ولا مُنكَرٌ عليه)

**المسألـ(٣)ـة: اللغة الضعيفة أقوى من الشاذّ**
- (إذا تعارض ارتكاب شاذٍّ ولغة ضعيفة..فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ) ابن عصفور

**المسألـ(٤)ـة: الأخذ بأرجح القياسين عند تعارُضِهما**
- ابن الأنباري: (إذا تعارض قياسان..أخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلا آخر مِن نقلٍ أو قياسٍ

**الموافقة للنقل**..كما تقدم

**الموافقة للقياس**
- كأن يقول الكوفيّ: ((أنْ) تعمل في الاسم النصبَ لشبه الفعل ولا تعمل في الخبر الرفعَ، بل الرفعُ فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها)
← فيقول البصري: (هذا فاسدٌ لأنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الاسم النصبَ إلا ويعملُ الرفعَ؛ فما ذهبتَ إليه يؤدي إلى ترك القياسِ ومخالفةِ الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز)).

**المسألـــ(٥)ـــة: تعـــارض القيـــاس والســـماع**

- الخصائص: (إذا تعارضا..نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقِسه في غيره)

كـــــ(اســــتحوذ علـــــيهم الشـــــيطان)

- فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم

- ثم أنك مِن بعدُ لا تقيس عليه غيره فلا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع)).

**المسألـــ(٦)ـــة: تقديم كثرة الاستعمال على قوة القيـــــــــــــــــــــــــــاس**

- الخصائص: (إذا تعارضا..قُدِّمَ ما كثُر استعمالُه

ولـــذلك قـــدمت اللغـــة الحجازيـــة علـــى التميميـــة

- لأن الأولى أكثر استعمالا ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية أقوى قياسا، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم أو تأخير..فزعت إذ ذاك إلى التميمية).

**المسألـ(٧)ـة: في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهرِ**

- الخصائص: (

**بابٌ في الشيء يَردُ فيوجبُ له القياسُ حُكماً**، ويَجوزُ أن يأتي السماع بضده، أنقطعُ أم نتوقف إلى أن يَرِدَ السماعُ بجلية حاله؟

**كنون (عنبر)**، فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصلٌ لوقوعها موضع الأصل مع تجويزِنا أن يَرد دليلٌ على زيادتها، كما ورد في (عنسل) مِمَّا قطعنا به على زيادة نونه

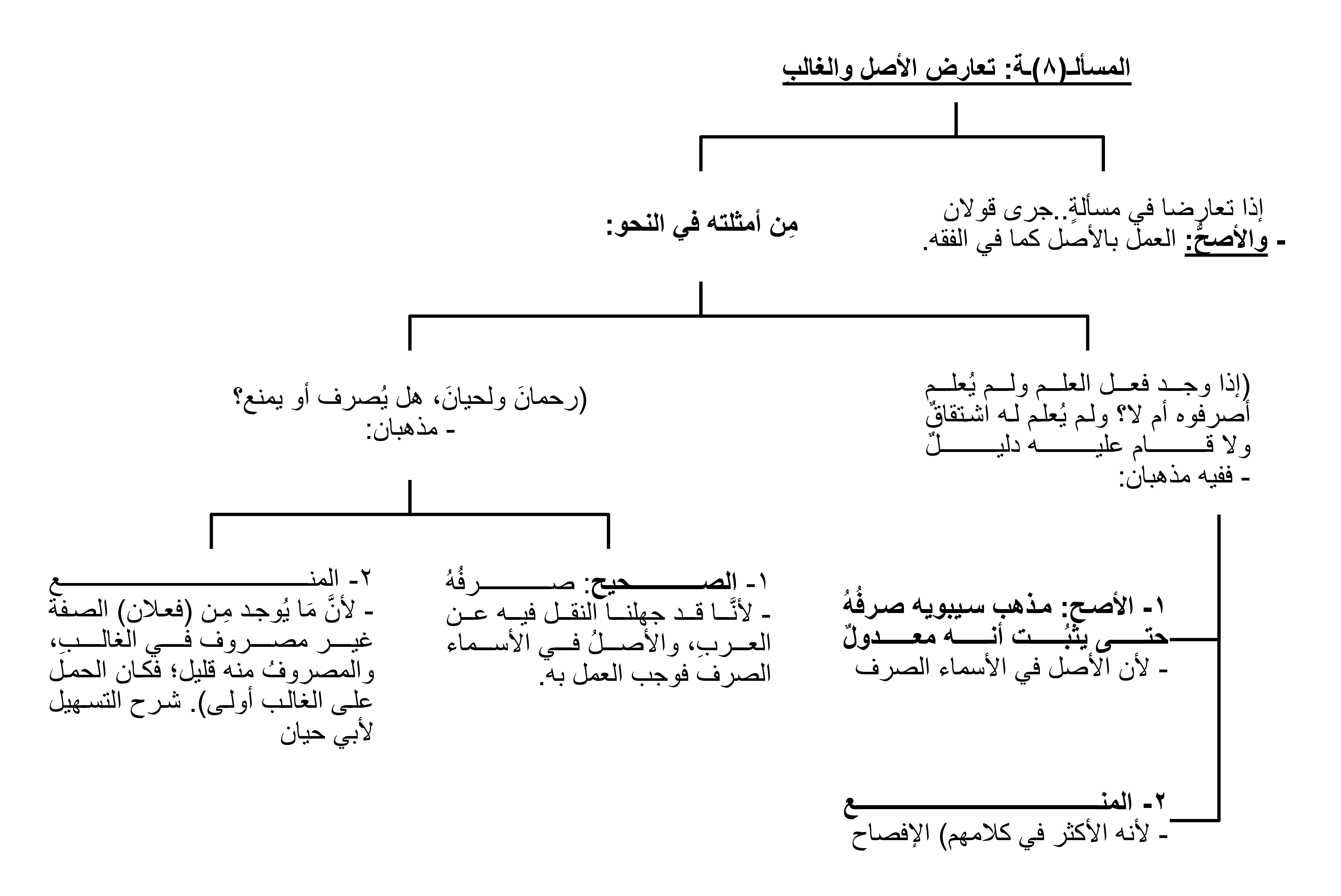
**كـألف (آءة)**، حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو حملا على الأكثر

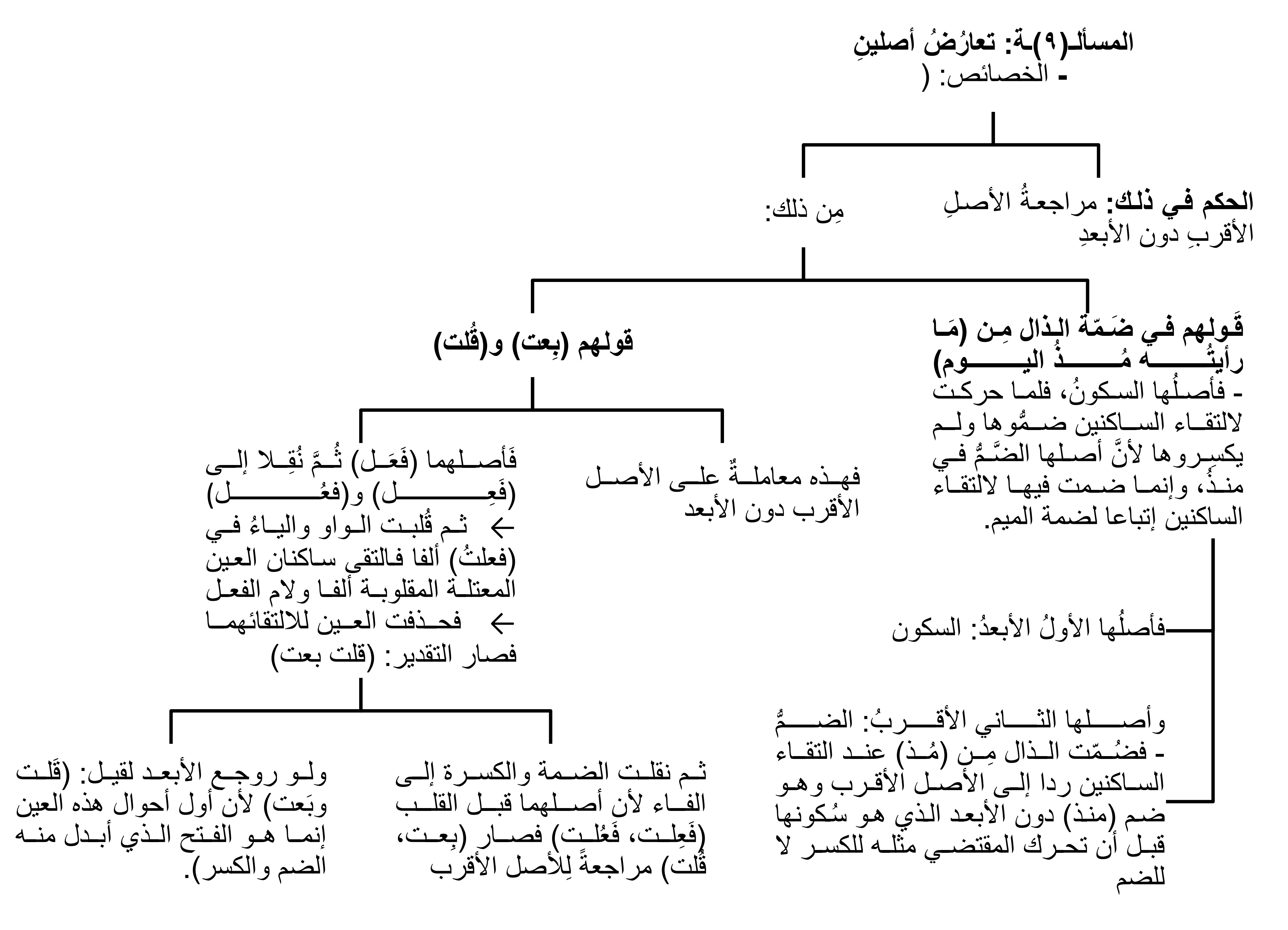
- ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياءٍ

**بابٌ في الحمل على الظاهر**، وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك:

**فـإذا شـاهدتَ ظـاهرا** يكون مِثلُه أصلاً..أمضيتَ الحُكم على ما شاهدتَ مِن حاله وإن أمكن أن يكونَ الأمرُ في باطنه بخلافه

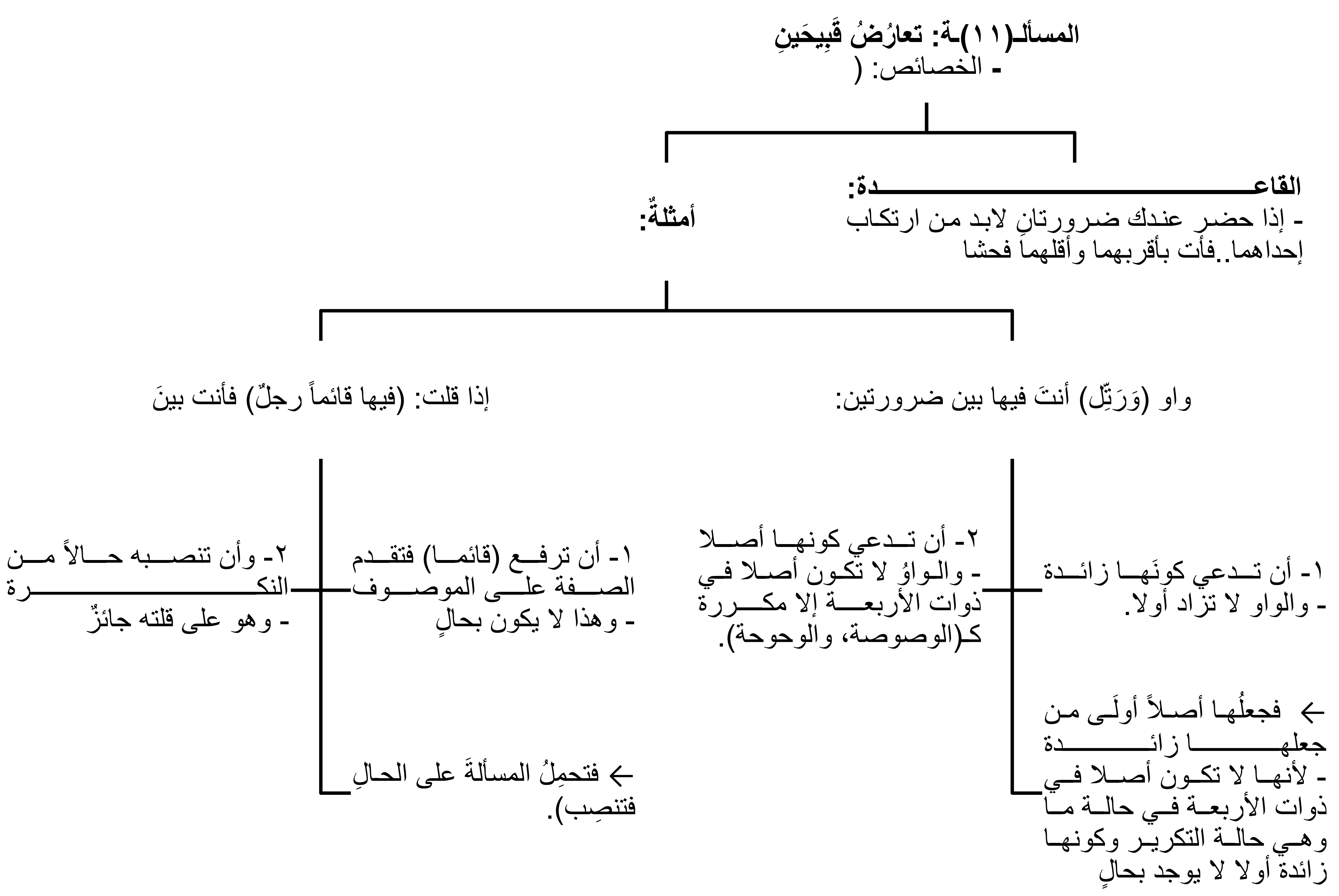
- ولذلك حمل سيبويه (سِيْد) - بمعنى الذئب - على أنه مما عينُه ياءٌ فقال في تحقيرِه (سُيَيد) عملا بظاهره مع تَوَجُّهِ كونِه (فِعْل) مِمَّا عَينُهُ واوٌ كـ(ريح عِيد)).


المسألـ(٨)ـة: تعارض الأصل والغالبِ
إذا تعارضا في مسألةٍ..جرى قولان
- والأصحُّ: العملُ بالأصل كما في الفقه.
مِن أمثلته في النحو:
(إذا وجد فعل العلم ولم يُعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يُعلم له اشتقاقٌ ولا قام عليه دليلٌ
- ففيه مذهبان:
١- الأصح: مذهب سيبويه صرفُهُ حتى يثبُت أنه معدولٌ
- لأن الأصل في الأسماء الصرف
٢- المنع
- لأنه الأكثر في كلامهم) الإفصاح
(رحمانَ ولحيانَ، هل يُصرف أو يمنع؟
- مذهبان:
١- الصحيح: صرفُهُ
- لأنَّا قد جهلنا النقل فيه عن العربِ، والأصلُ في الأسماء الصرف فوجب العمل به.
٢- المنع
- لأنَّ مَا يُوجد مِن (فعلان) الصفة غير مصروف في الغالبِ، والمصروفُ منه قليل؛ فكان الحملُ على الغالب أولى). شرح التسهيل لأبي حيان


المسألـ(٩)ـة: تعارُضُ أصلينِ
- الخصائص: (
الحكم في ذلك: مراجعةُ الأصلِ الأقربِ دون الأبعدِ
مِن ذلك:
قَولهم في ضَمّة الذال مِن (مَا رأيتُه مُذُ اليوم)
- فأصلُها السكونُ، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضمُّوها ولم يكسروها لأنَّ أصلها الضَّمُّ في منذُ، وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة الميم.
فأصلُها الأولُ الأبعدُ: السكون
وأصلها الثاني الأقربُ: الضمُّ
- فضُمّت الذال مِن (مُذ) عند التقاء الساكنين ردا إلى الأصل الأقرب وهو ضم (منذ) دون الأبعد الذي هو سُكونها قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم
قولهم (بِعت) و(قُلت)
فهذه معاملةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد
فَأصلهما (فَعَل) ثُمَّ نُقِلا إلى (فَعِل) و(فعُل)
← ثم قُلبت الواو والياءُ في (فعلتُ) ألفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل
← فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير: (قلت بعت)
ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب (فَعِلت، فَعُلت) فصار (بِعت، قُلت) مراجعةً لِلأصل الأقرب
ولو روجع الأبعد لقيل: (قَلت وبَعت) لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر).

## المسألـ(١٠)ـة: تعارُض استصحابِ الحالِ مَع دليلٍ آخَرَ

- (إذا تعارضَ استصحابُ الحال مع دليل آخر من سماع أو قِياسٍ..فلا عبرةً بالاستصحابِ) ابن الأنباري


المسألـ(١١)ـة: تعارُضُ قَبِيحَينِ
- الخصائص: (
القاعـــــــــــــــــــــــــــدة:
- إذا حضر عندك ضرورتانِ لابد من ارتكاب إحداهما..فأت بأقربهما وأقلهما فحشا
أمثلةٌ:
واو (وَرَتِّل) أنتَ فيها بين ضرورتين:
١- أن تـدعي كونَهـا زائـدة
- والواو لا تزاد أولا.
٢- أن تـدعي كونهـا أصـلا
- والـواوُ لا تكون أصلا في ذوات الأربعـة إلا مكـررة كـ(الوصوصة، والوحوحة).
← فجعلُها أصلاً أولَى من جعلهـا زائـدة
- لأنهـا لا تكـون أصـلا فـي ذوات الأربعـة فـي حالـة مـا وهـي حالـة التكريـر وكونهـا زائدة أولا لا يوجد بحالٍ
إذا قلت: (فيها قائماً رجلٌ) فأنت بينَ
١- أن ترفـع (قائمـا) فتقـدم الصـفة علـى الموصـوف
- وهذا لا يكون بحالٍ
٢- وأن تنصـبه حـالاً مـن النكـــــــــــــرة
- وهو على قلته جائزٌ
← فتحمِلُ المسألةَ على الحالِ فتنصِب).

## المَسألـ(١٢)ـة: المُجمَعُ عليه أولى مِن المُختَلَفِ فِيهِ

**القاعـدة:** إذا تعـارض مجمـع عليـه ومختلـف فيه..فالأول أولى.

**مثـــــــــالُ ذلـــــــــك:**

- إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مد مقصـــور..فارتكـــاب الأول أولـــى لإجمـــاع البصـــريين والكـــوفيين علـــى جـــوازه ومنـــع البصريين الثاني.



## المَسألـ(١٣)ـة: تقديمُ المانِع على المقتضِي عِندَ تعارُضِهما

- مِن ذلك:

ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعُها..لا تجوز إمالته

اسم الفاعل إذا وُجِدَ شرط إعماله وهو الاعتماد وعارَضَهُ المانع مِن تصغير أو وصف قبل العمل..امتنع إعمالُه

(أي) وُجِد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومَنَعَ منها لزومُها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء..فامتنع البناء.

المضارع المؤكد بالنون وُجِدَ فيه سبب الإعرابِ، ومَنَعَ منه النون التي هي من خصائص الأفعال.

**المسألـ(١٤)ـة: في القولين لعالم واحدٍ**

- الخصائص: ( إذا ورد عن عالم في مسألة قولان..

**فـإن كـان أحـدهما مرسـلا والآخـر معلـلا..أخـذ بالمعلـل ويُـؤَوَّلُ المرسـلُ**

- كقول سيبويه: (

١- في غير موضع في التاء من (بنت وأخت) إنها للتأنيث

٢- وقال في باب ما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث وعلله بأن ما قبلها ساكنٌ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا إلا أن يكون ألفاً كـ(فتاة قناة حصاة) والباقي كلُّهُ مفتوحٌ كـ(رطبة عنبة علامة نسابة)

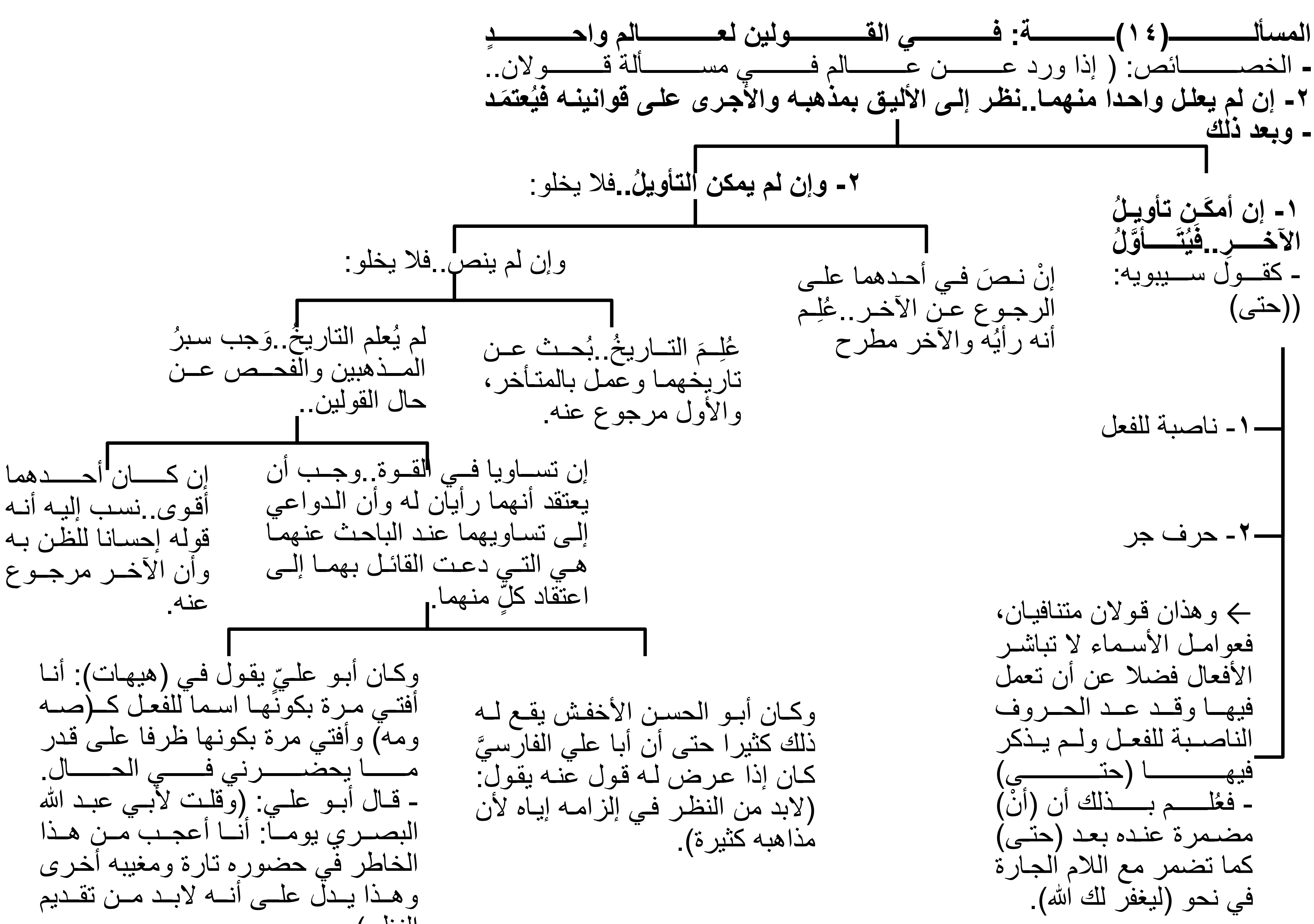
- فلو سميت رجلا بـ(بنت) و (أخت) لصرفته).

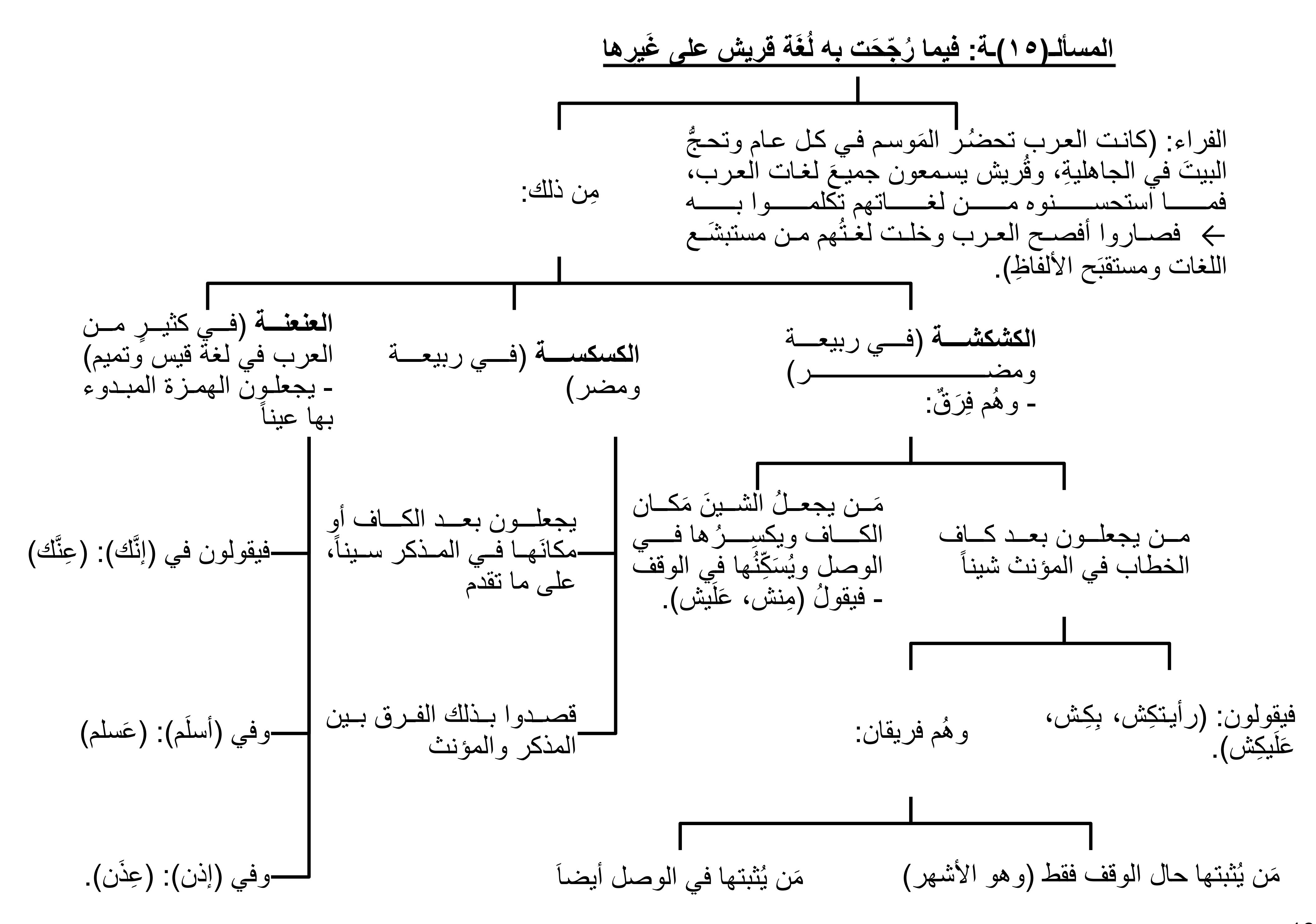
← ابن جني: (فمذهبه الثاني

- وقوله للتأنيث محمول على التجوزِ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث وتذهب بذهابه لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل أصلٌ كتاء (عفريت ملكوت) فإنها بدلُ لام (أخ ابن) إذ أصلهما: (أخو بنو)).

**وإن لم يعلل واحدا منهما..نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعتمَد**

**- وسيأتي بيانُهُ**


المسألة (١٤): في القولين لعالم واحدٍ
- الخصائص: ( إذا ورد عن عالم في مسألة قولان..
٢- إن لم يعلل واحدا منهما..نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعتمَد
- وبعد ذلك
١- إن أمكَن تأويلُ الآخر..فَيُتَأوَّلُ
- كقول سيبويه: ((حتى)
١- ناصبة للفعل
٢- حرف جر
← وهذان قولان متنافيان، فعوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها وقد عد الحروف الناصبة للفعل ولم يذكر فيها (حتى)
- فعُلم بذلك أن (أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى) كما تضمر مع اللام الجارة في نحو (ليغفر لك الله).
٢- وإن لم يمكن التأويلُ..فلا يخلو:
إنْ نصَ في أحدهما على الرجوع عن الآخر..عُلِم أنه رأيُه والآخر مطرح
وإن لم ينص..فلا يخلو:
عُلِمَ التاريخُ..بُحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.
لم يُعلم التاريخُ..وَجب سبرُ المذهبين والفحص عن حال القولين..
إن تساويا في القوة..وجب أن يعتقد أنهما رأيان له وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي التي دعت القائل بهما إلى اعتقاد كلٍّ منهما.
إن كان أحدهما أقوى..نسب إليه أنه قوله إحسانا للظن به وأن الآخر مرجوع عنه.
وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيرا حتى أن أبا علي الفارسيَّ كان إذا عرض له قول عنه يقول: (لابد من النظر في إلزامه إياه لأن مذاهبه كثيرة).
وكان أبو عليٍّ يقول في (هيهات): أنا أفتي مرة بكونها اسما للفعل كـ(صه ومه) وأفتي مرة بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني في الحال.
- قال أبو علي: (وقلت لأبي عبد الله البصري يوما: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ومغيبه أخرى وهذا يدل على أنه لابد من تقديم النظر).


المسألـ(١٥)ـة: فيما رُجّحَت به لُغَة قريش على غَيرها
الفراء: (كانت العرب تحضُر المَوسم في كل عام وتحجُّ البيتَ في الجاهليةِ، وقُريش يسمعون جميعَ لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ← فصاروا أفصح العرب وخلت لغتُهم من مستبشَع اللغات ومستقبَح الألفاظِ).
مِن ذلك:
الكشكشة (في ربيعة ومضر) - وهُم فِرَقٌ:
الكسكسة (في ربيعة ومضر)
العنعنة (في كثيرٍ من العرب في لغة قيس وتميم) - يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً
من يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً
مَن يجعلُ الشينَ مَكان الكاف ويكسرُها في الوصل ويُسَكِّنُها في الوقف - فيقولُ (مِنش، عَلَيش).
يجعلون بعد الكاف أو مكانَها في المذكر سيناً، على ما تقدم
قصدوا بذلك الفرق بين المذكر والمؤنث
فيقولون في (إنَّك): (عِنَّك)
وفي (أسلَم): (عَسلم)
وفي (إذن): (عِذَن).
فيقولون: (رأيتكِش، بِكِش، عَلَيكِش).
وهُم فريقان:
مَن يُثبتها حال الوقف فقط (وهو الأشهر)
مَن يُثبتها في الوصل أيضاً

## تابع المسألـ(١٥)ـة: فيما رُجِّحَت بِه لُغَة قريش على غَيرِها

- تابع الأمثلة

**الفحفحة** (في هذيل)
- يجعلون الحاء عيناً

**الاستنطاء** (لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والانصار)
- يجعلون العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاءَ، كـ(أنطَى) في (أعطَى).

(ومن العرب من يجعل الكاف جيما
- كـ(الجعبة) يريد الكعبة) معجم الأدباء لِياقوت.

**الوَكم** (في لغة ربيعة وقومٍ من كَلب)
- يقولون: (عليكِم، بِكِم) حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

**العجعجة** (في قضاعة)
- يجعلون الياء المشددة جيما، فيقولون في (تميميّ): (تميمجّ).

**الوتم** (في لغة اليمن)
- تجعَلُ السينَ تاءً، كـ(النَّات) في (النَّاس).

**الشَّنْشَنَة** (في لغة اليمنِ)
- تجعَلُ الكافَ شِيناً مطلقاً كـ(لَبَّيش اللهم لَبَّيش) أي (لبيك).

## المسألـ(١٦)ـة: في الترجيح بين مذهب الكوفيين والبصريينَ

اتفقوا على أنَّ..

البصريين أصح قياسا
- لأنهم..

١- لا يلتفتون إلى كل مسموع
- (ومما افتخر به البصريون على الكوفيون أن قالوا: نحن نأخذ اللغة من حوشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواء وباعة الكواميخ) شرح المفصّل للأندلسي

٢- ولا يقيسون على الشاذ
- (الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول..جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين) شرح المفصّل للأندلسي

والكوفيين أوسع رواية.
- ابن جني: (الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها)

قال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: (الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل).

# الكتاب السابع:
# أحوالُ مُستنبِطِ هَذا العِلم ومُستخرِجِهِ


المسألـ(١)ـة: أول من وَضَعَ النحوَ والتصريفَ
التسلسل الزمني:
- المحرر في النحو لِلفخر الرازي: (
٣- ثم خَلَّفَ أبو الأسودِ خمسةً:
أ- عنبسة الفيل
ب- ميمون الأقرن
ج- يحيى بن يعمُر
د، هـ- ابنَي أبي الأسود: عطاء وأبو حرب.
٤- ثم خَلَفَ هؤلاءِ..
أ- عبد الله بن أبي إسحاق
ب- عيسى بن عمر
ج- أبو عمر بن العلاء.
٨- ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصريا وكوفيا )
١- اشتهر وتطابقت الروايات على أنَّ أول من وضع النحو عليّ بن أبي طالبٍ لِأبي الأسود.
٢- واتفقوا على أن معاذاً الهرّاء أولُ من وضَعَ التصريف وكان قد تَخرَّج بأبي الأسود.
٥- ثم خلفهم الخليلُ بن أحمدَ، ففاق مَن كان قَبلَهُ ولم يُدركْه أحدٌ بعدَهُ
- أخذ عن عيسى وتخرج بابن العلاءِ
٧- أمَّا الكسائيُّ..فقد خدم أبا عمروِ بنِ العلاء نحو ١٧ سنةً، لكنَّهُ لاختلاطه بأعراب الأُبُلَّةِ فسُد عِلمُهُ، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سِيبَويهِ على الأخفشِ
- وهو مع ذلك إمامُ الكوفيين وما ظنك برجل إمامه الفراءُ
رَسَمَ عليٌّ لأبِي الأسوَّدِ باب (إنَّ) وبابَ الإضافة وباب الإمالةِ
ثم صنف أبو الأسود باب العطف وباب النعت
ثم صنف باب التعجب وباب الاستفهام.
٦- ثم أخذ عنه سيبويه وجمع العلوم التي استفاد منه في كتابَهُ
- فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف في النحو

**المسألـ(١)ـة: أول من وَضَعَ النحوَ والتصريفَ**

أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة:

- أمالي ثعلب: (أبو المنِهال:

١- أبو العمر بن العلاء

- وهو أول من وضع أبواب النحو

٢- يونس بن حبيب

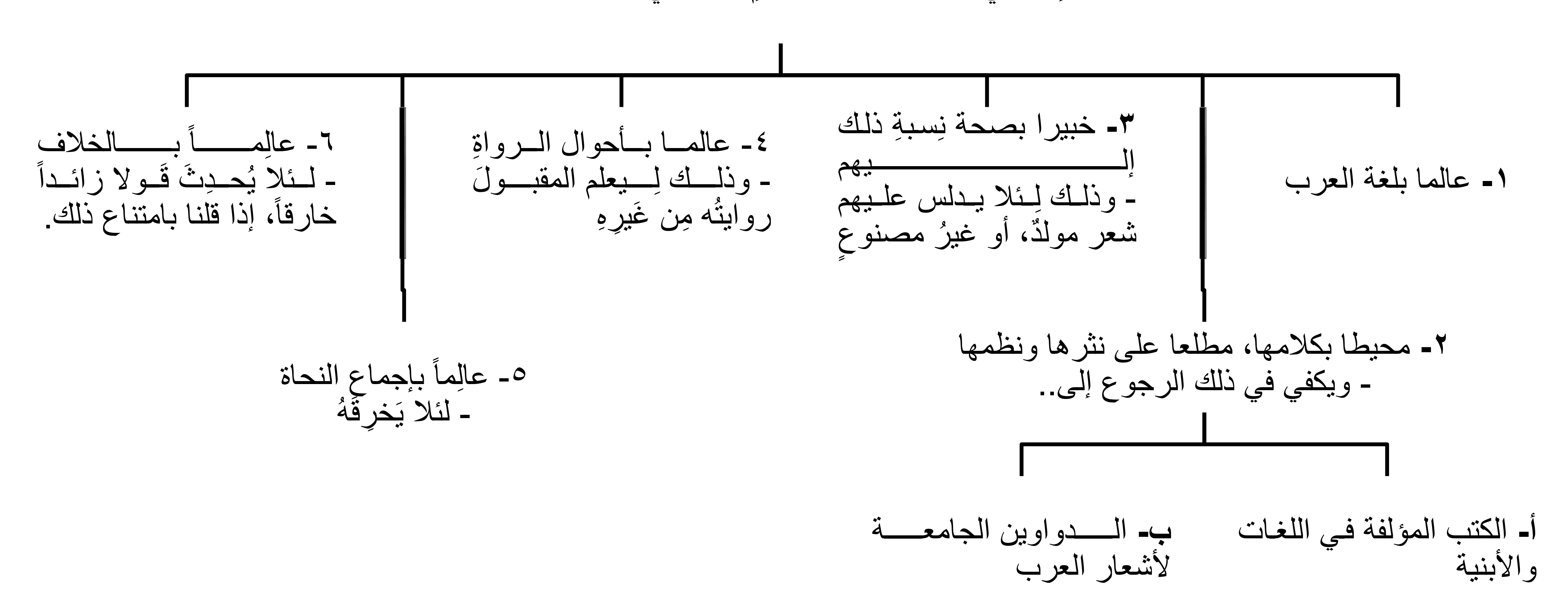
٣- أبـــــو زيـــــد الأنصـــــاري

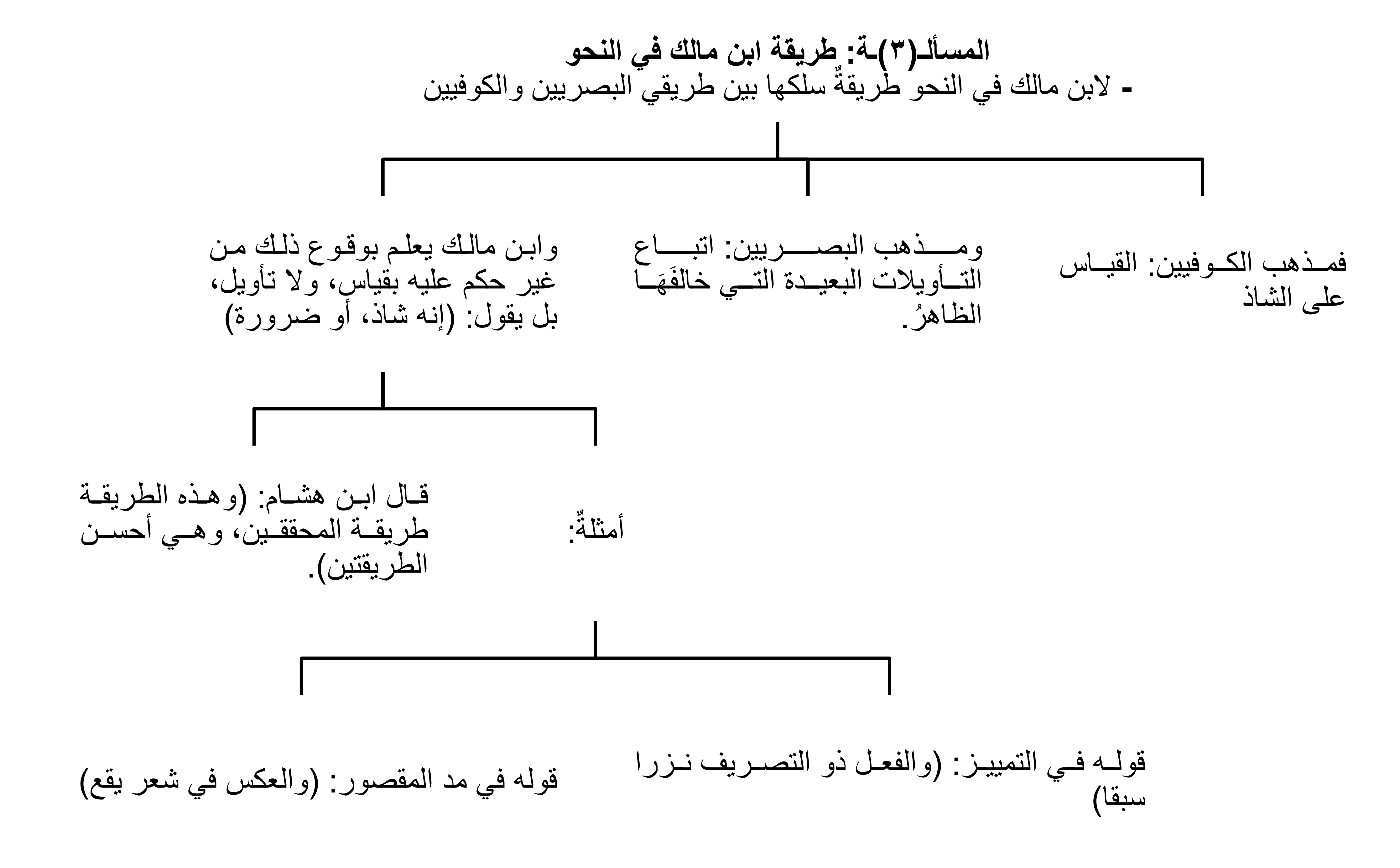
- وهو أوثـقُ هؤلاء كلهم وأكثـرُهم سماعاً مِـــــن فُصَـــحاء العـــرب

- سمعته يقول: (ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعتُه من عَجُز هوازن)، وفـي روايـة (إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوزان، وبنــي كــلاب، وبنــي هــلال، أو مـن عاليـة السافلة، أو من سافلة العاليـة، وإلا لم أقل: قالت العرب))

**المسألـ(٢)ـة: شَرط المستنبطِ**

- شرطُ المستنبِط لشيء مِن مسائل هذا العلمِ، المُرتقِي عن رُتبة التقليدِ: أن يكونَ..




المسألـ(٣)ـة: طريقة ابن مالك في النحو
- لابن مالك في النحو طريقةٌ سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين
فمذهب الكوفيين: القياس على الشاذ
ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفَهَا الظاهرُ.
وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل يقول: (إنه شاذ، أو ضرورة)
أمثلةٌ:
قال ابن هشام: (وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين).
قوله في التمييز: (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)
قوله في مد المقصور: (والعكس في شعر يقع)

## المسألة (٤): ترك القياس بالسماع

- الخصائص: (إذ أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ مَا، ثم سمعت العربَ قد نطقت فيه بشيء آخرَ على قياس غيرِهِ..فدع ما كُنتَ عليه إلى مَا هُم عَليهِ

- وهذا يشبه من أصول الفقه نقضَ الاجتهادِ إذا بان النصُّ بِخلافِهِ)

# الفهرس

# الفهرس

# الفهرس

# الفهرس

# الفهرس

# الفهرس

# الفهرس